بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية التربية / قسم اللغة العربية

التأويل النحوي في تفسير (مجمع البيان) للطبرسي (ت 548 هـ)

رسالة تقدم بها الطالب

حسين خضير عباس عبد الجليل الغزي

إلى

مجلسِ كلية التربية في جامعة بابل ، وهي جزءٌ من
متطلبات نيل شهادةِ الماجستير في اللغةِ العربية وآدابها

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور
عبـد الستـار مـهـدي علـي

١٤٢٣هـ

٢٠٠٢م

قرارُ لجنة المناقشة

نحــنُ أعضــاء لجنــة المناقشــة نشــهدُأنّنــا قــد اطلعنــا على رسالةِ الطالب ﴿ حسين خضير عباس عبد الجليل الغزي ﴾ الموسومة بـ ﴿ التأويل النحوي في تفسير مجمع البيان للطبرسي ت ٥٤٨ هـ ﴾ وناقشناهُ في محتوياتها وفي ما لَهُ علاقة بها . ونعتقدُأنّها جديرةٌ بالقبولِ للحصولِ على درجة ماجستير في اللغة العربية وآدابها ، بتقدير ﴿ ﴾ .

عضو لجنة المناقشة
الإمضـــاء :

الاســـــم : د. حمـــودي زيـــن الـــدين المشهداني
الدرجة العلمية : أستاذ
التاريـــخ : / / ٢٠٠٣

عضو لجنة المناقشة
الإمضـــاء:

الاســـــم: د. صباح عطيوي عبود
الدرجة العلمية : أستاذ مساعد
التاريـــخ : / / ٢٠٠٣

المشرف
الإمضـــاء :

الاســـــم : د. عبـد السـتار مهـدي علي
الدرجة العلمية : أستاذ مساعد
التاريـــخ : / / ٢٠٠٣

رئيس لجنة المناقشة
الإمضـــاء :

الاســـــم : د. كاصد ياسر الزيدي
الدرجة العلمية : أستاذ
التاريـــخ : / / ٢٠٠٣

صُدِّقت هذهِ الرسالة من مجلس كلية التربية بتاريخ / / ٢٠٠٣
م

العميد
أ. د. عبّـاس إبـراهيم حمـادي الجبوري
الإمضـــاء :
التـــاريخ : / / ٢٠٠٣

W

المقدمة

الحمد لله على سوابغ النعم ، وجلائل القسم ، والحمد لله الذي علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم ، خاتم النبيين ، محمد الأمين ، وآله الطاهرين ، الغر الميامين ، وصحبه المنتجبين .

وبعد ، فما زال القرآن الكريم بحرا زاخرا ، ومعينا ثرا ، يغدق بعطاياه على العالم والمتعلم ، وما زال معجزة حار بها الفكر البشري بدقة تعابيره ، وروعة أسلوبه ، مما دفع العلماء الأجلاء إلى وضع أسس ، تحفظه من التحريف ، وتصونه من اللحن ، فأدى ذلك إلى وضع اللبنة الأولى لعلم النحو العربي .

وأخذ العلماء يصوغون قواعد هذا العلم ، من خلال استقراء الكلام الفصيح ، وبناء الأحكام على الشائع منه ، فتشكلت لهم فيما بعد قواعد نحوية عديدة ، يسرت تعليم النحو العربي .

لكن عددا من النصوص خالف هذه القواعد ، الأمر الذي اضطر النحويين إلى البحث عن وسيلة تسوغها لتتفق وإياها .

ومن فكرة الاتفاق بين النصوص الفصيحة والقواعد النحوية تشكلت البدايات الأولى للتأويل النحوي ، الذي شكل ظاهرة نحوية في تراث النحويين والمفسرين .

فقد يجد النحويون صيغا ينبغي بمقتضى تلك الأحكام النحوية الشاملة أن تعمل، ومع ذلك ليس ثمة معمول لها ، أو يجدون صيغا تتغير حركتها دون أن يكون وراءها عامل أحدث هذا التغيير ، مما اضطرهم إلى اصطناع التأويل سبيلا إلى التقنين .

وقد اضطرب العديد من النحويين في توجيه عدد من النصوص القرآنية المخالفة لقواعدهم حتى أصبحت ميدانا يتبارون فيه بتقديراتهم البعيدة ، وتأويلاتهم المتكلفة ، لا لشيء إلا للتوفيق بين النصوص وتلك القواعد .

وأنا في هذا القول لا أنكر ظاهرة التأويل مطلقا ؛ لأن عددا من نصوص القرآن لا يستقيم معناها إلا به ، وفي الوقت ذاته لا أنكر على النحويين جهدهم الكبير في وضع قواعد للنحو العربي ساعدت على تعليمه ، وحفظت لنا اللغة الفصيحة ، إلا أن ما يعاب عليهم أنهم لم يتخذوا كل ما ورد في القرآن الكريم أساسا في تقنين القواعد ، ولو كان معينهم في بناء الأحكام النحوية لما احتاجوا إلى تأويل العديد من نصوصه .

ومن هنا جاءت فكرة دراسة التأويل النحوي ، ولكن ليس من جانب النحويين؛ لأن اهتمامهم في الغالب انصب على تطبيق قواعدهم النحوية على النصوص المخالفة ، وإنما ارتأيت أن تكون دراسة التأويل عند المفسرين ؛ لأنهم أقرب إلى المعنى القرآني ، لكن تحديد المدة الزمنية للبحث ، وفقدان العديد من أجزاء التفاسير ألزمني أن أحدد الدراسة في أحد التفاسير مستعينا به في تحديد النص القرآني المشكل نحويا ، ومن ثم

التعرف على توجيهات المفسرين النحوية لذلك النص ، محاولا بذلك إعطاء فكرة شاملة عن التأويل عند المفسرين .

ووقع الاختيار على تفسير (مجمع البيان للطبرسي) ؛ لكونه يحظى باهتمام خاص عند المذاهب الإسلامية كافة ، ولأن صاحبه قد أعطى للجانب النحوي حيزا واسعا في تفسيره .

وقد سبق هذا البحث بدراسات عدة في هذا التفسير ، منها ما تناولت المباحث النحوية ، وغيرها الأبنية الصرفية ، وأخرى المباحث اللغوية ، وذهبت غيرها إلى دراسة الطبرسي ومنهجه في التفسير .

أما التأويل النحوي في ميدان الدراسات القرآنية فتناولته دراسات عدة ، منها ما هو مطبوع كـ(التأويل النحوي في القرآن الكريم للدكتور عبد الفتاح الحموز) ، و (ظاهرة التأويل في إعراب القرآن للدكتور عبد القادر هنادي) ، ومنها دراسات حديثة مثلتها الأطاريح الرسائل الجامعية ، كـ(التأويل النحوي في معاني القرآن للفراء) ، و (التأويل النحوي واللغوي عند أبي البركات الأنباري) ، و (التأويل النحوي عند أبي جعفر النحاس) ، و (التأويل النحوي في البرهان في علوم القرآن للزركشي)، وغيرها من الدراسات .

واقتضت الدراسة أن تكون خطة البحث في ثلاثة فصول تسبقها المقدمة والتمهيد وتنتهي بالخاتمة .

أما التمهيد فقسم على مبحثين :

أحدهما : تناولت فيه معنى التأويل لغة واصطلاحا .

والآخر : ذكرت فيه الفرق بين التأويل والتفسير .

واختص الفصل الأول بأساليب التأويل عند الطبرسي ، وهي ستة : (الزيادة، الحذف ، التقديم والتأخير ، النيابة ، الحمل على المعنى ، التعلق) .

وشمل الفصل الثاني أسباب التأويل عند الطبرسي ، وهي نوعان : (أسباب نحوية ، و أسباب عقائدية) .

أما الفصل الثالث فتضمن أدلة التأويل عند الطبرسي ، كدليل السياق ، و إيراد النظير ، و المشاكلة ، وغيرها .

ثم نصل إلى الخاتمة التي أدرجت فيها ما توصل إليه البحث من نتائج .

وقد اقتضت الدراسة أن تكون مادة الفصل الثالث أقل من مادتي الفصلين الأول والثاني ؛ وذلك لقلة الآراء في النصوص القرآنية التي استدل عليها الطبرسي.

ومن الصعوبات التي واجهتها الدراسة ، فقدان العديد من أجزاء التفاسير ، مما اضطرني إلى البحث عنها من مكتبة إلى أخرى ، وهذه الحال عانيتها مع أغلب التفاسير ؛ لكثرة أجزاء كل منها .

أما منهجي في هذه الدراسة ، فحاولت فيه الإحاطة بالآراء النحوية التي عرضها المفسرون في توجيه النص القرآني المشكل ، والموازنة بينها واصفا بعضها بالضعف ،

وبعضها الآخر بالتكلف ، وغيرهما بأنها أقوال حسنة ، ولم أقتصر على آراء التأويل ، بل جاوزتها إلى آراء التوجيه للنص القرآني المشكل ، وربما أطلت الكلام فيها أكثر من مذاهب التأويل لا سيما في الفصل الثاني (الأسباب العقائدية) ، وغايتي من هذا الأمر الدلالة بشكل أو بآخر على إمكانية حمل النصوص القرآنية على الظاهر دون الحاجة إلى تأويلها ، وقد استمر هذا المنهج في فصول الرسالة كافة .

وقد استقت الدراسة مادتها من مصادر ومراجع عدة ، أهمها كتب التفاسير ، والمؤلفات الأخرى التي تناولت دراسة القرآن ، مثل كتب معاني القرآن ، وإعرابه ، وغريبه ، ومجازه ، فضلا عن مصادر النحو واللغة ، كما استعانت الدراسة بعدد من الأطاريح الرسائل الجامعية والبحوث .

وفي الختام أقول : إن مرحلة الماجستير تمثل التجربة الأولى لطالب العلم ، لذلك لا يمكن أن تخلو هذه الرسالة من الأخطاء التي لم يتنبه إليها الباحث ، لأن الكمال لله وحده – جلت قدرته - ، إلا أني سعيت بكل طاقتي وجهدي لإظهار هذه الرسالة بأكمل ما أستطيع ، ويعلم الله أني ما ادخرت وسعا ولا توانيت في عملي لإنجاز هذا البحث ، فما أصبت فيه كان بتوفيق من الله تعالى ، وما أخطأت فيه كان من نفسي ، والله تعالى هو الموفق إلى كل شيء ، وله الحمد أولا وآخرا .

التمهيد

أولا : التأويل في اللغة والاصطلاح :

أ. التأويل لغة :

لو تتبعنا لفظة التأويل عند اللغويين وعدد من المفسرين لوجدناها تشير إلى معان عدة، منها :

١. الرجوع والعاقبة والجزاء

ذهب صاحب العين إلى أن ((وأل يئل لا يطرد في سعة المعاني اطراد آل يؤول إليه: إذا رجع إليه ، تقول طبخت النبيذ والدواء فآل إلى قدر كذا وكذا إلى الثلث أو الربع ، أي : رجع))[١].
وورد في اللسان أن ((أول إليه الشيء : رجعه))[٢].
وذهب عدد من المفسرين إلى أن معنى (أحسن تأويلا) في قوله تعالى :) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً/النساء: ٥٩ (، معناه : اجمل عاقبة أو جزاء[٣] ، وذلك أن الجزاء هو الذي آل إليه أمر القوم وصار إليه[٤].

٢. التفسير والبيان

ذهب الخليل بن أحمد (ت١٧٥ هـ) إلى أن ((التأول والتأويل : تفسير الكلام الذي تختلف معانيه ، ولا يصح إلا ببيان غير لفظه ، قال : نحن ضربناكم على تنزيله فاليوم نضربكم على تأويله))[٥].
وذكر الجوهري (ت٣٩٣ هـ) في معجمه : أن ((التأويل : تفسير ما يؤول إليه الشيء))[٦].
وورد في اللسان : ((أوله وتأوله : فسره))[٧].

---

(١) العين:٨ /٣٦٩،مادة (أول) ، وينظر : الصحاح : ١٦٢٨/٤، مادة (أول)

(٢) لسان العرب: ٣٢/١١، مادة (أول) ، وينظر : المصباح المنير : ٢٩/١ ، مادة (أول) ، القاموس المحيط : ٢٤٤/١،مادة (أول)

(٣) ينظر : جامع البيان ٨٥/١٥، زاد المسير :٥ / ٢٧، الجامع لأحكام القرآن : ٢٥٧/١٠

(٤) ينظر : جامع البيان : ٨٥/١٥

(٥) العين : ٣٦٩/٨، مادة (أول) ، وينظر : تهذيب اللغة : ٤٥٨/١٥ ، مادة (أول)

(٦) الصحاح : ١٦٢٧/٤،مادة (أول)

(٧) لسان العرب : ٣٣/١١ ، مادة (أول)

وقد ورد هذا المعنى في التنزيل في قوله تعالى :) هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ/ آل عمران:٧ (، فالتأويل في النص بمعنى التفسير والبيان [٨] .

٣. التدبر والتقدير

أشار إلى هذا المعنى صاحب اللسان بقوله : ((وأول الكلام وتأوله : دبره وقدره))[٩]، وذكره أيضا صاحب القاموس بقوله : ((وأول الكلام تأويلا وتأوله : دبره وقدره))[١٠].

٤. الجمع والإصلاح

جاء في الصحاح ((وآل ماله : أي أصلحه وساسه ، والإتيال : الإصلاح والسياسة))[١١]، وورد في اللسان ((قال أبو منصور : يقال ألت الشيء أؤوله : إذا جمعته وأصلحته.....وقال بعض العرب : أول الله عليك أمرك ، أي جمعه ، وإذا دعوا عليه ، قالوا: لا أول الله عليك شملك ، ويقال في الدعاء للمضل : أول الله عليك ، أي رد عليك ضالتك وجمعها لك))[١٢].

٥. التحري والطلب

أشار إلى هذا المعنى ابن منظور (ت٧١١ هـ) قائلا : ((تأولت في فلان الأجر : إذا تحريته وطلبته))[١٣].

٦. نوع من النبات

(٨) ينظر : الجواهر الحسان في تفسير القرآن : ٤٢/١

(٩) لسان العرب : ٣٣/١١، مادة (أول)

(١٠) القاموس المحيط : ١٢٤٤/١، مادة (أول) ، وينظر : تاج العروس : ٢١٥/٧، مادة (أول)

(١١) الصحاح : ١٦٢٨/٤، مادة (أول)

(١٢) لسان العرب : ٣٣/١١ ، مادة (أول)

(١٣) المصدر نفسه : ٣٣/١١ ، مادة (أول)

جاء في القاموس المحيط أن أحد معاني التأويل ((بقلة طيبة الريح))[١٤]، وهي بقلة ثمرتها في قرون كقرون الكباش ، وهي شبيهة بالقفعاء ، وورقها يشبه ورق الآس ، وهو نبت يعتلفه الحمار ، واحدته تأويلة[١٥].

٧. موضع في بلاد هوازن

ذكر البكري الأندلسي (ت٤٨٧ هـ) أن (التأويل) : موضع في بلاد هوازن[١٦].

ب. التأويل اصطلاحا

عرف ابن الجوزي (ت٥٩٧ هـ) التأويل بأنه : ((نقل الظاهر عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج في إثباته إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ))[١٧]، وهذا يعني : صرف ظاهر اللفظ إلى معنى من المعاني المحتملة ولا يظهر إلا بدلالة تعيين المعنى المراد منها ؛ لأن التأويل : ((توجيه لفظ متوجه إلى معان مختلفة لواحد منها بما ظهر من الأدلة))[١٨].

أما التأويل عند المفسرين فهو ((صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله إذا كان المحتمل الذي يراه موافقا للكتاب والسنة ، مثل قوله تعالى) يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ) (الروم:١٩) ، إن أراد به إخراج الطير من البيضة كان تفسيرا ، وإن أراد به إخراج المؤمن من الكافر، أو العالم من الجاهل كان تأويلا))[١٩]. وعرفه الزركشي (ت٧٩٤ هـ) بأنه : ((صرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها وما بعدها ، تحتمله الآية غير مخالف للكتاب والسنة من طريق الاستنباط))[٢٠].

واشترط المفسرون لصرف اللفظ عن ظاهره شروطا ثلاثة[٢١] :

١. ألا يمكن حمله على الظاهر .
٢. جواز إرادة ما حمل عليه .
٣. الدليل الدال على إرادته .

---

(١٤) القاموس المحيط : ١٢٤٤/١ ، مادة (أول)

(١٥) ينظر : تاج العروس : ٢١٥/٧ ، مادة (أول)

(١٦) ينظر : معجم ما استعجم : ٣٠٠/١

(١٧) غريب الحديث : ٣٧/١

(١٨) مفتاح السعادة ومصباح السيادة : ٢ / ٥٧٤ ، وينظر : التأويل النحوي واللغوي عند أبي البركات الأنباري (رسالة ماجستير): ١٤

(١٩) التعريفات : ٧٢

(٢٠) البرهان في علوم القرآن : ١٥٠/٢

(٢١) ينظر : معجم لغة الفقهاء : ١١٩

أما التأويل عند النحويين ، فقد نقل السيوطي (ت٩١١ هـ) عن أبي حيان (ت٧٤٥ هـ) في شرح التسهيل ، أن ((التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول ، أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم يتكلم بها فلا تأويل))[٢٢]. ويبدو أن المراد بالجادة ((القواعد النحوية التي يلتزم بها النحاة ، فإذا اصطدم نص بقاعدة نحوية عمد النحاة إلى تأويل النص بما يتفق ومذهبهم النحوي أو اللغوي))[٢٣].

وبهذا القول نخلص إلى أن التأويل أصبح يطلق على الأساليب المختلفة التي تهدف إلى إسباغ صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد[٢٤].

ثانيا : الفرق بين التأويل والتفسير

التأويل والتفسير كلمتان تدلان معا على بيان معنى اللفظ والكشف عنه ، واللفظتان ظهرتا في بحوث القرآن عند المفسرين ، إلا أنهم اختلفوا في تحديد مدى التطابق بينهما ، فذهب قسم منهم إلى القول بالترادف بينهما ، فكل تفسير تأويل والعكس صحيح أيضا ، ولعل منه قول الخليل بن أحمد : ((والتأول والتأويل : تفسير الكلام الذي تختلف معانيه ولا يصح إلا ببيان غير لفظه))[٢٥] ، وإلى القول ذاته ذهب أبو عبيدة (ت٢١٠ هـ) ، إذ يقول :
((التأويل : التفسير والمرجع))[٢٦]، ونسب أيضا إلى المبرد (ت٢٨٥ هـ)[٢٧]، واختاره من المفسرين ابن جرير الطبري (ت٣١٠ هـ) ، فعند تفسيره الآيات القرآنية يقول : القول في تأويل قوله كذا ....واختلف أهل التأويل في الآية ، وهو يعني بذلك التفسير .

وذهب القسم الآخر إلى وجود فرق بينهما ، ومن هؤلاء الراغب الأصبهاني (ت٥٠٢ هـ) ، إذ يرى أن التأويل : رد الشيء إلى الغاية المرادة منه قولا أو فعلا [٢٨] ، والتفسير قد يقال فيما يختص بمفردات الألفاظ وغريبها ، وفيما يختص بالتأويل ، ولهذا يقال : تفسير الرؤيا وتأويلها[٢٩] ويرى الطبرسي (ت٥٤٨ هـ) : أن التفسير : كشف المراد عن اللفظ المشكل ، والتأويل : رد أحد المحتملين إلى ما يطابق الظاهر[٣٠]، وذهب ابن الجوزي إلى أن التفسير : إخراج الشيء من معلوم الخفاء إلى مقام التجلي ، والتأويل : نقل الكلام عن موضعه إلى ما يحتاج في إثباته إلى دليل

---

(٢٢) الاقتراح في علم أصول النحو: ٤٧-٤٨

(٢٣) ظاهرة التأويل في إعراب القرآن : ١٤ ، وينظر التأويل النحوي عند أبي جعفر النحاس (رسالة ماجستير) : ١٦

(٢٤) ينظر : التأويل في النحو ، أهدافه ووسائله (بحث)، الدكتور علي أبو المكارم : ٢٤

(٢٥) العين : ٣٦٩/١ ، مادة (أول)

(٢٦) مجاز القرآن : ٨٦/١

(٢٧) ينظر :الفروق اللغوية : ١٣٠ ، مجمع البيان : ١٣/١

(٢٨) ينظر : مفردات غريب القرآن : ٣١

(٢٩) ينظر : المصدر نفسه : ٣٨٠

(٣٠) ينظر : مجمع البيان : ١٣/١

لولاه ما ترك ظاهر اللفظ[٣١]، ويرى غيره أن التفسير بيان لفظ لا يحتمل إلا وجها واحدا ، والتأويل : توجيه لفظ متوجه إلى معان مختلفة بما ظهر من الأدلة[٣٢]، ونقل الزبيدي (ت١٢٠٥ هـ) قولا يكون فيه معنى التفسير : شرح ما جاء مجملا من القصص في الكتاب الكريم ، وتقريب ما تدل عليه ألفاظه الغريبة ، وتبيين الأمور التي أنزلت بسببها الآية ، أما التأويل ، فهو تبيين معنى المتشابه ، والمتشابه هو ما لم يقطع بفحواه من غير تردد فيه وهو النص[٣٣].

وذهب آخرون إلى غيرها من الأقوال للدلالة على الفرق بين التأويل والتفسير[٣٤]

ومن خلال هذه الآراء نخلص إلى أن للتأويل مزية زائدة على التفسير ، ويرشد إليه قوله تعالى :) هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ / آل عمران:٧ (، حيث حصر سبحانه وتعالى علم التأويل به وبمن رسخ في العلم ، ويدل عليه أيضا دعاء النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لابن عباس (رضي الله عنه) : (اللهم فقهه في الدين ، وعلمه التأويل)[٣٥]، فلو لم يكن للتأويل مزيد فضل ، لم يكن لتخصيص ابن عباس بذلك ، مع جلالة قدره وعظيم شأنه مزيد فائدة[٣٦] .

(٣١) ينظر : التوقيف على مهمات التعاريف : ١٩٤/١

(٣٢) ينظر : الفروق اللغوية : ١٣٠

(٣٣) ينظر : تاج العروس : ٢١٥/٧ ، مادة (أول)

(٣٤) ينظر : الفروق اللغوية : ١٣٠-١٣٣ ، تاج العروس : ٢١٥/٧ ، مادة (أول)

(٣٥) مسند أحمد : ٢٦٦/١

(٣٦) ينظر : الفروق اللغوية : ١٣٤

الفصل الاول

أساليب التأويل النحوي عند الطبرسي

المبحث الأول : التأويل بالحذف .

المبحث الثاني : التأويل بالنيابة .

المبحث الثالث : التأويل بالزيادة .

المبحث الرابع : التأويل بالحمل على المعنى .

المبحث الخامس : التأويل بالتعلق .

المبحث السادس : التأويل بالتقديم والتأخير .

أساليب التأويل النحوي :

هي الوسائل التي لجأ إليها النحويون ومن تابعهم من المفسرين للتوفيق بين القواعد النحوية والنصوص التي جاء ظاهرها مخالفا لتلك القواعد .

فإن وجد النحويون معمولا لا عامل له ، قدروا له عاملا ، أو وجدوا فعلا لا أثر له في المعنى ، قالوا بزيادته ، وإن تعدى بغير حرفه ، ذهبوا إلى تضمينه ، وغيرها من أساليب التأويل .

والنحويون بهذه الأساليب لا يراعون - في الغالب - إلا جانب الإعراب ، غير ملتفتين إلى دقة التعبير القرآني الذي بلغ أعلى درجات الكمال في فصاحته و بلاغته واختيار ألفاظه ومواضع تلك الألفاظ ، فهو تعبير مقصود ، كل لفظ فيه وضع وضعا فنيا مقصودا ، وانه لم تقدم فيه لفظة على أخرى ، ولم يؤت بلفظ دون آخر إلا لغرض يقتضيه السياق[١].

وقد نبه الدكتور الجواري إلى خطورة استخدام هذه الأساليب ، لاسيما في نصوص القرآن الكريم ؛ لأن خيال النحويين يذهب بهم إلى أن هناك نصا خلف النص المذكور يمثل الأصل ، ولأنهم يقيمون قواعدهم على ما يتوهمونه من ترتيب للألفاظ ، وهم بذلك يعزلون النحو عن المعنى ، بل يجردونه من فنية التعبير القرآني التي لا يمكن أن ينسلخ عنها[٢].

فغاية النحويين من التأويل تكييف النصوص وجعلها موافقة للأحكام والقواعد التي وضعوها وقد سبب ذلك مشكلات عدة[٣] ، منها تحكيم المنطق والقول بخروج عدد من القواعد عن القياس وغير ذلك[٤].

والطبرسي في توجيهه لعدد من نصوص القرآن ، لم يستطع – أغلب الأحيان – التخلص من النزعة النحوية ، إذ كان متابعا للنحويين في كثير مما قرروه ، فنجده تارة يضمن الفعل ، وأخرى يقول بزيادته ، ويذهب أيضا إلى القول بالتقديم والتأخير ، إلى غيرها من الأساليب .

وظهر لي أن أساليب التأويل عنده ستة ، هي

١. التأويل بالحذف .
٢. التأويل بالنيابة .
٣. التأويل بالزيادة .
٤. التأويل بالحمل على المعنى .
٥. التأويل بالتعلق .
٦. التأويل بالتقديم والتأخير .

---

(١) ينظر : التعبير القرآني : ٥١

(٢) ينظر : نحو القرآن : ١٠

(٣) ينظر : مشكلات النحو بين القديم والجديد (بحث) ، الدكتور كاصد ياسر الزيدي : ٢٠٥ ، وما بعدها ، التأويل النحوي في كتاب البرهان في علوم القرآن للزركشي (رسالة دكتوراه) : ١٢ .

(٤) ينظر : التأويل النحوي في البرهان في علوم القرآن للزركشي : ١٢

المبحث الأول : التأويل بالحذف

يمثل الحذف بابا واسعا من أبواب العربية ، فقد جرى الحذف فيها في كل نوع من أنواع الكلم ، فشمل الحركة والحرف والمفردة والتركيب ، لكنه في المفردات أكثر من التراكيب ؛ لأن المفردات أخف استعمالا ، فلهذا كثر فيها الحذف(٥).

والحذف أيضا أحد أساليب التأويل المهمة التي ترتكز على دعوى إعادة صياغة المادة اللغوية ، وتبنى هذه الدعوى على تصور سقوط بعض أجزاء هذه المادة ذاتها من التركيب(٦)، فيقدر النحويون اسما أو فعلا أو حرفا لتعطى القواعد حقها ، وإن كان المعنى مفهوما ، وهذا المقدر نوعان(٧) :

١. ما يكون قد فهم من الكلام ودل عليه سياق القول ، فكأن المحذوف جزء من المعنى قد نطق به وإنما حذف تخفيفا وإيجازا ، وهو أمر سائغ .

٢.التقدير الصناعي : وهو ما يعاب على النحويين ؛ لأنهم اجتلبوا كلمات لتصحيح الإعراب وإكمال نظرية العامل ، فلا يراد بهذا النوع إلا تسوية صناعة الإعراب ، وهذا الأمر يدل على أن تقديراتهم جاءت للمحافظة على سلامة قواعدهم ، لأنهم لن يسلّموا بحقيقة قصور تلك القواعد عن استيعاب الظواهر اللغوية ،(٨) فحملوا النص ما لا يحتمل من ألفاظ ، بل توهموا نصا آخر هو الصحيح ، وأخذوا يفلسفون في هذه التقديرات ويلتمسون لها الأسباب والعلل والأصول(٩) .

(٥) ينظر : الطراز المتضمن لأسرار البلاغة : ١٠٠/٢

(٦) ينظر : أصول التفكير النحوي : ٢٨٣

(٧) ينظر : إحياء النحو : ٣٥-٣٦

(٨) ينظر : أصول التفكير النحوي : ٣٠٥

(٩) ينظر : نحو التيسير : ٢٧

وقد أخرج أحد الباحثين المحدثين الحذف من الظواهر اللغوية وعده أسلوبا مستعارا من علم الكلام ، فهو ليس مفهوما نحويا ولا لغويا ؛ لأن وظيفة النحو تحليل التراكيب ، والعناية بتحديد المواضع المختلفة للكلمات في الجمل ، وتسجيل العلاقات الداخلية بينها[١٠] .

ومن المفسرين قسم استحسن تقديرات النحويين ، ومن ضمنهم الطبرسي ، وأنكرها قسم آخر.

وقد تعددت صور الحذف عنده ، فهي :

١. حذف الحرف .
٢. حذف الفعل .
٣. حذف الاسم .
٤. حذف التركيب .

حذف الحرف

لا يليق الحذف بالحروف ؛ لأن الغاية منها الاختصار، فلو قلنا ما قام زيد ، فقد نابت (ما) عن (أنفي) ، ولو قلنا : هل قام زيد ، فقد نابت (هل) عن (استفهم) ، فوقوع الحرف في مقام الفعل وفاعله غاية الاختصار ، فلو ذهبنا إلى حذفه تخفيفا ، لفرطنا في الإيجاز ؛ لأن اختصار المختصر إجحاف به[١١] .

وبهذا القول يكون الأصل والأساس في حروف الجر أن تثبت لأنها حروف معان لا يفهم مدلولها إلا إذا ذكرت[١٢].

ويرى الرضي (ت٦٨٦ هـ) أن ضعف عمل الحرف مضمرا يدل على امتناع حذفه اختيارا[١٣].

أما من أجاز حذف الحرف اختيارا فاشترط تعيين الحرف ومكان حذفه ، كما في قولهم : (خرجت الدار)[١٤].

ومن النصوص القرآنية التي حملها الطبرسي على حذف الحرف ، قوله تعالى : (.... وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ / البقرة: من الآية:٢٣٥ (.

فالفعل (عزم) يتعدى بحرف الجر (على) ، لكنه في النص القرآني خلاف ذلك ، إذ تعدى الفعل بنفسه ، وللتوفيق بين النص والقاعدة النحوية لهذا الفعل ، لجأ الطبرسي إلى تقدير ذلك

---

(١٠) ينظر : أصول التفكير النحوي : ٣٠٥

(١١) ينظر : سر صناعة الإعراب : ٢٦٩/١

(١٢) ينظر : نحو القرآن : ٥١

(١٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٣٩/٤-١٤٠

(١٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٤٠/٤

الحرف ، بقوله : ((ولا تعزموا عقدة النكاح ، أي : على عقدة النكاح ، فحذف (على) ، استخفافا ، كما قالوا : ضرب زيد الظهر والبطن ، معناه : على الظهر والبطن))[١٥].

فالطبرسي بتقديره الحرف (على) في النص القرآني يكون قد تابع الزجاج (ت٣١١ هـ) الذي ذهب إلى أن معنى الآية الكريمة : ((لا تعزموا على عقدة النكاح ، وحذف (على) استخفافا))[١٦] ، وتابعه في ذلك النحاس (ت٣٣٨ هـ)[١٧] ، ومكي بن أبي طالب (ت٤٣٧ هـ)[١٨] ، في أحد رأييه ، واستحسن الطوسي (ت٤٦٠ هـ) مذهبهم معللا حذف (على) ؛ ((لدلالة العزم عليها ، لأنه لا يكون إلا على معزوم عليه))[١٩]، وأشار الرازي (ت٦٠٦ هـ) إلى أنه لابد من حذف في الآية الكريمة ؛ لأن الفعل (عزم) يتعدى بحرف الجر (على)[٢٠]، وتابع القرطبي (ت٦٧١ هـ)[٢١] ، والشوكاني (ت١٢٥٠ هـ)[٢٢] ، هذا الجمع .

وفي توجيه الآية الكريمة غير هذا القول ، إذ حاول عدد من المفسرين والنحويين حملها على الظاهر ، مستعينين بوسيلة أخرى وهي (التضمين) ، والتضمين : إشراب لفظ معنى لفظ آخر فيعطى حكمه ، وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين[٢٣] .

فضمن أصحاب هذا الرأي الفعل (تعزموا) اللازم ، معنى فعل متعد ، إلا أنهم اختلفوا في معنى ذلك الفعل ، فمنهم من ذهب إلى أن الفعل (تعزموا) تضمن معنى الفعل (تعقدوا) ، وهو ما اختاره النحاس معللا ذلك ؛ بأن معنى (تعزموا وتعقدوا) واحد[٢٤].

وتابعه فيه مكي بن أبي طالب[٢٥]، والعكبري (ت٦١٦ هـ)[٢٦].

---

(١٥) مجمع البيان : ٢/ ٣٣٨

(١٦) معاني القرآن وإعرابه : ٣١٣/١

(١٧) ينظر : إعراب القرآن : ٢٧٠/١

(١٨) ينظر : مشكل إعراب القرآن ١٣٢/١

(١٩) التبيان في تفسير القرآن : ٢٦٥/٢

(٢٠) ينظر : مفاتيح الغيب : ١٤٣/٥

(٢١) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٩٢/٣

(٢٢) ينظر : فتح القدير : ٢٥١/١

(٢٣) ينظر : مغني اللبيب : ٦٨٥/٢

(٢٤) ينظر : إعراب القرآن : ٢٧٠/١

(٢٥) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١٣٢/١

(٢٦) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٩٩/١

وضمن آخرون الفعل (تعزموا) معنى الفعل (تقطعوا) ، وذهب إلى هذا الرأي الزمخشري (ت٥٢٨ هـ) بقوله : ((وقيل معناه : لا تقطعوا عقدة النكاح ، وحقيقة العزم: القطع ، بدليل قوله (عليه السلام) : (لا صيام لمن لم يعزم الصيام من الليل) .))[٢٧]، وتابعه في هذا القول : البيضاوي (ت٦٨٥ هـ)[٢٨]، والنسفي (ت٧١٠ هـ)[٢٩] ، وأبو حيان[٣٠].

وذكر العكبري معنى آخر تضمنه الفعل (تعزموا) ، وهو (تنووا)[٣١]، ووافقه الرضي[٣٢]، وابن هشام (ت٧٦١ هـ)[٣٣].

واختار أبو حيان أفعالا أخر ليتجنب تقدير الحرف في النص القرآني ، ومن هذه الأفعال (تصححوا ، أوجبوا ، تباشروا)[٣٤].

ويتضح لنا من خلال هذه التقديرات أن النحويين لا يراعون إلا جانب الإعراب ((أما جانب المعنى فأمره عندهم هين ، إذ يقع الحرف عندهم موقع حرف آخر ، أو يضمن الفعل معنى فعل قريب من معناه ، وهذا يدل بوضوح على تجاهل الجانب اللغوي وانعزال قواعد النحو ومسائله عنه ، كأن التركيب مؤلف من مفردات تجردت عن مدلولاتها اللغوية))[٣٥].

واختار الزمخشري أن يكون المضمر في الآية الكريمة اسما مضافا ، فكأن المعنى ((ولا تعزموا عقد عقدة النكاح))[٣٦].

فالزمخشري في حالة عدم حمله النص الكريم على ظاهره خالف النحويين بتعديته الفعل (عزم) بنفسه .

وأجاز قوله البيضاوي[٣٧] والنسفي[٣٨] .

---

(٢٧) الكشاف : ٢٨٤/١

(٢٨) ينظر : أنوار التنزيل وأسرار التأويل : ٥٣٢/١

(٢٩) ينظر : مدارك التنزيل وحقائق التأويل : ١١٥/١

(٣٠) ينظر : البحر المحيط : ٢٢٩/٢

(٣١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٩٩/١

(٣٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٤١/٤

(٣٣) ينظر : مغني اللبيب : ٦٨٥/٢

(٣٤) ينظر : البحر المحيط : ٢٢٩/٢

(٣٥) نحو القرآن : ٦٠

(٣٦) الكشاف : ٢٨٤/١

(٣٧) ينظر : أنوار التنزيل : ٥٣٢/١

(٣٨) ينظر : مدارك التنزيل : ١١٥/١

ونقل الرازي قولا يعلل عدم ورود الحرف (على) في النص القرآني إذ يقول : ((إنما لم يقل : ولا تعزموا على عقدة النكاح ؛ لأن المعنى : لا تعزموا عليهن عقدة النكاح أي : لا تعزموا عليهن أن يعقدن النكاح ، كما تقول : عزمت عليك أن تفعل كذا))[٣٩].

وأرى أن أصحاب هذه التقديرات في منأى عن دقة التعبير القرآني ، واختياره الألفاظ والتراكيب ؛ لأن في تقديراتهم ما فيها من إخلال بدقة المعنى ، ولأن غايتهم من تلك التقديرات إخضاع النصوص إلى قواعدهم النحوية التي لا يحيد

عنها إلا الشاذ ، وكتاب الله تعالى لا يمكن حمله على الشذوذ ؛ لبلوغه أعلى درجات الكمال في الفصاحة والبلاغة ، فضلا عن أن في التنزيل ما يؤيد تعدي الفعل (عزم) بنفسه ، وهو قوله تعالى :) وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ / البقرة:٢٢٧ (، فكان الأولى بالنحويين ومن تابعهم من المفسرين أن يجوزوا تعديته بنفسه وإن كانت النصوص التي تدل عليه قليلة، وبذلك يكفون نصوص القرآن عبء التكلفات البعيدة .

ومن النصوص الأخر لإضمار الحرف عند الطبرسي ، قوله تعالى :) قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ / الأعراف١٦ (.

فمعلوم أن الفعل (قعد) يتعدى بحرف الجر ، لكن النص القرآني ورد خلافا لذلك ، فضلا عن أن (صراطك) ظرف مكان مختص لا يتعدى إليه الفعل إلا بواسطة[٤٠].

فهذان الأمران ألجآ الطبرسي وغيره إلى تقدير حرف في الآية الكريمة لتتفق والقاعدة النحوية ، إذ يقول : ((ونصب (صراطك) على الحذف دون الظرف ، وتقديره : على صراطك ، كما قيل : ضرب زيد الظهر والبطن ، قال الشاعر :

لَدْن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب

وقال الآخر :

---

(٣٩) مفاتيح الغيب : ١٤٣/٥

(٤٠) ينظر : البحر المحيط : ٢٧٥/٤

كأني إذا أسعى لأظفر طائرا مع النجم في جو السماء يصوب

أي : لأظفر على طائر))[٤١].

وبهذا القول يكون (صراطك) منصوبا على نزع الخافض ، وسبق الطبرسي إلى هذا التقدير الأخفش الأوسط (ت٢١٥ هـ)[٤٢].

ويعد هذا الرأي الأكثر قبولا عند النحويين والمفسرين ، فقد اختاره النحاس[٤٣] ، ومكي ابن أبي طالب[٤٤]، والطوسي[٤٥]، وابن الجوزي[٤٦]، والرازي[٤٧].

واستحسنه القرطبي[٤٨]، وابن هشام[٤٩]، وابن كثير (ت٧٧٤ هـ)[٥٠].

وأغلب أصحاب هذا الرأي استدلوا على حذف (على) بنظائر للنص القرآني ، كقول الشاعر[٥١] :

كأني إذا أسعى لأظفر طائرا مع النجم في جو السماء يصوب

على أن التقدير : (على طائر) .

وقول الآخر[٥٢] :

لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب

على أن التقدير (على الطريق) ، أو المثال الذي ساقه الزجاج ، (ضرب زيد الظهر والبطن)[٥٣].

---

(٤١) مجمع البيان : ٤٠٢/٤-٤٠٣

(٤٢) ينظر : معاني القرآن : ٢٩٥/٢

(٤٣) ينظر : إعراب القرآن : ٦٠٢/١

(٤٤) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢٨٤/١

(٤٥) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : ٣٦٤/٤

(٤٦) ينظر : زاد المسير : ١٧٦/٣

(٤٧) ينظر : مفاتيح الغيب : ٣٨/١٤

(٤٨) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٧٥/٧

(٤٩) ينظر : مغني اللبيب : ٥٧٧/٢

(٥٠) ينظر : تفسير القرآن العظيم : ٢٨٠/٢

(٥١) لم أعثر على قائله ، ينظر البيت في : معاني القرآن –الأخفش : ٢٩٥/٢

(٥٢) البيت لساعدة بن جؤبة ، ينظر : الجمل في النحو : ٧٠-٧١ ، ولم أعثر عليه في ديوان الهذليين .

أما الشاهد الأول فقد اختلفوا في توجيهه ، فمنهم من قدر (على) كما مر ، ومنهم من ذهب إلى أن التقدير (بطائر)[٥٤] فألقي الباء .

وأما الشاهد الثاني ، فحمل عدد من النحويين والمفسرين (الطريق) فيه على الظرفية ، وأولهم الخليل بن أحمد الفراهيدي ، بقوله : ((فنصب (الطريق) على الظرف ؛ لأن عسلان الثعلب – وهو مشيته – وقع في الطريق .))[٥٥]، واختار هذا التخريج : الزمخشري[٥٦]، والبيضاوي[٥٧]، وحمل أبو حيان البيت على الضرورة[٥٨].

أما المثال الذي ساقه الزجاج ، فحمله عدد منهم على الظرفية أيضا[٥٩] .

فإن كان بالإمكان توجيه ما استدلوا به على الظاهر دون تقدير ، فإن النص القرآني أولى بذلك من تلك الشواهد .

ولم يكن تقدير (على) في النص التوجيه الوحيد ، بل كان للمفسرين والنحويين آراء أخر ، منها انتصاب (صراطك) على الظرفية ، وهو ما أشار إليه الفراء (ت٢٠٧ هـ) ، بأن الصراط ظرف في المعنى فاحتمل ما يحتمله اليوم والليلة[٦٠].

واستحسنه الطبري[٦١]، وأجازه الزمخشري[٦٢]، والعكبري[٦٣]، والبيضاوي[٦٤].

وأنكر أبو حيان هذا القول ، إذ يرى أنه ((تخريج فيه ضعف ؛ لأن (صراطك) ظرف مكان مختص ، وكذلك (الطريق) ، فلا يتعدى إليه الفعل إلا بواسطة (في) ، وما جاء خلاف ذلك شاذ أو ضرورة .))[٦٥].

---

(٥٣) ينظر : إعراب القرآن –النحاس : ٦٠٢/١ ، مشكل إعراب القرآن : ٢٨٤/١ ، مفاتيح الغيب : ٣٨/١٤

(٥٤) ينظر : معاني القرآن –الأخفش : ٢٩٥/٢ ، جامع البيان : ١٧٧/٨–١٧٨ ، الجامع لأحكام القرآن : ١٧٥/٧ ، مغني اللبيب : ٥٧٧/٢

(٥٥) الجمل في النحو – الفراهيدي : ٧١

(٥٦) ينظر : الكشاف : ٩٢/٢

(٥٧) ينظر : أنوار التنزيل : ٩/٣

(٥٨) ينظر : البحر المحيط : ٢٧٥/٤

(٥٩) ينظر : فتح القدير : ١٩٢/٢

(٦٠) ينظر : معاني القرآن : ٣٧٥/١

(٦١) ينظر : جامع البيان : ١٧٨/٨

(٦٢) ينظر : الكشاف ٩٢/٢

(٦٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢٦٩/١

(٦٤) ينظر : أنوار التنزيل : ٩/٣

(٦٥) البحر المحيط : ٢٧٥/٤

وكان للنحويين محاولات أخر لحمل الآية على ظاهرها دون تقدير ، فقد ذهب قسم منهم إلى تضمين الفعل (لأقعدن) معنى الفعل (لألزمن) ؛ ليتعدى بنفسه وينصب المفعول به ، وهو مذهب الرضي ، لأنه لا يجوز حذف الحرف اختيارا ، فلجأ إلى التضمين ليتجنب حمل القرآن الكريم على الشذوذ(٦٦).

وأجاز قوله : أبو حيان(٦٧)، وابن هشام(٦٨)، والزركشي(٦٩).

وذهب القسم الآخر إلى نصب (صراطك) على المفعول به للفعل (لأقعدن) دون تضمينه(٧٠).

وفي التنزيل ما يؤيد هذا الرأي ، إذ ورد الفعل (قعد) متعديا بنفسه في قوله تعالى :) فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُ /التوبة: من الآية٥ (.

وبعد عرض هذه الآراء في الآية الكريمة أرى أن أقربها إلى المعنى انتصاب (صراطك) على الظرفية ؛ لأن إبليس اللعين إنما أخبر) لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ (، ولم يخصص من الصراط شيئا دون شيء ، لأنه أراد التزام كل الصراط والترصد لعابريه ؛ ليخرجهم منه ، ولو تماشينا مع النحويين وقدرنا (على أو في) في النص القرآني لتخصص قعود اللعين بمكان من دون آخر ، ولترصد لأناس دون غيرهم ، وهو خلاف المقصود .

أما اعتراض أبي حيان ، بأن (صراطك) ظرف مختص لا يتعدى إليه الفعل إلا بواسطة الحرف ، فرده الآلوسي (ت١٢٧٠ هـ) ؛ لأن الظرف هنا أجري مجرى المبهم توسعا ، فجاز أن يتعدى إليه الفعل بنفسه(٧١).

وللطبرسي مواضع أخر قال فيها بحذف حرف الجر(٧٢)، ولم يقتصر عليها فقط بل تعداها إلى غيرها من حروف المعاني ، مثل (أن) ، و(قد)(٧٣).

---

(٦٦) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٤١/٤

(٦٧) ينظر : البحر المحيط : ٢٧٥/٤

(٦٨) ينظر : مغني اللبيب : ٥٧٧/٢

(٦٩) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٣٤٠/٣

(٧٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٤٥٤/٢

(٧١) ينظر : روح المعاني : ١١/٢١

(٧٢) ينظر : مجمع البيان : ٥٥/١ ، ١٢٣ ، ١٦٠ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ٢١٢ ، ٢٢٤ ، ٣٢١/٢ ، ٣٣٠ ، ٣٣٢ ، ٤٢٩، ٣١/٣ ، ٥٣٨/٤ ، ٥١/٥ ، ٦ /٤٢٥ ، وغيرها من المواضع .

(٧٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢٨٢/٢ ، ٢٨٥ ، ٣٠٠ ، ٣٠٨ ، ٣١٧ ، ٣٤١ ، ٥١١ ، ٥١/٣ ، ١٢٣ ، وغيرها من المواضع .

حذف الفعل

حذف الفعل على ضربين[٧٤] :

أحدهما : أن يحذف والفاعل فيه ، فإذا وقع ذلك فهو حذف الجملة .

الآخر : حذف الفعل وحده .

وخصص هذا المطلب بالضرب الأول ، أما الضرب الثاني فارتأيت مناقشة بعض نصوصه في الفصل الثاني (الأسباب النحوية) ؛ لالتزام الطبرسي تعليلها نحويا .

ومن مواضع الضرب الأول عنده قوله تعالى :) وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ /الحج: من الآية٧٨ (.

فقوله : (ملة أبيكم) منصوب من دون أن يكون في اللفظ عامل أثر فيه ذلك النصب، والنحويون يمنعون ذلك ؛ لأن لكل معمول عاملا ، فلجأ الطبرسي إلى تأويل النص القرآني بقوله : ((ملة أبيكم ، منصوبة بإضمار فعل ، تقديره : واتبعوا أو الزموا ملة أبيكم ؛ لأن قبله (جاهدوا في الله حق جهاده) .))[٧٥].

فنظرية العامل فرضت على الطبرسي إيجاد عامل لكل معمول ، مما اضطره إلى تقدير فعل في النص القرآني ؛ لتصحيح النص من جانب الإعراب .

وقد سبق الفراء[٧٦] والأخفش[٧٧]، الطبرسي إلى تقدير فعل في النص القرآني ، وتابعهما الزجاج[٧٨]، ومكي بن أبي طالب[٧٩].

واتفق ابن عطية (ت٥٤١ هـ) معهم على إضمار الفعل إلا أنه اختلف معهم في تقديره ، فالمعنى عنده (جعلها ملة أبيكم)[٨٠].

واختار الفراء قولا آخر يكون فيه انتصاب (ملة أبيكم) على إسقاط الخافض ، إذ يقول : ((نصبتها على : وسع عليكم كملة أبيكم إبراهيم ؛ لأن قوله : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) ، يقول : وسعه وسمحه كملة إبراهيم ، فإذا ألقيت الكاف نصبت .))[٨١].

---

(٧٤) ينظر : الخصائص : ٣٨١/٢-٣٨٢

(٧٥) مجمع البيان : ١٩٦/٧

(٧٦) ينظر : معاني القرآن : ٢٣١/٢

(٧٧) ينظر : معاني القرآن : ٤١٦/٢

(٧٨) ينظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ١١٤/١ ، إعراب القرآن – النحاس : ٢١٤/٢

(٧٩) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٤٩٤/٢-٤٩٥

(٨٠) ينظر : البحر المحيط : ٣٩١/٦

(٨١) معاني القرآن : ٢٣١/٢

فظاهر كلام الفراء أنه استدل على التوسعة من قوله تعالى : (وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِلَّة) ، ووافقه ابن كثير على هذا التقدير[٨٢].

وأنكره مكي بن أبي طالب ونعته بالقول البعيد[٨٣]؛ لأن الأصل والأساس في حروف الجر أن تثبت ، لأنها حروف معان لا يفهم مدلولها إلا إذا ذكرت[٨٤].

واختار الزمخشري رأيا يقارب رأي الفراء في المعنى ، لكنه يختلف معه في تقدير المحذوف من الآية ، فهو يرى أنه اسم مضاف ، إذ يقول : ((نصبت (الملة) بمضمون ما تقدمها كأنه قيل : وسع دينكم توسعة ملة أبيكم ، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.))[٨٥]، على أنه اختار قولا آخر يكون انتصاب (ملة) فيه على تقدير : ((أعني بالدين ملة أبيكم ، كقولك : الحمد لله الحميد .))[٨٦].

وبهذا التقدير والتوسع أضاع النحويون والمفسرون حكم النحو ولم يجعلوا له كلمة حاسمة ، وقولا باتا ، وكثروا من أوجه الكلام وفي احتماله لأنواع من الإعراب[٨٧].

ومن المواضع الأخر لحذف الفعل عند الطبرسي ما تأوله في قوله تعالى :) وَعَادًا وَثَمُودَ وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ مِنْ مَسَاكِنِهِمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَكَانُوا مُسْتَبْصِرِينَ العنكبوت:٣٨ (.

فانتصب قوله : (عادا وثمود) ، من دون أن يكون في اللفظ ناصبا له ، فلجأ الطبرسي إلى التأويل بقوله : ((وعادا : منصوب بفعل مضمر تقديره : وأهلكنا عادا وثمود .))[٨٨].

وسبقه إلى هذا القول الزجاج[٨٩]، واختاره الزمخشري معللا إياه بقوله : ((وعادا : منصوب بإضمار (أهلكنا) ؛ لأن قوله : (فأخذتهم الرجفة) يدل عليه ، لأنه في معنى الإهلاك .))[٩٠]، واختاره أيضا أبو حيان[٩١].

---

(٨٢) ينظر : تفسير القرآن العظيم : ٧٨/٣

(٨٣) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٤٩٥/٢

(٨٤) ينظر : الكتاب : ٢٩٤/١

(٨٥) الكشاف : ١٧٣/٣

(٨٦) الكشاف : ١٧٣/٣

(٨٧) ينظر : إحياء النحو : ٣٦

(٨٨) مجمع البيان : ٢٨٢/٨

(٨٩) ينظر : إعراب القرآن – النحاس : ٥٧٠/٢ ، الجامع لأحكام القرآن : ٣٤٣/١٣-٣٤٤ ، البحر المحيط : ١٥١/٧

(٩٠) الكشاف : ٤٥٤/٣

(٩١) ينظر : البحر المحيط : ١٥١/٧

وأنكر الكسائي رأيا نقله ينتصب فيه قوله : (عادا وثمود) لكونه راجعا إلى أول السورة ، أي : ((ولقد فتنا الذين من قبلهم وفتنا عادا وثمود))[٩٢].

واستحسنه مكي بن أبي طالب[٩٣] على الرغم من إنكار الكسائي له ، والتكلف فيه واضح ؛ لأنه فصل بين الآيتين بأربع وثلاثين آية .

أما أظهر الأقوال في النص القرآني فهو مذهب الكسائي ، الذي يرى فيه أن (عادا وثمود) معطوف على الهاء والميم في قوله : (فأخذتهم) ، فيكون التقدير : ((فأخذتهم الرجفة وأخذت عادا وثمود .))[٩٤]، وتابعه فيه مكي بن أبي طالب مرجحا إياه على ما اختاره أولا[٩٥].

وقدر القرطبي الفعل (اذكر) ليكون عاملا في قوله : (عادا وثمود)[٩٦]، ولا يخلو هذا القول من الضعف ؛ لأن السياق القرآني يقتضي خلافه ، فالآيات التي سبقت قوله تعالى (وعادا وثمود) تحدثت عن أقوام كل من : نوح ، ولوط ، وشعيب (عليهم السلام) وعقوباتهم ، ثم تلا ذلك قوله : (عادا وثمود) دون ذكر للعقوبة ، فالأولى أن يكون محمولا على العطف على الهاء والميم من قوله تعالى : (فأخذتهم الرجفة) ، وهو ما اختاره الكسائي ؛ لاشتراك هذه الأقوام كلها بعقوبة الله تعالى .

وللطبرسي مواضع أخر قال فيها بحذف الفعل[٩٧] .

حذف الاسم

تعددت مواضع حذف الاسم عند الطبرسي ، فقد قال بحذف المبتدأ[٩٨]، والخبر[٩٩]، والمفعول به[١٠٠]، وغيرها من مواضع الاسم[١٠١] .

---

(٩٢) إعراب القرآن – النحاس : ٥٧٠/٢ ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٣٤٤/١٣

(٩٣) ينظر : مشكل إعراب القرآن :٥٥٦/٢

(٩٤) إعراب القرآن – النحاس : ٥٧٠/٢ ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٣٤٣/١٣-٣٤٤ ، البحر المحيط :١٥١/٧

(٩٥) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٥٥٦/٢

(٩٦) ينظر :الجامع لأحكام القرآن : ٣٤٤/١٣

(٩٧) ينظر : مجمع البيان : ١١٦/١ ، ١٢١ ، ١٢٧ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢١٦ ، ٢٦٧ ، ٣٤٠ ، ٣٤٤ ، ٣٧٨ ، ٤٠٢ ، ٥١٤ ، ٤٥/٣ ، ٦٦ ، ١٤١ ، ١٧٧/٥ ، ٤٤٥/٦ ، ٣١٥/٨ ، ٣٥٩ ، ١٣٧/٩ ، ٢٦٣/١٠ .

(٩٨) ينظر : مجمع البيان : ٥٦/١ ، ١٣٣ ، ١٣٩ ، ٢٠٥ ، ٢٧٥/٢ ، ١٩٣/٣ ، ٢٨٥ ، ٣٤٤/٤

(٩٩) ينظر : المصدر نفسه : ٢٦٤/١ ، ٦٦/٣ ، ٨٠

(١٠٠) ينظر : المصدر نفسه : ١٠٩/١ ، ١٤١ ، ١٥٢ ، ١٩١ ، ٢٣٠ ، ٣٩٦/٢ ، ٣٥/٣ ، ٣٣١/٦

(١٠١) ينظر : المصدر نفسه : ٥٥/١ ، ٦٦/٥ ، ٩١ ، ١٤٦ ، ٤٢٣/٦ ، ٤٥٨ ، ١١٦/٧ ، ٥٠٠/٨ ، ٥٠٣

ومن تلك المواضع قوله تعالى :) وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ / أَسْبَاطًا أُمَمًا من الآية١٦٠ (.

فظاهر اللفظ يقتضي أن يكون (أسباطا) تمييزا للعدد المركب ، وهذا مخالف للقاعدة النحوية ؛ لأن جمهور النحويين يمنع مجيء مميز العدد المركب جمعا[١٠٢]، فلجأ الطبرسي إلى التأويل بإضماره اسما في النص القرآني ليتفق وتلك القاعدة ، إذ يقول : ((اثنتي عشرة أسباطا ، يعني : اثنتي عشرة فرقة ، فحذف المميز ولذلك أنث .))[١٠٣].

فقدر الطبرسي اسما يقع تمييزا لـ(اثنتي عشرة) ، ويكون قوله : (أسباطا) نعتا لذاك الاسم المحذوف .

وسبقه إلى هذا القول الأخفش الأوسط ، إذ يقول : ((أراد اثنتي عشرة فرقة ، ثم أخبر أن الفرق أسباط ، ولم يجعل العدد على الأسباط .))[١٠٤].

وتابعه في هذا القول : الطبري[١٠٥]، والطوسي[١٠٦].

ولم يقتصر النحويون والمفسرون على هذا القول في الآية الكريمة ، بل كانت لهم آراء أخر ، منها :

١. أن يكون (أسباطا) بدلا من (اثنتي عشرة) ، ويكون التمييز محذوفا ، وهو اختيار الزجاج[١٠٧]، وتابعه فيه النحاس[١٠٨]، وأجازه مكي بن أبي طالب[١٠٩]، وابن الجوزي[١١٠]، والعكبري[١١١]، وابن يعيش (ت٦٤٦ هـ)[١١٢]، والقرطبي[١١٣] .

وهذا القول بعيد ؛ لأن القول بالبدلية كما قال الأزهري (ت٩٠٥ هـ) : ((مشكل على قولهم :إن المبدل منه في نية الطرح غالبا ، ولو قيل : وقطعناهم أسباطا ، لفاتت فائدة كمية العدد ، وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه .))[١١٤].

---

(١٠٢) ينظر : همع الهوامع : ٢٧٢/٢

(١٠٣) مجمع البيان : ٤٩٧/٤

(١٠٤) معاني القرآن : ٣١٣/٢

(١٠٥) ينظر : جامع البيان : ١١٩/٩

(١٠٦) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : ٣١/٢

(١٠٧) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤٢٣/٢

(١٠٨) ينظر : إعراب القرآن : ٦٤٤/١

(١٠٩) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٣٣/١

(١١٠) ينظر : زاد المسير : ٢٧٥/٣

(١١١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢٧٨/١

(١١٢) ينظر :شرح المفصل : ٢٤/٦

(١١٣) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٣٠٣/٧

٢. أجاز الزمخشري وقوع (أسباطا) تمييزا للعدد المركب ؛ لأنه جمع بتأويل المفرد ، وعلل رأيه بقوله : ((فإن قلت : مميز ما عدا العشرة مفردا فما وجه مجيئه مجموعا ، وهلا قيل : اثني عشر سبطا ؟ قلت : لو قيل ذلك لم يكن تحقيقا ، لأن المراد : وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة ، وكل قبيلة أسباط لا سبط ، فوضع (أسباطا) موضع (قبيلة) .))[١١٥].

واستحسن هذا الرأي عدد من المفسرين : كالرازي[١١٦]، والبيضاوي[١١٧]، والنسفي[١١٨]، وأبي السعود (ت٩٥١ هـ)[١١٩].

وأنكر أبو حيان قول الزمخشري في عده كل قبيلة أسباطا ، محتجا عليه بكلام الناس، إذ إنهم ذكروا أن الأسباط من بني إسرائيل كالقبائل في العرب ، وأن الأسباط جمع سبط ، وهم الفرق[١٢٠].

ورده الآلوسي بقوله : ((وقد يطلق على كل قبيلة منهم أسباط أيضا ، كما غلب الأنصار على جمع مخصوص ، فهو حينئذ بمعنى : الحي أو القبيلة ، ولهذا وقع موقع المفرد في التمييز .))[١٢١].

٣. أجاز الفراء وقوع تمييز العدد المركب جمعا[١٢٢] ، وعلى هذا القول يحمل النص على ظاهره دون الحاجة إلى تأويله ، وتابع الفراء من المفسرين الشوكاني[١٢٣].

---

(١١٤) حاشية التصريح : ٢٧٥/٢ ، وينظر ، ظاهرة التأويل في إعراب القرآن : ١٤٨

(١١٥) الكشاف : ١٦٨/٢

(١١٦) ينظر : مفاتيح الغيب : ٣٣/١٥

(١١٧) ينظر : أنوار التنزيل : ٦٦/٣

(١١٨) ينظر : مدارك التنزيل : ٤٢/٢

(١١٩) ينظر : إرشاد العقل السليم : ٢٨٢/٣

(١٢٠) ينظر :البحر المحيط : ٤٠٧/٤

(١٢١) روح المعاني : ٨٧/٩

(١٢٢) ينظر : ارتشاف الضرب :٣٥٥/١ ، همع الهوامع : ٢٧٢/٢

(١٢٣) ينظر :فتح القدير : ٢٥٦/٢

٤. تفرد البغوي (ت٥١٦ هـ) بحمل النص على التقديم والتأخير ، فكأن التقدير:

((وقطعناهم أسباطا أمما اثنتي عشرة))[١٢٤].

وأرى أن أغلب هذه الآراء متكلفة ؛ لأنها لا تهدف إلا إلى التوفيق بين النص القرآني والقاعدة النحوية من دون مراعاة لجانب المعنى الذي يتغير مع كل تقدير يطرحه النحويون ، وبما أن النحويين والمفسرين اتفقوا على أن عدم التقدير أولى من التقدير ، وبالإمكان حمل النص على ظاهره ، كما ذهب إلى ذلك الفراء والزمخشري ، فالأولى اختيار مذهبهما لتجنب العبث فيه ، على أني أجد قول الزمخشري أرجح ؛ وذلك لما قدمه من تعليل لاختياره ، فضلا عن عدم إخلاله بالمعنى .

ومن المواضع الأخر لإضمار الاسم عند الطبرسي ما تأوله في قوله تعالى :) أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِأُولِي النُّهَى / طـه:١٢٨(فقد أشكل على الطبرسي فاعل الفعل (يهد) ، لأن ظاهر اللفظ يقتضي أن يكون (كم) فاعلا ، وهذا خلاف القاعدة النحوية ؛ لأن (كم) لها صدر الكلام ، وما له صدر الكلام لا يعمل فيه ما قبله[١٢٥]، فلجأ الطبرسي إلى التأويل لتجنب الاصطدام وهذه القاعدة ، إذ يقول : ((فاعل (يهد) مضمر يفسره (كم أهلكنا) ، والمعنى: أفلم يهد لهم إهلاكنا من قبلهم من القرون .))[١٢٦]، وبهذا التقدير يكون قوله

(١٢٤) معالم التنزيل :٢٠٧/٢

(١٢٥) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٣١٤/١

(١٢٦) مجمع البيان : ٣٥/٧

(كم أهلكنا) جملة مفسرة للفاعل المضمر ، لا محل لها من الإعراب .
وتابعه في هذا القول العكبري[١٢٧].
وعلل النحاس امتناع عمل ما قبل الاستفهام فيه ، بقوله : ((وحقيقة القول في ذلك أن الاستفهام معنى وما قبله معنى آخر ، فلو عمل فيه ما قبله لدخل بعض المعاني في بعض .))[١٢٨]
ولأجل ذلك تعددت آراء النحويين والمفسرين في الآية الكريمة ، ومنها :
١. أن يكون تقدير الفاعل (الله) ، وهو ما اختاره الزمخشري[١٢٩]، وتابعه فيه العكبري[١٣٠]، والنسفي[١٣١]، وأجازه ابن هشام[١٣٢]، وأبو حيان[١٣٣]، وأبو السعود[١٣٤].
ولا يخلو هذا القول من البعد ؛ لأن تقدير الآية يكون : (أفلم يهد الله لهم كم أهلكنا)، وهذا لا يستقيم من جانب المعنى ؛ لأن الآية والآيات التي سبقتها للكفار ، فكيف يوبخهم الله تعالى على أمر لم يوفقهم إليه .
٢. ذهب الزمخشري في أحد أقواله إلى جعل (الرسول) هو الفاعل ، فيكون التقدير : أفلم يهد لهم الرسول كم أهلكنا[١٣٥].

وهو قول بعيد أيضا ؛ لأن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يجر له ذكر قبل هذه الآية إلا ما يستوحى من قوله تعالى :) فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً / طـه:١١٤ (، وفي حمله على هذه الآية تكلف واضح ؛ وذلك للفصل بينهما بثلاث عشرة آية كان الحديث فيها عن قصة آدم (عليه السلام) ، وسجود الملائكة له .

٣. نقل عن المبرد[١٣٦] والزجاج[١٣٧] قول يكون الفاعل فيه (الهدى) ، ووافقهما القرطبي مشيرا إلى أن حقيقة ((يهد ، يدل على الهدى ، فالفاعل هو (الهدى) ، تقديره : أفلم يهد الهدى لهم .))[١٣٨]، ونعته ابن عطية بأنه أحسن ما يقدر في الآية الكريمة[١٣٩].

---

(١٢٧) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١٢٨/٢
(١٢٨) إعراب القرآن : ٥٠٦/٢
(١٢٩) ينظر : الكشاف : ٩٦/٣
(١٣٠) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١٢٨/٢
(١٣١) ينظر : مدارك التنزيل : ٧١/٣
(١٣٢) ينظر : مغني اللبيب : ٥٨٩/٢
(١٣٣) ينظر : البحر المحيط : ٢٨٩/٦
(١٣٤) ينظر : إرشاد العقل السليم : ٤٩/٦
(١٣٥) ينظر : الكشاف :٩٦/٣

٤. اختار الزجاج رأيا آخر يكون الفاعل فيه مضمرا تقديره (الأمر) ، فيكون تقدير الآية : ((أفلم يهد لهم الأمر بإهلاكنا من أهلكنا .))[١٤٠].

٥. تفرد الأخفش الأوسط برأي خالف به النحويين ؛ كونه لا يلتزم صدرية (كم) الخبرية ، وعلى رأيه تحمل الآية الكريمة على ظاهرها ، فتكون (كم) فاعلا للفعل (يهد) ، وقد علل عدم التزامها صدر الكلام ؛ لأنها بمعنى (كثير) ، ((وهو لا يلزم الصدر ؛ لأنك إذا قلت : كم غلام ملكت ، فمعناه : كثير من الغلمان ملكت ، وكثير لا يلزم الصدر ، وكذلك ما في معناه .))[١٤١].

وأنكره ابن عصفور (ت٦٦٩ هـ) ؛ ((لأن العرب لم يسمع منها إلا أن يجعل صدرا .))[١٤٢].

وعلى الرغم من إنكار ابن عصفور لرأي الأخفش ، نجد ابن هشام ينسب الرأي إليه ويخطئه ، إذ يقول : ((ومن الوهم في الأول قول ابن عصفور في (أولم يهد لهم كم أهلكنا) أن (كم) فاعل لـ(يهد) ، وإن قلت : خرجه على لغة حكاها الأخفش ، وهي أن بعض العرب لا يلتزم صدرية (كم) الخبرية ، قلت : قد اعترف برداءتها ، فتخريج التنزيل عليها بعد ذلك رداءة .))[١٤٣].

٦. اختار آخرون حمل النص على ظاهره مكتفين بألفاظه على أن تكون جملة (كم أهلكنا) فاعلا للفعل (يهد) ؛ لأنها في تأويل المفرد ، وأول من أشار إلى هذا الرأي الفراء حين قال : إن جملة الكلام فيها معنى الرفع[١٤٤]، وتابعه فيه الزمخشري[١٤٥]. وأنكره ابن هشام ،لأن الفاعل عنده لا يكون جملة[١٤٦]، أما الكوفيون فيجوزون ذلك[١٤٧].

---

(١٣٦) ينظر : إعراب القرآن – النحاس : ٣٦٢/٢

(١٣٧) ينظر : مغني اللبيب : ٥٨٩/٢ ، البحر المحيط : ٢٨٨/٦

(١٣٨) الجامع لأحكام القرآن : ٢٦٠/١١

(١٣٩) ينظر : البحر المحيط : ٢٨٩/٦

(١٤٠) ينظر : إعراب القرآن – النحاس : ٣٦١/٢-٣٦٢ ، الجامع لأحكام القرآن : ٢٦٠/١١

(١٤١) شرح جمل الزجاجي : ٥٠/٢

(١٤٢) ينظر : المصدر نفسه : ٥٠/٢

(١٤٣) مغني اللبيب :٥٨٩/٢

(١٤٤) ينظر : معاني القرآن : ١٩٥/٢

(١٤٥) ينظر : الكشاف : ٩٦/٣

(١٤٦) ينظر : مغني اللبيب : ٥٨٩/٢

(١٤٧) ينظر : البحر المحيط : ٢٨٩/٦

وأرى أن رأي الفراء أرجح ما قيل في توجيه الآية ؛ لأن المعنى محمول عليه من جانب ، ومن جانب آخر قد تقع الجملة في مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله ، لأنها في الحقيقة مؤولة بالاسم الذي تضمنته(١٤٨).

حذف التركيب

أكثر مواضعه عند الطبرسي في الشرط ، إذ وردت نصوص قرآنية عدة مستغنية عن جواب الشرط .

وقد لاحظ النحويون هذا الأمر قبل الطبرسي ، فنجد سيبويه (ت١٨٠ هـ) يستفهم من الخليل عن ذلك ، فيجيبه : ((بأن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم ؛ لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام .))(١٤٩).

واشترط النحويون لحذف الجواب شرطين(١٥٠) :

أحدهما : أن يكون الجواب معلوما ، أي أن يدل عليه دليل إما لفظا نحو: (هو ظالم إن فعل) ، أو نية نحو : إن قمت أقوم .

الآخر : أن يكون فعل الشرط ماضيا لفظا أو معنى .

وهذا يعني أن حذف الجواب على ثلاثة أقسام(١٥١) :

أ. ممتنع : وهو ما انتفى منه الشرطان المذكوران أو أحدهما .

ب. جائز : وهو ما وجدا فيه ، ولم يكن الدليل الذي دل عليه جملة مذكورة في ذلك الكلام متقدمة الذكر لفظا أو تقديرا .

ج. واجب : وهو ما كان دليله الجملة المذكورة .

ومن مواضع حذف الجواب عند الطبرسي قوله تعالى :) فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُمْ بِأَمْرِهِمْ هَذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ / يوسف:١٥(.

فالأداة (لما) شرطية ، وهي تقتضي الشرط والجزاء لكن النص القرآني استغنى عن الجزاء ، مما اضطر الطبرسي إلى تقديره ، بقوله : ((فلما ذهبوا به : جواب (لما) محذوف ، وتقديره : عظمت فتنتهم أو كبر ما قصدوا له))(١٥٢).

وتابعه القرطبي في هذا التقدير(١٥٣) .

---

(١٤٨) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٩٠/١

(١٤٩) الكتاب :١٠٣/٣

(١٥٠) ينظر : شرح التصريح : ٢٥٤/٢

(١٥١) ينظر : شرح شذور الذهب : ٤٥٠-٤٥١

(١٥٢) مجمع البيان : ٢١٦/٥

(١٥٣) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٤٢/٩

وتقدير الجواب في النص القرآني أمر ذهب إليه أغلب النحويين والمفسرين ، إلا أنهم اختلفوا في تقدير هذا الجواب ، فقدره الزمخشري بـ((فعلوا به ما فعلوا من الأذى))[١٥٤]، ووافقه المرادي (ت٧٤٩ هـ) مجوزا حذفه للدلالة عليه[١٥٥].

واختار العكبري أن يكون الجواب (عرفنا)[١٥٦] ، وذهب غيره إلى أن الجواب (جعلوه فيها) ، وهو ما نقله القرطبي مشيرا إلى أن هذا على مذهب البصريين[١٥٧]، واستحسنه أبو حيان مستدلا عليه بقوله تعالى :) وَأَجْمَعُوا أَن يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ/ يوسف: من الآية١٥ (، إذ إنه يدل عليه[١٥٨].

أما الكوفيون فيرون أن الجواب مثبت في الآية الكريمة وهو قوله : (أوحينا) ، إلا أنهم ذهبوا إلى زيادة الواو قبله ؛ لأن استقراءهم للظواهر اللغوية أثبت زيادتها بعد (لما وحتى)[١٥٩]، والبصريون يمنعون زيادة الواو في مثل هذا الموضع[١٦٠].

ولا يخلو قول الكوفيين من الضعف ؛ لأن الله تعالى لم يوح إلى يوسف (عليه السلام) لما ذهب به أخوته ، بل أوحى إليه لما ألقوه في غيابات الجب .

وحاول القرطبي حمل النص على ظاهره ذاهبا إلى أن جواب (لما) قوله تعالى :) قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ / يوسف: من الآية١٧(، أي لما ذهبوا به وأجمعوا قالوا[١٦١]، ونعته أبو حيان بأنه تخريج حسن[١٦٢].

وهذا القول يشبه سابقه في الضعف ؛ لأن قوله تعالى :) قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ (لا يتم إلا بعد وضع يوسف (عليه السلام) في غيابات الجب ، وما قبله من الكلام لا يدل إلا على ذهابهم وإجماعهم على جعله في غيابات الجب .

---

(١٥٤) الكشاف : ٤٤٩/٢

(١٥٥) ينظر : الجنى الداني : ٥٤٠

(١٥٦) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٥٠/٢

(١٥٧) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٤٢/٩

(١٥٨) ينظر : البحر المحيط : ٢٨٧/٥

(١٥٩) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٥٠/٢ ، البحر المحيط : ٢٨٧/٥ ، الجنى الداني : ٥٤٠ .

(١٦٠) ينظر : المقتضب : ٨١/٢

(١٦١) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٤٢/٩

(١٦٢) ينظر : البحر المحيط : ٢٨٧/٥

ومن النصوص القرآنية التي قدر فيها الطبرسي جواب الشرط قوله تعالى :) قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ (هود: من الآية ٨٠ ، فلم يرد في النص القرآني جواب للأداة (لو) ، فذهب الطبرسي إلى تقديره مشيرا إلى أن في الكلام ما يدل على حذفه ، إذ يقول : ((لو أن لي بكم قوة : جواب (لو) محذوف يدل الكلام عليه ، وتقديره : لحلت بينهم وبينكم .))[١٦٣].

وتقدير الجواب في النص القرآني أمر ذهب إليه أغلب النحويين والمفسرين ، إلا أنهم اختلفوا في تقديره ، فذهب الأخفش الأوسط إلى أن الجواب المضمر (لكان)[١٦٤]، أما الزجاج فيرى أنه (لالتجأت إليه)[١٦٥]، وقدره ابن يعيش بـ(لانتصفت وفعلت كذا وكذا)[١٦٦]، ووافقه أبو حيان على هذا التقدير[١٦٧] .

واستحسن القرطبي أن يكون الجواب ((لرددت أهل الفساد وحلت بينهم وبين ما يريدون .))[١٦٨].

وللطبرسي مواضع أخر قال فيها بحذف جواب الشرط[١٦٩] .

لم يقتصر الطبرسي في حذف الجواب على جواب الشرط ، بل جاوزه إلى مواضع أخر ، منها حذف فعل الأمر وبقاء جوابه كما في قوله تعالى :) وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا / البقرة: من الآية ٦١

فالفعل (يخرج) ورد في الآية مجزوما ؛ لأنه جواب الأمر ، فذهب الطبرسي إلى تقدير ذلك الأمر ، إذ يقول : ((وقوله : (يخرج لنا) مجزوم ؛ لأنه جواب أمر محذوف ، لأن تقديره : أدع لنا ربك وقل له أخرج لنا يخرج لنا .))[١٧٠]، وقد تابع الطبرسي في هذا التقدير الزجاج[١٧١].

واختاره أيضا من المفسرين : الواحدي (ت٤٦٨ هـ)[١٧٢]، والقرطبي[١٧٣]، والنسفي[١٧٤].

---

(١٦٣) مجمع البيان : ١٨٣/٥

(١٦٤) ينظر : معاني القرآن : ٣٥٧/٢

(١٦٥) ينظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ٣٠/١

(١٦٦) ينظر : شرح المفصل : ٢٤/٩

(١٦٧) ينظر : البحر المحيط : ٢٨٧/٥

(١٦٨) الجامع لأحكام القرآن : ٧٨/٩

(١٦٩) ينظر : مجمع البيان : ١٨٦/١ ، ٢٤٩ ، ٢٥٦ ، ٣٢٦/٢ ، ٣٤٠ ، ٣٩٢ ، ٥١٩ ، ٣٠٢/٤ ، ٣٣٥ ، ٤١/٥

(١٧٠) مجمع البيان : ١٢٣/١

(١٧١) معاني القرآن وإعرابه : ١١٤/١

(١٧٢) ينظر : الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : ١٠٩/١

(١٧٣) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٤٢٣/١

وذهب غيرهم إلى أن النص على ظاهره دون تقدير وذلك بالحمل على المعنى ، فالفعل (يخرج) مجزوم بالفعل (أدع) ، وهو اختيار النحاس[١٧٥]، وتابعه فيه البيضاوي[١٧٦]، وأبو حيان[١٧٧] ، واستحسنه أبو السعود[١٧٨]، والآلوسي[١٧٩].

وعرض الزجاج رأيا لم يختره ، تحمل الآية فيه على الظاهر حملا على المعنى ، لأن معنى (يخرج لنا) هو معنى الدعاء ، فكأنه قال : (أخرج لنا)[١٨٠].

أما الكوفيون فيرون أن الفعل (يخرج) مجزوم على معنى الدعاء ولكن على إضمار (لام الطلب) ، أي : (ليخرج) ، ومنع البصريون ذلك[١٨١] ؛ لأن عوامل الأفعال لا تضمر وأضعفها الجازمة ، لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء[١٨٢] .

وبعد عرض هذه الآراء في توجيه النص القرآني أرى أن الأولى أن نختار رأي النحاس الذي يقول : إن الفعل (يخرج) مجزوم بالفعل (أدع) ، وفيه حمل النص على ظاهره ، وهو مطابق لقواعد النحويين لوقوع الفعل في جواب الأمر .

وقد قدر الطبرسي تراكيب أخر كالقسم[١٨٣]، وغيره[١٨٤].

وبعد هذا العرض لآراء الطبرسي وغيره من المفسرين والنحويين في حذف التركيب ظهرت لنا عنايتهم البالغة باللفظ وترجيحهم كفة الإعراب على المعنى ، كما أن تقديراتهم كشفت : ((عن حقيقة بالغة الأهمية ، وهي أن النحاة يخلطون بين الحذف والتفسير ، ويجعلون تفسير النص جزءا لا يتجزأ من النص نفسه ، ويحتمون لذلك مراعاته في تقنين القواعد وتطبيق أحكامها .))[١٨٥].

---

(١٧٤) ينظر : مدارك التنزيل : ٤٧/١

(١٧٥) ينظر : إعراب القرآن : ١٨٠/١

(١٧٦) ينظر : أنوار التنزيل : ٣٣١/١

(١٧٧) ينظر : البحر المحيط : ٢٣٢/١

(١٧٨) ينظر : إرشاد العقل السليم : ١٠٦/١

(١٧٩) ينظر : روح المعاني : ٢٧٤/١

(١٨٠) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١١٤/١

(١٨١) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٤٢٣/١-٤٢٤ ، البحر المحيط : ٢٣٢/١ ، روح المعاني ٢٧٤/١

(١٨٢) ينظر : المقتضب : ١٣٣/٢

(١٨٣) ينظر : مجمع البيان : ٧٤/٣ ، ١٤٠/٩ ، ٤٢٩/١٠ ، وغيرها.

(١٨٤) ينظر : المصدر نفسه : ٢٧٥/٢ ، ١٧٢/٣ ، ٣٠٩/٤ ، ٣٢١ ، ٤٦٠ ، ٧٠/٧ ، ٨٧/٩ ، ٣٠٣/١٠.

(١٨٥) أصول التفكير النحوي : ٣٠٢

المبحث الثاني : التأويل بالنيابة

النيابة : أحد أساليب التأويل[١٨٦] ، الذي لجأ إليه النحويون والمفسرون للمحافظة على سلامة النصوص الواردة من عصر الاستشهاد .

وقد لاحظوا شيوع هذه الظاهرة في نصوص قرآنية عدة ، لأن الإعراب يقتضي ورود حرف أو فعل غير الذي وردا فيه ، وللتوفيق بين هذه النصوص والقواعد النحوية استعان أغلب النحويين والمفسرين بهذا الأسلوب .

غير أن عددا منهم لم يوافقهم على وضع لفظ مكان آخر مستدلا على ذلك باختلاف معنى النص على ظاهره عن معناه بعد نيابة ألفاظ عن أخر .

فالوصف بالمصدر- مثلا - أمر لا يجوزه النحويون ، فذهب البصريون إلى حمله على النسب بتقدير مضاف ، أما الكوفيون فقالوا بنيابة المصدر عن أحد المشتقات[١٨٧] ، وأنكر قسم من النحويين هذين القولين ذاهبا إلى جواز الوصف بالمصدر معللا ذلك بأن العرب إنما انصرفت عن الوصف في بعض الأحوال ووصفت بالمصدر لأمرين (صناعي ومعنوي) :

---

(١٨٦) ينظر : الأصول – الدكتور تمام حسان : ٢٤٣

(١٨٧) ينظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ٨٤٤/٣ ، البرهان في علوم القرآن : ٢٥٨/٢

((أما الأول : فليزيدك أنسا بشبه المصدر بالصفة التي أوقعته موقعها ، كما أوقعت الصفة موقع المصدر في نحو قولك : أقائما والناس قعود ، أي : تقوم قياما والناس قعود .

أما الآخر : فلأنه إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل ، وذلك لكثرة تعاطيه واعتياده إياه .)) [١٨٨].

(١٨٨) ينظر : الخصائص : ٢٦٢/٣

ومن هذا يتضح أن المعنى مع المصدر لا يمكن أن نصل إليه مع الصفة الصريحة .

ولكون الطبرسي غير متعصب لأحد المذهبين البصري والكوفي ، فقد وافق البصريين في عدد من المسائل النحوية ، وفي مسائل أخر وافق الكوفيين .

إذ اتفق مع البصريين على نيابة الأفعال ، في حين اتفق مع الكوفيين على نيابة الصيغ والحروف .

أولا : نيابة الصيغ :

وهو أحد أساليب العربية يعبر به بصيغة عن معنى صيغة أخرى[١٨٩]، وقد تعرض له الطبرسي في عدد من نصوص القرآن ، وذلك لما ظهر له أن بعض صيغ المشتقات التي جاءت في مواضع محددة من القرآن الكريم لم تكن لتعطي الدلالة نفسها كما لو كانت خارج التركيب[١٩٠] .

ومن هذه النصوص قوله تعالى :) لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ / البقرة: من الآية١٧٧ (.

ففي النص القرآني إخبار بالمصدر عن الذات ، وهذا لا يجوزه النحويون ؛ لأن المصدر هو الحدث المجرد ، فلا يخبر به عن اسم الذات[١٩١].

ولأجل هذا لجأ الطبرسي إلى التأويل مستعينا بأسلوب نيابة الصيغ ليتفق النص القرآني والقاعدة النحوية ، إذ يقول : ((....ان يكون (البر) بمعنى (البار) ، فجعل المصدر في موضع اسم الفاعل ، كما يقال : ماء غور، أي : غائر ، ورجل صوم ، أي : صائم ، ومثله قول الخنساء :

(١٨٩) ينظر : تأويل مشكل القرآن : ٢٢٨–٢٢٩ ، البرهان في علوم القرآن : ٢/٢٨٥–٢٨٨

(١٩٠) ينظر : المباحث النحوية في تفسير مجمع البيان (رسالة دكتوراه) ، عامر عيدان : ٢٨٢–٢٨٣

(١٩١) ينظر : معاني النحو : ١/٢٠٨

ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت فانما هي اقبال وادبار

أي : انها مقبلة مدبرة ، ومثله :

تظل جيادهم نوحا عليهم مقلدة أعنتها صفوفا

أي : نائحة .))[١٩٢] .

فأوقع الطبرسي المصدر موقع اسم الفاعل تجنبا من حمل النص على ظاهره من الإخبار بالمصدر عن الذات ، وقد سبقه إلى هذا القول أبو عبيدة ، الذي أشار إلى أن معنى (البر) هو (البار) ، وحمل النص على المجاز ، إذ يقول : ((فالعرب تجعل المصادر صفات، فمجاز (البر) هاهنا مجاز صفة لـ(من آمن بالله) ، وفي الكلام : ولكن البار من آمن بالله))[١٩٣].

واختار هذا القول عدد من النحويين والمفسرين كالمبرد[١٩٤]، والطبري[١٩٥]، ومكي بن أبي طالب[١٩٦]، والطوسي[١٩٧].

وفي الآية الكريمة قولان متقاربان – غير نيابة الصيغ - أشار إليهما الطبرسي :

أحدهما : أن يكون خبر (لكن) محذوفا ، فكأن التقدير : ولكن البر بر من آمن بالله واليوم الآخر ، وهو مذهب سيبويه[١٩٨]، وتابعه فيه قطرب (ت٢٠٦ هـ)[١٩٩]، ومثل له الأخفش الأوسط بقولهم : ((أكثر شربي الماء ، وأكثر أكلي الخبز، وليس أكلك بالخبز ، ولا شربك بالماء ، ولكن تريد : أكثر أكلي أكل خبز ، وأكثر شربي شرب ماء .))[٢٠٠]

واختاره أيضا ابن السراج (ت٣١٦ هـ)[٢٠١]، وأجازه الطوسي[٢٠٢]، والقرطبي[٢٠٣]، والأزهري[٢٠٤].

---

(١٩٢) مجمع البيان : ٢٦٠/١

(١٩٣) مجاز القرآن :٦٥/١، وينظر : مفاتيح الغيب : ٤٢/٥ ، البحر المحيط : ٣/٢

(١٩٤) ينظر : المقتضب : ٢٣١/٣ ، الكامل : ١٥٣/٣

(١٩٥) ينظر : جامع البيان : ١٢٩/٢

(١٩٦) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١١٨/١

(١٩٧) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : ٩٤/٢

(١٩٨) ينظر : الكتاب : ٢١٢/١

(١٩٩) ينظر : البحر المحيط : ٣/٢

(٢٠٠) معاني القرآن : ٤٦/١–٤٧ ، وينظر : ١٥٠/١–١٥٦

(٢٠١) ينظر : الأصول في النحو : ٣٦٥/٢

(٢٠٢) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : ٩٤/٢

أما الآخر : فعلى تقدير اسم لـ(لكن) ، فيكون التقدير : (ولكن ذا البر من آمن بالله واليوم الآخر) ، وهو مذهب الزجاج[٢٠٥].

وتابعه فيه النحاس[٢٠٦]، والزمخشري[٢٠٧]، والبيضاوي[٢٠٨].

فأنصار الرأي الأول يقدرون خبرا ، وأنصار الرأي الثاني يقدرون مبتدأ ، فأيهما أولى بالحذف ؟

ذهب قسم من النحويين إلى أن القول الأول أجود ؛ لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع ، والخبر أولى بذلك من المبتدأ ؛ لأن الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور[٢٠٩].

واختار غيرهم عكس ذلك ؛ لأن المبتدأ عين الخبر ، فالمحذوف عين الثابت ، فيكون الحذف كلا حذف[٢١٠].

وما هذه التقديرات التي قال بها النحويون في توجيه النص القرآني إلا أساليب تهدف إلى مراعاة الإعراب ، أما المعنى المقصود من النص القرآني بظاهر ألفاظه فلم يتنبه إليه إلا القليل منهم ، إذ ألمح إليه أبو عبيدة[٢١١]، وتلقفه منه الرضي ، إذ يرى: أن تقدير محذوف في الآية الكريمة أو نيابة الصيغ أمر جائز فيها ، إلا أن ذلك يخلو من معنى المبالغة المقصود من الإخبار بالمصدر[٢١٢] ، فلاحظ في هذا المعنى ، وهو ملحظ ذكي .

واستحسن هذا التوجيه العكبري[٢١٣]، وأبو حيان[٢١٤].

وبهذا الرأي السديد نستطيع توجيه كل ما جاء مشابها للنص القرآني من نصوص ، ومنها قول الخنساء[٢١٥] :

ترتع ما رتعت حتى إذا فإنما هي إقبال وإدبار

---

(٢٠٣) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٢٨٣/١

(٢٠٤) ينظر : شرح التصريح : ٧٢٧/١

(٢٠٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢٢٣/١

(٢٠٦) ينظر : إعراب القرآن : ٢٣١/١

(٢٠٧) ينظر : الكشاف : ٢١٧/١

(٢٠٨) ينظر : أنوار التنزيل : ٤٥٣/١

(٢٠٩) ينظر : الخصائص : ٣٦٤/٢

(٢١٠) ينظر : ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : ١٤٤

(٢١١) ينظر : مجاز القرآن : ٦٥/١ ، ينظر : البحر المحيط : ٣/٢

(٢١٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٢٦/١

(٢١٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٧٧/١

(٢١٤) ينظر : البحر المحيط : ٣/٢

(٢١٥) شرح ديوان الخنساء : ٢٦

فقد حمل عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١ هـ) قولها : (إقبال وإدبار) على معنى المبالغة ، إذ يقول : ((وذلك أنها لم ترد بالإقبال والإدبار غير معناهما ، فتكون قد تجوزت في نفس الكلمة ، وإنما تجوزت في أن جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر ولغلبة ذاك عليها واتصاله بها ، وانه لم يكن لها حال غيرهما .))[٢١٦] .

ومن المواضع الأخر لنيابة الصيغ عند الطبرسي نيابة اسم الفاعل عن اسم المفعول كما في قوله تعالى :) فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ /الحاقة:٢١(، فكان حق السياق أن يكون التقدير : (عيشة مرضية) ، ((ويدلك على صحة ذلك أنك تقول : رضيت هذه العيشة ، ولا تقول : رضيت .))[٢١٧]

فوقع اسم الفاعل موقع اسم المفعول ، وبناء على هذا اختار الطبرسي مذهبين في النص القرآني ، إذ يقول : ((والراضية المرضية فاعلة بمعنى مفعول ، لأنها في معنى : ذات رضا ، كما قال : لابن ، وتامر ، أي : ذو لبن ، وذو تمر ، قال النابغة :

كليني لهم يأأميمة ناصب وليل أقاسيه بطيء الكواكب

يعني : ذو نصب ، فأن العيشة أعطيت حتى رضيت ، لأنها بمنزلة الطالبة ، كما أن الشهوة بمنزلة الطالبة للمشتهي ، وقيل : هو مثل : ليل نائم ، وسر كاتم ، وماء دافق ،على وجه المبالغة في الصفة من غير التباس في المعنى .))[٢١٨]

فالقول بنيابة اسم الفاعل عن اسم المفعول الذي عرضه الطبرسي أولا ، تابع فيه الفراء[٢١٩]، وأبا عبيدة[٢٢٠]، وأشار الأول منهما إلى أن العرب يضعون فاعلا بدل مفعول ؛ لأنهم يريدون وجه المدح أو الذم فيقولون ذلك لا على بناء الفعل ، ولو كان فعلا مصرحا لم يقل ذلك ، لأنه لا يجوز أن تقول للضارب (مضروب) ، ولا للمضروب (ضارب) ؛ لأنه لا مدح فيه ولا ذم[٢٢١].

---

(٢١٦) دلائل الإعجاز : ٢٣١

(٢١٧) معاني القرآن – الفراء : ١٦/٢

(٢١٨) مجمع البيان : ٣٤٥/١٠

(٢١٩) ينظر : معاني القرآن : ١٨٢/٣

(٢٢٠) ينظر : البحر المحيط : ٣٢٥/٨

(٢٢١) ينظر : معاني القرآن : ١٨٢/٣

واختار هذا القول عدد من النحويين والمفسرين ، كابن قتيبة (ت٢٧٦ هـ)[٢٢٢] ، والمزني[٢٢٣]، والقرطبي[٢٢٤]، والزركشي[٢٢٥].

يقابل هذا الرأي رأي أغلب نحويي البصرة الذين رفضوا نيابة صيغة (فاعل)عن (مفعول) في النص القرآني ذاهبين إلى أن قوله (راضية) محمول على النسب ، فكأن التقدير (ذات رضا) ، وهو ما اختاره المبرد[٢٢٦]، وتابعه فيه الزجاج ، إذ عقد بابا في كتابه سماه (باب ما جاء في التنزيل من بناء النسب)[٢٢٧] معترضا فيه على مذهب الكوفيين في نيابة الصيغ .

واختار هذا القول أيضا : النحاس[٢٢٨]، وابن جني (ت٣٩٢ هـ)[٢٢٩]، والزمخشري[٢٣٠]، وابو البركات الأنباري (ت٥٧٧ هـ)[٢٣١]، والبيضاوي[٢٣٢]، والرضي[٢٣٣].

وارى أن أرجح الأقوال في توجيه النص القرآني ما نقله الطبرسي بأن (العيشة) كأنها أعطيت حتى رضيت وهو من باب المبالغة ، وقد استحسنه الزركشي[٢٣٤].

فهو ليس من باب النسب ، ولا من باب تأويل اسم الفعل باسم المفعول ، وإنما هو ضرب آخر من الكلام ، وافتنان فيه بقصد المبالغة[٢٣٥].

ومن تلك المواضع أيضا قوله تعالى :) جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيّاً / مريم:٦١ (.

فيرى الطبرسي أن اسم المفعول وقع موقع اسم الفاعل في النص القرآني ، إذ يقول : ((إنه كان وعده مأتيا : أي : موعوده ، (مأتيا) ، أي : آتيا لا محالة ، والمفعول هنا بمعنى الفاعل ؛ لأن

---

(٢٢٢) ينظر : تأويل مشكل القرآن : ٢٢٨

(٢٢٣) ينظر : الحروف : ٥٢

(٢٢٤) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٢٧٠/١٨

(٢٢٥) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٢٥٨/٢

(٢٢٦) ينظر : المقتضب : ١٦٣/٣

(٢٢٧) ينظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ٨٤٤/٣

(٢٢٨) ينظر : إعراب القرآن : ٤٩٩/٣

(٢٢٩) ينظر : الخصائص : ١٥٤/١

(٢٣٠) ينظر : الكشاف : ٤٨٣/٤

(٢٣١) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٥٣٠/٢

(٢٣٢) ينظر : أنوار التنزيل : ٣٨٢/٥

(٢٣٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤٨٥/٣

(٢٣٤) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٢٥٨/٣

(٢٣٥) ينظر : معاني النحو : ٢١٢/١ ، الجملة العربية تأليفها وأقسامها : ٩٣-٩٤

ما أتيته فقد أتاك ، وما أتاك فقد أتيته ، يقال : أتيت على خمسين سنة وأتت عليّ خمسون سنة ، وقيل : إن الموعود هو الجنة ، والجنة مأتية يأتيها المؤمنون))[٢٣٦]

فالطبرسي في أول النص اختار نيابة صيغة (مفعول) عن (فاعل) ، لكن بالإمكان حمل المثال الذي ساقه على الظاهر دون تأويل ومن ثم يحمل النص القرآني على ظاهره ، وهو ما ذهب إليه الفراء بقوله : ((قوله (إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيّاً) ، ولم يقل (آتيا) ، وكل ما أتاك فأنت تأتيه ، ألا ترى أنك تقول : أتيت على خمسين سنة ، وأتت عليّ خمسون سنة ، وكل ذلك صواب .))[٢٣٧].

فكفانا الفراء عبء التكلف في النص القرآني ، وتابعه في قوله الزمخشري الذي أشار إلى أن الوعد هو الجنة وهم يأتونها ، أو هو من قولك ، أتى إليه إحسان ، أي : كان وعده مفعولا منجزا[٢٣٨].

واستحسنه العكبري ذاهبا إلى أن (مأتيا) على بابه ؛ لأن ما أتيته فهو يأتيك[٢٣٩]، واختاره أيضا القرطبي[٢٤٠]، والرضي[٢٤١] .

أما قول الطبرسي بنيابة صيغة (مفعول) عن (فاعل) ، فتابع فيه ابن قتيبة الذي يرى أن (مأتيا) بمعنى (آت)[٢٤٢].

وبعد هذا يظهر لنا أن رأي الفراء أرجح ؛ لأن الوعد في الآية الكريمة مقصود به الجنة ، والجنة يأتيها أولياء الله تعالى ، وبهذا يكون قوله (مأتيا) على أصل وضعه .

وللطبرسي مواضع أخر في التنزيل قال فيها بنيابة الصيغ[٢٤٣].

ثانيا : نيابة الحروف

نيابة الحروف من المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة ، فمذهب الكوفيين ومن وافقهم أن حروف الجر قد ينوب بعضها عن بعض ، ويقابله مذهب البصريين الذين ينكرون قولهم

---

(٢٣٦) مجمع البيان : ٥٢١/٦

(٢٣٧) معاني القرآن : ١٧٠/٢

(٢٣٨) ينظر : الكشاف : ٢٧/٣

(٢٣٩) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١٥/٢

(٢٤٠) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٢٦/١١

(٢٤١) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤٨٥/٣

(٢٤٢) ينظر : تأويل مشكل القرآن : ٢٢٢٩

(٢٤٣) ينظر : مجمع البيان : ٧٨/١ ، ١٣٢ ، ٣١٠/٢ ، ٤٦٩ ، ٢/٣ ، ١٧ ، ٢٥ ، ٣١ ، ١٥٦/٣ ، ٤٢٩/٤ ، ٥١٥ ، ٥٢٩ ، ١٦٣/٥ ، ١٦٩ ، ٣٩٨/٦ ، ١٤٢/٧ ، ١٥٧ ، ٥١٧/٨ ، ١٨٧/٩ ، ٣٢٧/١٠ ، ٣٢٨ ، ٣٤٤ ، ٤٢٥ ، ٤٧٠ ، ٤٨٤ ، ٥٣١.

ويبقون الحرف على موضوعه الأول ؛ لأن الأصل في كل حرف أن يكون دالا على ما وضع له في الأصل[٢٤٤].

أما ما ورد خلاف ذلك فالبصريون إما يؤلونه تأويلا يقبله اللفظ ، أو يضمنون الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف ، وما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على الشذوذ[٢٤٥].

وقد حمل ابن جني على من قال بنيابة الحروف في كل حال ، إذ يقول : ((هذا باب يتلقاه الناس مغسولا ساذجا من الصنعة وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه ، ....، ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا لكنا نقول : إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له ، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا .))[٢٤٦].

وقد جمع الطبرسي بين المذهبين ، فتارة يحمل النص على نيابة الحرف ، وأخرى على تضمين الفعل .

ومن النصوص التي حملها على نيابة الحروف قوله تعالى :) هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ من الآية١٦٧ (

فـ(أقرب) أفعل تفضيل ، وهي من القرب المقابل للبعد ويتعدى بـ(من ، و إلى) ، نقول : قرب منه وإليه ، ولا نقول : له ، إلا أن ما ورد في النص القرآني خلاف ذلك ، إذ تعدى الفعل باللام ، فتأول الطبرسي النص بقوله : ((واللام بمعنى (إلى) ، يعني : هم إلى الكفر أقرب منهم إلى الإيمان ، كقوله تعالى :) الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا / الأعراف: من الآية٤٣(، أي : إلى هذا .))[٢٤٧].

وبهذا القول تابع الطبرسي الكوفيين في نيابة الحروف .

وقد أشار النحويون إلى أن من معاني اللام أن تأتي بمعنى (إلى)[٢٤٨].

وكان البغوي[٢٤٩]، وابن الجوزي[٢٥٠]، والشوكاني[٢٥١]، من المفسرين القائلين بنيابة اللام عن (إلى) في النص القرآني .

---

(٢٤٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٤٣٥/٢ ، الجنى الداني : ١٠٨-١٠٩ ، مغني اللبيب : ١١١/١

(٢٤٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٤٣٥/٢ ، الجنى الداني : ١٠٨-١٠٩ ، مغني اللبيب : ١١١/١

(٢٤٦) الخصائص : ٣٠٨/٢-٣١٠

(٢٤٧) مجمع البيان : ٥٤٣/٢

(٢٤٨) ينظر : اللامات – أبو القاسم الزجاجي : ١٤٣ ، الجنى الداني : ١٤٥ ، اللامات – الدكتور عبد الهادي الفضلي : ٨٥

(٢٤٩) ينظر : معالم التنزيل : ٣٦٩/١

(٢٥٠) ينظر : زاد المسير : ٤٩٨/١

واختار غيرهم بقاء اللام على حالها ولكن بتقدير مضاف في النص ، وهو (أهل) ، فيكون التقدير : (هم لأهل الكفر أقرب نصرة منهم لأهل الإيمان) ، وعلى هذا تكون اللام متعلقة بالتمييز المضمر (نصرة) ، وهو ما اختاره الزمخشري[٢٥٢]، واستحسنه الرازي[٢٥٣]، والنسفي[٢٥٤]، وأبو السعود[٢٥٥].

ونقل الآلوسي قولين في توجيه النص معترضا على ثانيهما[٢٥٦] :

أحدهما : ان (أقرب) هنا من (القرب) بفتح الراء ، وهو طلب الماء ، ومنه : القارب لسفينته ، وليلة القرب ، أي : الورود ، والمعنى : هم أطلب للكفر ، وحينئذ يتعدى باللام باتفاق .

الآخر : ان تكون اللام في قوله (للكفر) للتعليل فكأن التقدير : هم لأجل كفرهم يومئذ أقرب من الكافرين منهم من المؤمنين لأجل إيمانهم .

وأنكر هذا القول ؛ ((لمزيد بعده وركاكة نظمه لو صرح بما حذف فيه .))[٢٥٧].

أما أظهر الأقوال في توجيه النص ، فأن يكون (أقرب) مما يتعدى بـ(إلى ، واللام، و من) ، وهو اختيار العكبري[٢٥٨]، واستحسنه أبو حيان[٢٥٩]، ونقله الآلوسي عن صاحب الدر المصون[٢٦٠].

وهذا القول يغنينا من التكلف في النص بتقدير مضاف أو القول بنيابة الحرف .

ومن المواضع الأخر لنيابة الحرف عند الطبرسي قوله تعالى :) رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لا رَيْبَ فِيهِ إِنَّ اللَّهَ لا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ عمران:٩ (.

ذهب الطبرسي إلى نيابة (اللام) عن (في) في قوله (ليوم) ، إذ يقول : ((اللام في قوله :) لِيَوْمٍ لا رَيْبَ فِيهِ) ، معناه : في يوم ، وإنما جاز ذلك لما دخل الكلام من اللام ، فإن تقديره :

---

(٢٥١) ينظر : فتح القدير : ١/٣٩٦-٣٩٧

(٢٥٢) ينظر : الكشاف : ١/٤٣٧

(٢٥٣) ينظر : مفاتيح الغيب : ٩/٨٦

(٢٥٤) ينظر : مدارك التنزيل : ١/١٩٠

(٢٥٥) ينظر : إرشاد العقل السليم : ٢/١١٠

(٢٥٦) ينظر : روح المعاني : ٤/١١٩

(٢٥٧) ينظر : المصدر نفسه : ٤/١١٩

(٢٥٨) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١/١٥٧

(٢٥٩) ينظر : البحر المحيط : ٣/١١٠

(٢٦٠) ينظر : روح المعاني : ٤/١١٩

جامع الناس للجزاء في يوم لا ريب فيه ، فلما حذف لفظ (الجزاء) دخل على ما يليه ، فأغنت عن (في) ؛ لأن حروف الإضافة متواخية لما يجمعها من معنى الإضافة))[٢٦١] .

وسبقه إلى هذا القول الطبري الذي ذهب إلى نيابة (اللام) عن (في) في النص القرآني[٢٦٢]، وتابعه الرازي مشيرا إلى أن حذف لفظ (الجزاء) جائز في الآية ؛ لأن إرادته فيها ظاهرة[٢٦٣]، واختاره أيضا الرضي[٢٦٤].

واختار غيرهم بقاء (اللام) على وضعها ، ولكن بتقدير مضاف في النص ، فيكون التقدير : ربنا إنك جامع الناس لحساب يوم أو لجزاء يوم ، وهو قريب من الأول في المعنى ، وقد اختاره البغوي[٢٦٥]، والزمخشري[٢٦٦]، وتابعهما العكبري[٢٦٧]، والبيضاوي[٢٦٨]، والنسفي[٢٦٩]، واستحسنه أبو السعود[٢٧٠]، والشوكاني[٢٧١].

ولم يقتصر الطبرسي على نيابة حرف عن آخر في النصوص القرآنية بل تعداه إلى نيابة الأداة عن الاسم ، ومن ذلك نيابة (إلا) عن (غير) في قوله تعالى :) لايَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى وَوَقَاهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ / الدخان:٥٦ (.

إذ أشكل على الطبرسي وجه الاستثناء في النص القرآني ؛ لأن المؤمنين إذا دخلوا الجنة لا يذوقون الموت مطلقا ، ومقتضى الاستثناء من الموت أنهم يذوقونه ، فتأول النص بقوله : ((الموتة الأولى : نصب على الاستثناء ، قال الزجاج : معناه : سوى الموتة الأولى التي ذاقوها في الدنيا ، كقوله :) وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ النساء: من الآية٢٢ (، المعنى : سوى ما قد سلف .

---

(٢٦١) مجمع البيان : ٤١١/٢

(٢٦٢) ينظر : جامع البيان : ٤١١/٢

(٢٦٣) ينظر : مفاتيح الغيب : ١٩٥/٧

(٢٦٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٩٣/٤

(٢٦٥) ينظر : معالم التنزيل : ٢٨١/١

(٢٦٦) ينظر : الكشاف : ٣٣٩/١

(٢٦٧) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١٢٥/١

(٢٦٨) ينظر : أنوار التنزيل : ١١/٢

(٢٦٩) ينظر : مدارك التنزيل : ١٤٣/١

(٢٧٠) ينظر : إرشاد العقل السليم : ٩/٢

(٢٧١) ينظر : فتح القدير : ٣١٨/١

وأقول : إن (سوى) لا يكون إلا ظرفا ، و(إلا) حرف فكيف يكون بمعناه ؟ فالأولى أن يكون (إلا) هنا مع ما بعدها صفة أو بدلا بمعنى (غير) ، تقديره : لا يذوقون فيها الموت غير الموتة الأولى ، إذ الموتة الأولى قد انقضت فلا يمكن أن يستثني من الموت الذي لا يذوقونه في الجنة إذ ليست بداخلة فيه .))[٢٧٢].

وما ذهب إليه الطبرسي من وقوع (إلا) موقع (غير) مذهب تفرد به في النص القرآني ، إلا أن المعنى الذي صار إليه لا يخلو من إشكال ؛ لأن من حق البدل أن يقع موقع المبدل منه ، وعلى هذا يكون تقدير الآية : لا يذوقون فيها غير الموتة الأولى ، وهذا التقدير يوحي بشكل ما أنهم ذاقوا موتة في الجنة ، وهو خلاف المقصود .

أما اختيار الزجاج الذي عرضه الطبرسي من نيابة (إلا) عن (سوى) ، فإنما هو مذهب الفراء[٢٧٣]، وتابعه فيه البغوي[٢٧٤]، وابن الجوزي[٢٧٥].

واعترض على هذا الرأي من جانبي الإعراب والمعنى ، أما جانب الإعراب فأنكره الطبرسي لنيابة الحرف عن الظرف من جهة ، وعدم خروج (سوى) عن الظرفية من جهة أخرى[٢٧٦].

والقول بعدم خروج (سوى) عن الظرفية مذهب جمهور البصريين[٢٧٧]، وخالفهم في ذلك أبو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧ هـ)[٢٧٨]، وابن مالك (ت٦٧٢ هـ) ، وذهبا إلى أنها ليست ظرفا ، بل هي كـ(غير) مطلقا[٢٧٩].

فإذا خرجت (سوى) عن الظرفية جاز أن تنوب عنها (إلا) قياسا على قول الطبرسي من نيابتها عن(غير) .

أما من جهة المعنى فاعترض عليه الطبري ، إذ لا يرى له وجها ؛ لأن تقدير (سوى) يقتضي ((أن يكون قد أثبت بقوله : (إلا الموتة الأولى) موتة من النوع الأول هم ذائقوها ، ومعلوم أن ذلك ليس كذلك ؛ لأن الله عز وجل قد آمن أهل الجنة في الجنة إذا هم دخلوها من الموت .))[٢٨٠].

---

(٢٧٢) مجمع البيان : ٦٩/٩

(٢٧٣) ينظر : معاني القرآن : ٤٤/٣

(٢٧٤) ينظر : معالم التنزيل :١٥٥/٤-١٥٦

(٢٧٥) ينظر : زاد المسير : ٣٥١/٧-٣٥٢

(٢٧٦) ينظر : مجمع البيان : ٦٩/٩

(٢٧٧) ينظر : معاني النحو : ٦٩٧/٢

(٢٧٨) ينظر : حاشية الصبان : ١٦٠/٢

(٢٧٩) ينظر : تسهيل الفوائد : ١٠٧

(٢٨٠) جامع البيان : ١٧٨/٢٥

أما الطبري نفسه فتفرد برأي تنوب فيه (إلا) عن (بعد) فيكون التقدير : ((لا يذوقون فيها الموت بعد الموتة الأولى))[٢٨١].

و(إلا) على قوله اسم يدل على الزمان ، وعلل الطبري مذهبه بأن : ((بعد وإلا متقاربتا المعنى في هذا الموضع .))[٢٨٢].

وهذا القول مع حسنه من جانب المعنى ، ضعيف ؛ لأنه لم يرد في كلام العرب نيابة (إلا) عن (بعد) ، ويدل على ذلك اكتفاء الطبري بالمقاربة بينهما في النص القرآني ، دون أن يستدل عليه ويؤيده بفصيح كلام العرب .

أما أظهر الأقوال في الآية الكريمة فأن يكون الاستثناء منقطعا ؛ لاختلاف الموتة الأولى عن الموت ، فيكون التقدير : لا يذوقون فيها الموت لكن الموتة الأولى ذاقوها في الدنيا وهي غير المتحدث عنها أولا في الجنة ، فيكون هذا تنبيها لهم على ما أنعم به الله تعالى عليهم من الخلود السرمدي وتذكيرا لهم بمفارقة الدنيا إلى هذه الدار الباقية ، وهو ما اختاره النحاس[٢٨٣]، وتابعه فيه مكي بن أبي طالب[٢٨٤]، والقرطبي[٢٨٥]، وأبو حيان[٢٨٦] ، والآلوسي[٢٨٧].

وذهب ابن قتيبة إلى إن الاستثناء في النص القرآني متصل ، وإنما استثنى الموتة الأولى وهي الدنيا ؛ لأن السعداء حين يموتون يصيرون بلطف الله وقدرته إلى أسباب من الجنة يلقون الروح والريحان ويرون منازلهم في الجنة ، وتفتح لهم أبوابها فإذا ماتوا في الدنيا فكأنهم ماتوا في الجنة لاتصالهم بأسبابها ومشاهدتهم إياها[٢٨٨].

ولا يخلو هذا القول من بعد ؛ لأن الإيمان درجات والجنة كذلك ، والاتصال بأسباب الآخرة ، ومشاهدة الجنة أمر لا يصل إليه إلا قلة نادرة من المؤمنين ، وهذا خلاف ظاهر الآية ؛ لأنها بصدد الحديث عن جميع المؤمنين .

وعرض البيضاوي رأيا في النص يكون الاستثناء فيه متصلا وذلك بعودة الضمير من قوله (فيها) إلى الآخرة ، والموت أول أحوالها[٢٨٩].

واستحسنه أبو السعود[٢٩٠].

---

(٢٨١) المصدر نفسه : ١٧٨/٢٥

(٢٨٢) المصدر نفسه : ١٧٨/٢٥

(٢٨٣) ينظر : إعراب القرآن : ١١٩/٣

(٢٨٤) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٦٥٨/٢

(٢٨٥) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٥٤/١٦

(٢٨٦) ينظر : البحر المحيط : ٤٠/٨

(٢٨٧) ينظر : روح المعاني : ٢٧/٨

(٢٨٨) ينظر : معالم التنزيل : ١٥٦/٤ ، فتح القدير : ٥٧٩/٤-٥٨٠

(٢٨٩) ينظر : أنوار التنزيل : ١٦٥/٥

(٢٩٠) ينظر : إرشاد العقل السليم : ٦٦/٨

وضعف هذا الوجه يبدو من جانبين :

أحدهما : أن الآيات القرآنية قبل قوله تعالى :) لايذوقون فيها الموت . . . . .(، وبعده تتحدث عن حال المؤمنين في الجنة ، فيقتضي السياق وفق ذلك عودة الضمير إلى الجنة .

الآخر : إذا كان الموت أول أحوال الآخرة ، فالمتعارف أن لا ينسب إليها بل إلى الحياة الدنيا .

وللطبرسي مواضع أخر قال فيها بنيابة الحروف[٢٩١] .

ثالثا : نيابة الأفعال

وهو ما يسميه النحويون بـ(التضمين) ، وقد عرفه ابن جني بقوله : ((إن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر ، وكان أحدهما يتعدى بحرف ، والآخر بآخر ، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه .))[٢٩٢]، وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين[٢٩٣].

ولأن النحويين افترضوا لكل حرف وظيفة لا يفارقها ، وفعلا أو أفعالا لا يقع إلا بعدها ، ثم وجدوا أن ذلك غير مطرد لجأوا إلى التأويل لئلا يعودوا إلى القاعدة التي أقاموها فيعيدوا فيها نظرا[٢٩٤]، وتمثلت معالجتهم للنصوص المخالفة باتجاهين :

أحدهما : تضمين الفعل معنى فعل آخر يعدى تعديته ، وهو مذهب البصريين[٢٩٥].

والآخر : نيابة الحرف عن الحرف الذي يتعدى به الفعل المذكور، وبهذا القول يبقى الفعل على أصله ، وهو مذهب الكوفيين[٢٩٦].

وكثير من العلماء يفضل مذهب البصريين ؛ لأنه أقوى من الناحية البلاغية[٢٩٧].

وقد وصف ابن جني (التضمين) بأنه باب لطيف من العربية يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها ، وذهب إلى أنه باب واسع لا يحاط به لكثرته وانه لو جمع أكثره –لا جميعه-لجاء كتابا ضخما[٢٩٨].

---

(٢٩١) ينظر : مجمع البيان : ١٤٠/١ ، ١٤٧ ، ١٧١ ، ٢١٤ ، ٢٦٦ ، ٣٠٤ ، ٣٣٩ ، ٤٦٦ ، ٥٠٠ ، ٧٧/٣ ، ٤٤٦/٤ ، ٤٥٥ ، ٤٦٠ ، ٣٠٣/٦ ، ٣٥٧ ، ٣٨١/٨ ، ٤٦٦ ، ٤٧٤ ، ٤٧/٩ ، ٩١ ، ٢٨١ ، ٣٤١/١٠ ، ٣٥٥ ، ٥١٨

(٢٩٢) الخصائص : ٣٠٩/٢

(٢٩٣) ينظر : مغني اللبيب : ٦٨٥/٢

(٢٩٤) ينظر : حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر (بحث) ، الدكتور احمد عبد الستار الجواري : ١٦٠

(٢٩٥) ينظر : مغني اللبيب : ١١١/١

(٢٩٦) ينظر : الجنى الداني : ١٠٨–١٠٩

(٢٩٧) ينظر : التضمين في القرآن الكريم (بحث) الدكتور عبد الفتاح البحيري : ٧٤

(٢٩٨) ينظر : الخصائص : ٢١٣/٢

وأقول : إن النحويين لم يقرروا قواعدهم إلا على المطرد الكثير من كلام العرب ، أما القليل المخالف فإما يؤلؤنه تأويلا يقبله اللفظ ، أو يحمل على الشذوذ ، وإنهم لم يقولوا بالتضمين إلا بعد أن خولفت قواعدهم ، وابن جني يؤكد كثرته في كلام العرب ، فهذا التناقض الحاصل في تضمينهم الكثير من كلام العرب ألا يكفي شاهدا على مغالاتهم في التقدير حفاظا على قواعدهم ؟!

وقد عرضنا سابقا موافقة الطبرسي للكوفيين في نيابة الحروف ، وسنعرض في هذا المطلب موافقته البصريين في تضمين الأفعال .

ومن تلك النصوص التي قال فيها بالتضمين قول تعالى :) فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ / إبراهيم: من الآية٣٧ (.

فللفعل (تهوى) قراءتان : كسر الواو وهي قراءة الجمهور ، وفتحها وهي قراءة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، وأبي جعفر الباقر ، وجعفر بن محمد (عليهم السلام) ، ومجاهد[٢٩٩] .

وقد أشار الطبرسي إلى هاتين القراءتين في بادئ الأمر ثم ضمن الفعل (تهوى) في القراءة الأولى بقوله : ((وقرأ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، وأبو جعفر الباقر ، وجعفر بن محمد (عليهم السلام) ، ومجاهد، (تهوى) بفتح الواو .

الحجة : فأما قوله (تهوى إليهم) بفتح الواو ، فهو من هويت الشيء أهواه ، إذا أحببته ، وإنما جاز تعديته بـ(إلى) ؛ لأن معنى هويت الشيء : ملت إليه ، فكأنه قال : تميل إليهم ، فهو محمول على المعنى .))[٣٠٠].

فالمعنيان متقاربان في القراءتين بيد أن (هوى) يتعدى بنفسه ، و(هوي) يتعدى بـ (إلى) ، وإنما تعدى بـ (إلى) في قراءة أمير المؤمنين (عليه‌السلام) حملا على (تميل).

وقد سبق ابن جني الطبرسي إلى تأويل قراءة أمير المؤمنين (عليه‌السلام) ، إذ يقول : ((فقراءة علي (عليه‌السلام) : (تهوى إليهم) بفتح الواو ، هو من هويت الشيء إذا أحببته، إلا أنه قال : (إليهم) ، وأنت لا تقول : هويت إلى فلان ، لكنك تقول : هويت فلانا ؛ لأنه (عليه‌السلام) حمله على المعنى ، ألا ترى أن معنى هويت الشيء : ملت إليه ، فقال : تهوى إليهم ، لأنه لاحظ معنى : تميل إليهم ، وهو باب من العربية ذو غور.))[٣٠١].

---

(٢٩٩) ينظر : المحتسب : ٣٦٤/١ ، الجامع لأحكام القرآن : ٣٧٣/٩ ، البحر المحيط : ٤٣٣/٥

(٣٠٠) مجمع البيان : ٣١٧/٦

(٣٠١) المحتسب : ٣٦٤/١

واختار هذا التأويل من المفسرين : البيضاوي[٣٠٢]، وأبو حيان[٣٠٣].

أما الكوفيون ويمثلهم الفراء فقد ذهبوا إلى زيادة (إلى) في قوله : (إليهم) ؛ لأنهم لا يقولون بالتضمين ، وبذلك يبقى الفعل على أصله ، ويتعدى بنفسه ، فيكون التقدير : (تهواهم)[٣٠٤].

ومن النصوص الآخر التي حملها الطبرسي على التضمين قوله تعالى :) وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا إِفْكٌ افْتَرَاهُ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ فَقَدْ جَاءُوا ظُلْمًا وَزُورًا ٤ (.

فالفعل (جاء) لا يتعدى بنفسه ، وما ورد في النص القرآني مخالف لهذا ، فتأوله الطبرسي حاملا الفعل على التضمين ليتفق والقاعدة النحوية ، إذ يقول : ((وقال الزجاج : التقدير : وجاءوا بظلم وزور فلما سقطت الباء أفضى الفعل ، فنصب الفعل .

وأقول : إنه يجوز : جاءوا ظلما ، بمعنى : أتوا ظلما ، قال طرفة :

على غير ذنب جئته غير أنني نشدت فلم أغفل حمولة معبد

فمعنى جئته : فعلته .))[٣٠٥].

وتابع الطبرسي في هذا القول الكسائي الذي ذهب إلى أن (جاء) بمعنى (أتى)[٣٠٦].

واختاره أيضا الزمخشري ، إذ يرى أن الفعلين ((جاء وأتى يستعملان في معنى (فعل) فيعديان تعديته ، وقد يكون على معنى : وردوا ظلما ، كما تقول : جئت المكان))[٣٠٧]، واستحسنه أيضا البيضاوي[٣٠٨]، والنسفي[٣٠٩]، وأبو حيان[٣١٠]، والشوكاني[٣١١].

ويقابل هذا الرأي رأي أبي إسحاق الزجاج الذي اختار انتصاب (ظلما) على نزع الخافض[٣١٢]، وتابعه فيه القرطبي[٣١٣].

---

(٣٠٢) ينظر : أنوار التنزيل : ٣٥٢/٣

(٣٠٣) ينظر : البحر المحيط : ٤٣٣/٥

(٣٠٤) ينظر : معاني القرآن : ٧٨/٢

(٣٠٥) مجمع البيان : ١٦٠/٧

(٣٠٦) ينظر : البحر المحيط : ٤٨١/٦

(٣٠٧) الكشاف : ٢٦٣/٣

(٣٠٨) ينظر : أنوار التنزيل : ٢٠٦/٤

(٣٠٩) ينظر : مدارك التنزيل : ١٦١/٣

(٣١٠) ينظر : البحر المحيط : ٤٨١/٦

(٣١١) ينظر : فتح القدير : ٦١/٤

(٣١٢) ينظر : إعراب القرآن – النحاس : ٤٥٨/٢ ، فتح القدير : ٦١/٤

ونقل الشوكاني رأيا آخر ينتصب فيه (ظلما) على الحال[٣١٤].

ومن النصوص الأخر أيضا قوله تعالى : (سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ) (المعارج:١) . فالفعل (سأل) إن كان من السؤال تعدى إلى مفعولين ، ويجوز أن يقتصر على مفعول واحد وذلك على ضربين :

أحدهما : أن يتعدى بنفسه ، كقوله تعالى :) وَاسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ/ الممتحنة: من الآية١٠ (، وقوله :) فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ/ الأنبياء: من الآية٧(.

والآخر : أَنَ يتعدى بحرف الجر .

وقد اختلف النحويون والمفسرون في هذا الحرف ، فذهب الطبرسي إلى تعديته بالحرف (عن) ، لذلك ضمن الفعل (سأل) في النص القرآني معنى الفعل (دعا) ؛ ليتعدى بالباء ، إذ يقول : (((بعذاب) ، الباء تتعلق بـ(سأل) ؛ لأن معناه : دعا داع بعذاب ، وقيل : إن الباء بمعنى (عن) ، وتقديره : عن عذاب ، قال :

دع المعمر لا تسأل بمصرعه واسأل بمصقلة البكري ما فعلا

يريد : عن مصرعه ، وعن مصقلة .))[٣١٥].

فالطبرسي بتضمينه الفعل في النص القرآني قد تابع الفراء[٣١٦]، وهذا الأمر يدل على عدم اختصاص التضمين بالبصريين ، ويؤيده أيضا اختيار الكسائي تضمين الفعل في الآية الكريمة السابقة .

واستحسن قول الفراء أيضا : الزمخشري[٣١٧]، والبيضاوي[٣١٨]، والشوكاني[٣١٩]، في حين اختار غيرهم بقاء الفعل على أصله ، ولكن بنيابة (الباء) عن الحرف (عن) ، وهو ما اختاره مكي بن أبي طالب[٣٢٠]، والقرطبي[٣٢١]، والرضي[٣٢٢].

---

(٣١٣) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٤/١٣

(٣١٤) ينظر : فتح القدير : ٦١/٤

(٣١٥) مجمع البيان : ٣٥٢/١٠

(٣١٦) ينظر : معاني القرآن : ١٨٣/٣

(٣١٧) ينظر : الكشاف : ٤٨٧/٤

(٣١٨) ينظر : أنوار التنزيل : ٣٨٦/٥

(٣١٩) ينظر : فتح القدير : ٢٨٨/٥

(٣٢٠) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٧٥٦/٢

(٣٢١) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٢٧٨/١٨

أما أرجح الأقوال في توجيه النص القرآني ، فهو ما اختاره أبو إسحاق الزجاج : أن الفعل (سأل) يتعدى بالباء[٣٢٣]، واستحسنه الزركشي[٣٢٤]، وعلى هذا القول يحمل النص على ظاهره دون الحاجة إلى تأويله .

وللطبرسي مواضع أخر قال فيها بتضمين الفعل[٣٢٥] .

وبعد عرض آراء النحويين في التضمين ، ومتابعة الطبرسي إياهم ، يتضح لنا أن غايتهم منه تصحيح جانب الإعراب ، أما المعنى فأمره عندهم هين ، ((وهذا يدل بوضوح على تجاهل الجانب اللغوي ، وانعزال قواعد النحو ومسائله عنه ، كأن التركيب مؤلف من مفردات تجردت عن مدلولاتها اللغوية .))[٣٢٦].

فالقرآن الكريم كتاب العربية الأكبر ، وهو منزل من لدن حكيم خبير ، فالحق ألّا نأخذ بمسألة النيابة بين ألفاظه سواء كانت في الأفعال أو الصيغ أو الحروف ؛ لأن كل لفظ فيه وضع للدلالة على معنى معين لا يمكن أن يؤديه لفظ آخر في النص القرآني ، وقد أثبتت الدراسات القرآنية الحديثة مثل هذا الأمر[٣٢٧].

---

(٣٢٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٨٧/٤

(٣٢٣) ينظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ٤٢٢/٢

(٣٢٤) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ١٦٤/٤

(٣٢٥) ينظر : مجمع البيان : ٦٦/١ ، ١٢٩ ، ٣٩٦/٢ ، ٤٨٦ ، ١٤٧/٣ ، ٢٢٦ ، ٤٤/٥ ، ٣٧٦/٦ ، ٢٣/٧ ، ٣١ ، وغيرها.

(٣٢٦) نحو القرآن : ٦٠

(٣٢٧) ينظر : الإعجاز البياني : ١٩٨–٢٢٠ ، التعبير القرآني : ١٢–١٩

المبحث الثالث : التأويل بالزيادة

اختلف النحويون والمفسرون في وقوع الزائد في القرآن الكريم ، فذهب أكثرهم إلى وقوعه لفظا ؛ لأن أصل المعنى حاصل دونه ، وبوجوده حصلت فائدة التأكيد ، وبهذا الصدد يقول ابن السراج : ((إعلم أن الإلغاء إنما هو أن تأتي الكلمة لا موضع لها من الإعراب إن كانت مما تعرب ، وأنها متى أسقطت من الكلام لم يختل الكلام ، وإنما يأتي ما يلغى من الكلام تأكيدا أو تبيينا .))[٣٢٨].

ومن هذا يتضح أن الزائد في التنزيل لا يكون إلا مراعاة للإعراب ، وعلى هذا أغلب النحويين والمفسرين[٣٢٩].

ومن النحويين من رفض الزائد مطلقا في التنزيل وعلى ذلك ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢ هـ) ، إذ يقول : ((ومن بنى الزيادة في القرآن بلفظ أو معنى على ظن باطل قد تبين بطلانه فقد قال بالقرآن بغير علم ، وتوجه الوعيد إليه ومما يدل على أنه حرام : الإجماع على أنه لا يزاد في القرآن لفظ غير المجمع على إثباته ، وزيادة المعنى كزيادة اللفظ ، بل هي أحرى ؛ لأن المعاني هي المقصودة والألفاظ دلالات عليها ومن أجلها))[٣٣٠].

وأيده بعض النحويين بقولهم : ((والتحقيق أنه إن أريد بالزيادة إثبات معنى لا حاجة إليه فباطل ؛ لأنه عبث فتعين أن إلينا به حاجة ، لكن الحاجات إلى الأشياء قد تختلف بحسب المقاصد .))[٣٣١].

فابن مضاء وأنصاره يشيرون إلى مسألة الزيادة في التنزيل التي لم يقصدها النحويون ، ودافعهم في ذلك العاطفة الدينية التي ترى أن نسبة الزيادة لبعض كلمات القرآن الكريم تتنافى وما يجب اعتقاده من القداسة للكتاب العزيز الذي أحكمت آياته ، أما الزيادة عند النحويين في القرآن فمقصود بها تأدية معان لا تتحقق بدونها ، ((فالزيادة هنا اصطلاح خاص على أساسه أطلق على بعض الكلمات أنها زائدة من حيث أنها قد سلخت من معانيها الأصلية لتؤدي تلك المعاني الجديدة من التأكيد ونحوه))[٣٣٢].

وإلى جانب القول الذي يرفض الزيادة مطلقا في التنزيل هناك رأي يذهب إلى أن الزائد ما لا حاجة لنا به لفظا ومعنى ، وهو أفسد الطرق عند الزركشي[٣٣٣].

وذهب أحد الباحثين المحدثين إلى أن النحويين البصريين أول من قالوا بالزيادة[٣٣٤].

---

(٣٢٨) الأصول في النحو : ٢٦٧/٢

(٣٢٩) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٨٧/٤ ، البرهان في علوم القرآن : ٧٠/٣

(٣٣٠) الرد على النحاة : ٩٢-٩٣

(٣٣١) البرهان في علوم القرآن : ٣٠٥/١

(٣٣٢) حروف الزيادة وجواز وقوعها في القرآن (بحث) ، الدكتور عبد الرحمن التاج : ٢٤

(٣٣٣) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٣٠٥/١

(٣٣٤) ينظر : من أوهام الفراء في معاني القرآن للفراء (بحث) الدكتور كاصد الزيدي : ٣

أما ألفاظ الزيادة التي تدور في مؤلفات النحويين والمفسرين فذكرها ابن يعيش بقوله : ((والصلة والحشو من عبارات الكوفيين ، والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين))[٣٣٥]، وتجنب الكوفيون إطلاق لفظ الزائد على ما جاء في التنزيل تأدبا[٣٣٦].

والزيادة في الكلام تدور في فلكي الأفعال والحروف ، أما الأسماء فنص كثيرون على أنها لا تزاد[٣٣٧].

وموقف الطبرسي من الزيادة في التنزيل متفق مع الجمهور بأنها قائمة على اللفظ دون المعنى ، واختصت عنده بالحروف والأفعال .

أولا : زيادة الحرف

القياس في الحروف ألّا يجوز حذفها أو زيادتها[٣٣٨]، ((فأما وجه الضعف في زيادتها فمن قبل أن الغرض من الحروف الاختصار ، فلو ذهبت بزيادتها لنقضت الغرض الذي قصدته ؛ لأنك تصير من معنى الزيادة إلى ضد ما قصدته من الاختصار .))[٣٣٩].

فالنحويون لما وجدوا رفع الحرف من النص لا يؤثر على المعنى غير التوكيد قالوا بزيادته .

وقد قال الطبرسي بزيادة الحرف في مواضع عدة من التنزيل ، منها قوله تعالى :

) وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ / البقرة:١٩٥ (

.

فمعلوم من كلام العرب أن يتعدى الفعل (ألقى) بنفسه ، فنقول : ألقيت إلى فلان درهما ، دون : ألقيت إلى فلان بدرهم ، إلا أن ما ورد في الآية الكريمة مخالف لذلك ، فقد تعدى الفعل (ألقى) بالباء ، فذهب الطبرسي إلى زيادتها ؛ ليتجنب الاصطدام وقواعد النحويين ، إذ يقول : ((الباء في قوله (بأيديكم) زائدة كما يقال : جذبت الثوب ، وبالثوب ، وعلمته ، وعلمت به ، وقال الشاعر :

ولقد ملأت على نصيب جلدة بمساءة إن الصديق يعاتب

أي : ملأت جلدة مساءة .))[٣٤٠].

---

(٣٣٥) شرح المفصل : ١٢٨/٨

(٣٣٦) ينظر : حاشية الشهاب : ٢٠٠/١

(٣٣٧) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٧٤/٣

(٣٣٨) ينظر : الخصائص : ٢٨٢/٢

(٣٣٩) الخصائص : ١٦٩/١

(٣٤٠) مجمع البيان : ٢٨٨/٢

وزيادة الباء أمر أطال النحويون الحديث فيه ، وحددوا مواضع تلك الزيادة ، واتفقوا على أن الغرض الأساس من زيادتها هو التأكيد[٣٤١].

وقد سبق الأخفش الأوسط الطبرسي إلى زيادتها في النص القرآني ، إذ مثل لها بقوله تعالى :) تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ)(المؤمنون: من الآية٢٠) ، وإنما هي (تنبت الدهن)[٣٤٢].

وتابعه فيه العكبري[٣٤٣]، والقرطبي[٣٤٤]، والبيضاوي[٣٤٥].

واختار غيرهم تعلق الباء بالفعل (تلقوا) نفسه ، على أن تكون سببية ، والمفعول محذوفا ، فيكون التقدير : لا تلقوا أنفسكم بسبب أيديكم ، وهو ما نقل عن المبرد[٣٤٦]، واستحسنه الزركشي ، وعده من باب حذف المفعول اختصارا[٣٤٧].

وذهب آخرون إلى تضمين الفعل (تلقوا) معنى الفعل (تفضوا) ؛ ليتعدى بالباء ، وليتجنبوا القول بزيادتها ، وهو مذهب أبي حيان ، إذ يقول : ((والذي نختاره في هذا أن المفعول في المعنى هو (بأيديكم) ؛ لأنه ضمن معنى ما يتعدى بالباء ، فعداه بها كأنه قيل : ولا تفضوا بأيديكم إلى التهلكة .))[٣٤٨].

وأنكره أحد الباحثين المحدثين ، وعد التضمين عبثا بالنص القرآني ؛ لأنه لا يراعي إلا جانب الإعراب[٣٤٩].

وأقول : إن النحويين والمفسرين اتفقوا على أن ما أمكن تخريجه على غير الزيادة والنقصان لا يحكم عليه بهما ، والآية الكريمة بالإمكان حملها على الظاهر ، إذ عرض الطبرسي قولين - لم يختر أحدهما – يغنيان عن القول بالزيادة أو التضمين[٣٥٠] :

أحدهما : أن كل فعل متعد إذا كني عنه أو قدر على المصدر دخلته الباء ، نقول : ضربته ، ثم نكني عنه فنقول : فعلت به ، أو يقال : أوقعت الضرب به ، فجاء على أصل الأفعال المتعدية .

والآخر : أن النص القرآني لما كان معناه : (لا تهلكوا أنفسكم بأيديكم) دخلت الباء لتدل على هذا المعنى ، وهو خلاف أهلك نفسه بيد غيره .

---

(٣٤١) ينظر : الكتاب : ٣١٦/٢ ، شرح المفصل : ٢٣/٨-٢٥ : ارتشاف الضرب : ٤٢٩/٢-٤٣٠ ، مغني اللبيب : ١٠٨/١ ، شرح التصريح : ٦٤٨/١ ، همع الهوامع : ٩/٢

(٣٤٢) ينظر : معاني القرآن : ١٦١/١-١٦٢

(٣٤٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٨٥/١

(٣٤٤) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٣٦٢/٢-٣٦٣

(٣٤٥) ينظر : أنوار التنزيل : ٤٧٨/١

(٣٤٦) ينظر : إعراب القرآن – النحاس : ٢٤٣/١ ، التبيان في إعراب القرآن : ٨٥/١ ، الجنى الداني : ١١٤

(٣٤٧) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٢٥٣/٤

(٣٤٨) البحر المحيط : ٧١/٢

(٣٤٩) ينظر : نحو القرآن : ٦٠

(٣٥٠) ينظر : مجمع البيان : ٢٨٨/٢

والوجهان جائزان في النص القرآني ، أما الأول فلكون الآية الكريمة كناية عن إهلاك النفس بغير ما يرضي الله تعالى ، وأما الآخر – وهو أفضل من سابقه - فلأن الباء هي الفارق بين معنيين متقاربين ، أحدهما هلاك النفس من قبل صاحبها ، والآخر هلاكها بيد غيره .

واختار هذين القولين الطوسي[٣٥١]، ويبدو أن الطبرسي اقتبسهما من تفسيره دون الإشارة إليه .

ومن المواضع الأخر لزيادة الحرف عند الطبرسي ، قوله تعالى :) قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ / الأعراف:١٢ (.

وفي تأويل النص القرآني عرض الطبرسي رأيين ، اختار منهما القائل بزيادة (لا) ، بقوله : (((إلا تسجد) ، المعنى : ما منعك أن تسجد ، ومثله قوله سبحانه :) لِئَلَّا يَعْلَمَ / الحديد : من الآية ٢٩ (، ومعناه : لأن يعلم ، وقال الشاعر :

أبى جوده لا البخل واستعجلت به نعم من فتى لا يمنع الجود قاتله

قالوا : معناه : أبى جوده البخل .))[٣٥٢].

فـ(لا) في النص القرآني – برأي الطبرسي - لا تأثير لها في اللفظ والمعنى كونها واقعة في حيز ما فيه النفي وهو المنع ؛ لأن الشيطان قد عصى أمر الله تعالى بالسجود .

وقد تحدث النحويون عن (لا) الزائدة ، وكانت عندهم على ثلاثة أقسام[٣٥٣] :

١. أن تكون زائدة من جهة اللفظ فقط ، كقولهم : جئت بلا زاد ، وغضبت من لا شيء ، فـ (لا) زائدة من جهة اللفظ ؛ لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها ، وليست زائدة من جهة المعنى ؛ لأنها تفيد النفي .

٢. أن تكون زائدة لتوكيد النفي ، نحو قوله تعالى :) صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ / الفاتحة:٧ (.

٣.أن تكون زائدة دخولها كخروجها ، وهذا مما لا يقاس عليه ، وجعل كثير من النحويين (لا) زائدة في قوله تعالى :) وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ / الأنبياء:٩٥ (.

ووفقا لهذا التقسيم تكون (لا) في النص القرآني من النوع الثالث دخولها كخروجها[٣٥٤].

---

(٣٥١) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : ١٥١/٢

(٣٥٢) مجمع البيان : ٤٠١/٤

(٣٥٣) ينظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ١٣٢/١ ، معاني الحروف : ٨٤–٨٦ ، الجنى الداني : ٣٠٦–٣٠٨

إلا أن الزمخشري يذهب إلى أن لها معنى في النص القرآني ، فهي تفيد ((توكيد معنى الفعل الذي تدخل عليه وتحققه ، كأنه قيل لتحقق علم أهل الكتاب : وما منعك أن تحقق السجود وتلزمه نفسك ؟!))[٣٥٥].

وقد سبق الفراء الطبرسي إلى القول بزيادة (لا) في النص القرآني ، إذ يقول : ((و(أن) في هذا الموضع تصحبها (لا) ، وتكون (لا) صلة كذلك تفعل بما كان في أوله جحد .))[٣٥٦]، وتابعه ابن قتيبة مشيرا إلى أن المعنى على طرح (لا) ؛ لأن إبليس لم يسجد[٣٥٧].

واختاره العديد من النحويين ، كأبي عبيدة[٣٥٨]، والأخفش الأوسط[٣٥٩]، والزجاج[٣٦٠]، والنحاس[٣٦١]، ومكي بن أبي طالب[٣٦٢].

وحاول غيرهم حمل النص على ظاهره ؛ تحرجا من القول بالزيادة ، في القرآن ، ومن هؤلاء الرازي الذي يرى أن الله تعالى ذكر المنع وأراد الداعي ، فكأنه قال : ما دعاك إلى أن لا تسجد ؛ لأن مخالفة أمر الله تعالى حالة عظيمة يتعجب منها ، ويسأل عن الداعي إليها[٣٦٣] ، واختاره السكاكي (ت٦٢٦ هـ) جاعلا إياه من باب تسمية الداعي إلى الشيء باسم الصارف عنه لما بينهما من التعلق ، إذ يقول : ((يحتمل عندي أن يكون (منعك) في قوله : (مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ) ، مرادا به : ما دعاك إلى أن لا تسجد ، وأن يكون (لا) غير صلة قرينة المجاز ، ونظيره :) مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا / طـه: من الآية٩٢ ( ))[٣٦٤].

واستحسنه أيضا المرادي[٣٦٥]، والزركشي[٣٦٦].

---

(٣٥٤) ينظر : الجنى الداني : ٣٠٨

(٣٥٥) الكشاف : ٨٩/٢

(٣٥٦) ينظر : معاني القرآن : ٣٧٤/١

(٣٥٧) ينظر : تأويل مشكل القرآن : ١٨٩

(٣٥٨) ينظر : مجاز القرآن : ٢١١/١

(٣٥٩) ينظر : معاني القرآن : ٢٩٤/٢

(٣٦٠) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣٥٥/٢

(٣٦١) ينظر : إعراب القرآن ٦٠١/١

(٣٦٢) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢٨٤/١

(٣٦٣) ينظر : مفاتيح الغيب : ٣٢/١٤

(٣٦٤) مفتاح العلوم : ١٩٦

(٣٦٥) ينظر : الجنى الداني : ٣٠٨

(٣٦٦) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٢٨٤/٢

أما تقديرات النحويين والمفسرين الأخر فكانت تدور على المعنى ذاته الذي ذكره الرازي ، فالعكبري يقدر محذوفا يصح معه المعنى فيكون التقدير : ((ما منعك فأحوجك إلا تسجد))[٣٦٧]، وتابعه فيه أبو حيان[٣٦٨].

واستنبط البيضاوي حكما من النص القرآني ، وهو أن ((الممنوع عن الشيء مضطر إلى خلافه ، فكأنه قيل : ما اضطرك إلى أن لا تسجد إذ أمرتك .))[٣٦٩].

وللطبرسي مواضع أخر في التنزيل قال فيها بزيادة الحرف[٣٧٠].

ثانيا : زيادة الفعل

اختصت زيادة الأفعال عند الطبرسي بالفعل (كان) ، ولم أجده ينعت أفعالا أخر بالزيادة في نصوص القرآن .

وقبل أن أعرض لتلك المواضع عنده لا بد من التعرف على موقف النحويين من زيادة (كان) .

فقد اتفق أغلبهم على زيادتها بتوافر شرطين[٣٧١] :

أحدهما : أن تكون بلفظ الماضي .

والآخر : أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا.

وبفقدان هذين الشرطين أو أحدهما تكون الزيادة من باب الشذوذ[٣٧٢]، فلم يذهبوا إلى زيادتها في قول الفرزدق[٣٧٣] :

فكيف إذا رأيت ديار قوم وجيران لنا كانوا كرام

خلافا لسيبويه الذي ذهب إلى زيادتها[٣٧٤]، متابعا في ذلك شيخه الخليل[٣٧٥].

---

(٣٦٧) التبيان في إعراب القرآن : ٥٥٨/١

(٣٦٨) ينظر : البحر المحيط : ٢٧٣/٤

(٣٦٩) ينظر : أنوار التنزيل : ٧/٣

(٣٧٠) ينظر : مجمع البيان : ٤٦/١ ، ٦٩ ، ١٧٩ ، ٢١٨ ، ٢٩٧ ، ٢٨٣/٢ ، ٥٢٦ ، ٦٧/٣ ، ١٧٢ ، ٢٧٤/٤ ، ٢٩٧ ، ٣٠٠ ، ٣٣٣ ، ٤١١ ، ٤٢٦ ، ٥٠٩ ، ٤٤/٧ ، ٧٩ ، ٩٦ ، ١٠٧ ، ١٣٤ ، ٢٢٩ ، ٢٨١/٨ ، ٣٠٢ ، ٣٢٥ ، ٣٢٨ ، ٣٦٦ ، ٤١٠ ، ٤١٢ ، ١٣/٩ ، ٢٤ ، ٤٤ ، ١٤٢ ، ٣٤٣/١٠ ، ٣٤٩.

(٣٧١) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٨٨/٤-١٩٠ ، شرح قطر الندى : ١٣٨ ، شرح التصريح : ٢٥١/١-٢٥٢

(٣٧٢) ينظر : أوضح المسالك : ١٨٠/١-١٨١

(٣٧٣) شرح ديوان الفرزدق : ٨٣٥/٢

(٣٧٤) ينظر : الكتاب : ١٥٣/٢

(٣٧٥) ينظر : الجمل في النحو : ١٥٠

والصواب ما ذهبوا إليه ؛ لأن خبرها (لنا) ، و(كرام) صفة لـ(جيران) ، وهو ما اختاره المبرد[٣٧٦]، وتابعه فيه عدد من النحويين[٣٧٧].

وأجاز أبو البقاء العكبري[٣٧٨] زيادة مضارع (كان) في قول حسان بن ثابت[٣٧٩] :

كأن سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء[٣٨٠]

على رواية رفع (مزاجها ، وعسل ، وماء) .

أما المواضع التي اتفق النحويون على زيادة (كان) فيها ، فهي[٣٨١] :

١. بين المسند والمسند إليه .
٢. بين الموصول وصلته .
٣. بين اسم الشرط وفعله .
٤. بين (ما) المصدرية وما في حيزها .
٥. بين الموصوف وصفته .

وإنما أجاز النحويون زيادتها ؛ لأنها أشبهت الحروف في أن معناها في غيرها[٣٨٢].

وفي تسميتها زائدة –عند الرضي- ((نظر ؛ لأن الزائد من الكلم عندهم لا يفيد إلا محض التأكيد ، فالأولى أن يقال ، سميت زائدة مجازا لعدم عملها ، وإنما جاز إلا تعملها مع أنها غير زائدة ؛ لأنها كانت تعمل بدلالتها على الحدث المطلق الذي كان الحدث المقيد في الخبر يغني عنه ، لا لدلالتها على زمن ماض ، لأن الفعل إنما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدث لا للزمان))[٣٨٣].

---

(٣٧٦) ينظر : المقتضب : ٤/١١٦–١١٧

(٣٧٧) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١/١٧٢–١٧٣ ، شرح الرضي على الكافية : ٤/١٨٧–١٩٠، أوضح المسالك : ١/١٨١

(٣٧٨) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤/١٩٠–١٩١

(٣٧٩) الديوان : ٨

(٣٨٠) السبيئة : الخمر

(٣٨١) ينظر : التأويل النحوي في القرآن الكريم : ٢/١٤٠٩

(٣٨٢) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١/١٧٢

(٣٨٣) شرح الرضي على الكافية : ٤/١٨٨

ومن مواضع زيادة (كان) عند الطبرسي قوله تعالى :) كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ / آل عمران:١١٠ (.

فما ورد في الآية من ثناء جميل ، ومدح جميل من الله تعالى منقطع ، ولو كان مستمرا فما معنى قوله : (كنتم) ؟! وهو يدل على حال تغيرت وصفة انتقلت ، وإنما كان وجه الكلام أن يقول : أنتم خير أمة أخرجت للناس ؛ ليدل تعالى بذلك على أن سبب المدح باق لم يزل ، ولازم لم ينتقل ، وتمسكا بهذا المعنى لجأ الطبرسي إلى التأويل في النص ذاكرا وجوها عدة ، منها زيادة (كان) ، إذ يقول : ((ورابعها أن (كان) مزيدة دخولها كخروجها ، إلا أن فيها تأكيدا لوقوع الأمر لا محالة ، لأنه بمنزلة ما قد كان في الحقيقة ، فهي بمنزلة قوله تعالى :) وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ / الأنفال: من الآية٢٦ (، وفي موضع آخر:) إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ / الأعراف: من الآية٨٦ (، ونظيره قوله :) وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا /النساء: من الآية٩٦ (؛ لأن مغفرته المستأنفة كالماضية في تحقيق الوقوع .))[٣٨٤].

وقد سبق الخليل بن أحمد الطبرسي إلى القول بزيادة (كان) في النص القرآني إذ يرى أن المعنى : ((أنتم خير أمة))[٣٨٥]، وتابعه فيه الفراء مشيرا إلى أن إضمار (كان) في هذا الموضع وإظهاره سواء[٣٨٦].

وأنكر هذا القول ؛ لأن (كان) لا تقع زائدة أول الكلام[٣٨٧]، ولأن البداية باللوازم والأصول ، و(كان) الزائدة فرع ومؤكد ، فلا يليق بها الصدارة[٣٨٨]، فضلا عن أن وقوع الزائد صدرا يؤدي إلى التناقض ؛ لأن قضية الزيادة إمكان طرحها ، وقضية التصدير : الاهتمام[٣٨٩].

ولأن أغلب النحويين والمفسرين لم يجوزوا زيادة (كان) في النص القرآني ، لذلك تعددت أقوالهم فيه ، ومنها :

---

(٣٨٤) مجمع البيان : ٤٨٦/٢

(٣٨٥) الجمل في النحو : ١٥٠

(٣٨٦) ينظر : معاني القرآن : ٢٢٩/١

(٣٨٧) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١٧٣/١

(٣٨٨) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٩٠/٤

(٣٨٩) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٧٤/٣

١. أن تدل (كان) على الحال دون الزمن الماضي ، وبذلك يكون المعنى : أنتم خير أمة أخرجت للناس ، وهو مذهب ابن قتيبة[٣٩٠]، وتابعه فيه : الزركشي[٣٩١]، والزبيدي[٣٩٢]، وإلى المعنى نفسه ذهب السيوطي ، ولكنه عد (كان) مرادفة لـ(لم يزل) للدلالة على الاستمرار[٣٩٣].
٢. أن يدل قوله (كنتم) على معنى الحدوث والوجود ، فيكون المعنى : وجدتم خير أمة ، وهو مذهب الزمخشري في النص ، وقد علل اختياره بقوله : ((لأن (كان) عبارة عن وجود الشيء في زمان ماض على سبيل الإبهام وليس فيه دليل على عدم سابق ولا على انقطاع طارئ .))[٣٩٤]، وبهذا المعنى تكون (كان) تامة ، وقوله (خير أمة) منصوبا على الحال ، وقد استحسنه الزركشي[٣٩٥].

وأنكر الرضي القولين السابقين ؛ لأن الاستمرار في الآية الكريمة مستفاد من القرينة لا من لفظ (كان) ، لذلك جاز أن يقال : كان زيد نائما نصف ساعة فاستيقظ ، وإذا قيل : كان زيد ضاربا ، لم يفد الاستمرار[٣٩٦].

٣. يرى آخرون أن معنى (كنتم خير أمة) أي : في اللوح المحفوظ ، وبهذا القول تبقى (كان) على أصل وضعها من الدلالة على الزمان الماضي ، وهو اختيار الفراء[٣٩٧]، والزجاج[٣٩٨]، وتابعهما النحاس[٣٩٩].
٤. أن يكون معنى النص القرآني : صرتم خير أمة بأمركم بالمعروف ونهيكم عن المنكر ، ونقل العكبري هذا القول دون نسبته[٤٠٠]، وأجازه ابن هشام[٤٠١].

وهو قول بعيد ؛ لاختلاف دلالة الفعلين (كان ، وصار) ، فكل منهما يوجه النص إلى معنى يخالف الآخر ، فالمقصود بـ(صار) : التحول والصيرورة ، وقد يكون هذا التحول بعد مدة ، كقولنا : صار محمد شيخا ، فالصيرورة قد تقتضي الزمن الطويل ، بخلاف (كان) التي تطوي

---

(٣٩٠) ينظر : تأويل مشكل القرآن : ٢٢٧

(٣٩١) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ١٢٧/٤

(٣٩٢) ينظر : تاج العروس : ٣٢٦/٩

(٣٩٣) ينظر : همع الهوامع : ١٢٠/١

(٣٩٤) الكشاف : ٤٠٠/١

(٣٩٥) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ١٢٢/٤

(٣٩٦) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٨٥/٤-١٨٦

(٣٩٧) ينظر : معاني القرآن : ٢٢٩/١

(٣٩٨) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤٦٧/١

(٣٩٩) ينظر : إعراب القرآن : ٣٥٧/١

(٤٠٠) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١٤٥/١

(٤٠١) ينظر : شرح قطر الندى : ١٣٣-١٣٤

الزمن[٤٠٢] ، فضلا عن أن وقوع (كان) بمعنى (صار) بعيد عن سنن فصاحة اللسان العربي ؛ ((وذلك أن (كان) بمعنى (صار) ، وإن استعملت على بعض الوجوه فليس بالفصيح الجيد ، ولا يحمل القرآن إلا على اللغة الفصحى ، والطريقة المثلى .))[٤٠٣].

٥.أن يكون قوله) كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ تابعا لقوله :) وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ / آل عمران:١٠٧(، فكأنه تعالى قال : ويقال لهم عند مصيرهم إلى الرحمة والخلود في الجنة : كنتم في دنياكم خير أمة أخرجت للناس ، ونسب هذا القول إلى الفراء والزجاج[٤٠٤].

وهو بعيد كسابقه ؛ لأن الآية التي تلي قوله تعالى :) كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ (تخاطب المؤمنين في حياتهم الدنيا ، وهي قوله تعالى :) لَنْ يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَ

آل عمران:١١١(، فلو حملت الآية الأولى على الحياة الآخرة ، والثانية على الحياة الدنيا ، لكان التكلف واضحا .

٦. ذهب غيرهم إلى أن الآية على ظاهرها من دلالة (كان) على الزمن الماضي ، مستدلين عليه بأن حال القوم تغيرت في المستقبل ، وكانت في الماضي على السنة المحمودة والطريقة السديدة ، وروي هذا القول عن الحسن البصري ، أنه كان يقول : (هكذا والله كانوا مرة) ، وبعض المسلمين كان يقول : (أعوذ بالله أن أكون كنتيا) ، أي: مما يقال له : كنت تفعل الخير فيما مضى[٤٠٥].

وأنكره الشريف الرضي (ت٤٠٦ هـ) ؛ ((لأن هذا الخطاب إنما خوطب به المؤمنون في زمن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) المتمسكون بأديانهم ، وهو دال مع هذه الحال على صفة متقدمة ..... والأولى أن تنسب مثل هذه التخاليط إلى الرواة والناقلين لا إلى العلماء المحققين .))[٤٠٦].

٧. ذهب الأصوليون مذهبا خالفوا به النحويين وتقسيمهم الفعل ، فزمن الفعل عندهم لا تحدده دلالته الوضعية ، أي الصيغة الصرفية كما يرى النحويون ، بل تحدده القرائن اللفظية أو الحالية[٤٠٧].

---

(٤٠٢) ينظر : معاني النحو : ١/٢٣٣-٢٣٤

(٤٠٣) حقائق التأويل – الشريف الرضي : ٢١٨

(٤٠٤) ينظر : المصدر نفسه : ٢١٨

(٤٠٥) ينظر : حقائق التأويل : ٢١٩

(٤٠٦) المصدر نفسه : ٢١٩-٢٢٠

(٤٠٧) ينظر : البحث النحوي عند الأصوليين : ٣٠٦-٣٠٧

وبهذا القول يكون الحال زمن الفعل (كان) لدلالة القرائن عليه ، ويحمل النص على ظاهره دون تأويل فيه ، وهو قريب من مذهب الرضي الذي يرى أن القرائن في النص القرآني هي التي حددت دلالة (كان) على الحال[٤٠٨].

وأرى قول الرضي والأصوليين أظهر الأقوال في توجيه النص الكريم ، فضلا عن أن الآية الكريمة مقيدة بشرط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فكل من عمل بهما كان من أفراد تلك الأمة التي وصفها الله تعالى بـ(خير أمة) .

ومن المواضع الأخر لزيادة (كان) عند الطبرسي قوله تعالى :) فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيّاً / مريم:٢٩ (.

فالنص القرآني يشير إلى معنى إعجازي متعجب منه ، وهو تكلم عيسى (عليه السلام) ، وهو(فِي الْمَهْدِ صَبِيّاً) ، لكن الفعل (كان) بدلالته على الزمن الماضي ينفي هذا الأمر الإعجازي في النص الكريم ، ولأجل ذلك تأول الطبرسي النص بقوله : (((كان) هاهنا بمعنى الحدوث والوقوع ، والتقدير : كيف نكلم من وجد في المهد ، و(صبيا) نصب على الحال من (كان) ، ومثل (كان) هاهنا قوله :) وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ البقرة: من الآية٢٨٠(، ومثله قول الربيع :

إذا كان الشتاء فأدفئوني فإن الشيخ يهدمه الشتاء

ويجوز أن تكون (كان) هنا مزيدة ، كما في قول الشاعر :

جياد بني أبي بكر تسامى على كان المسومة العراب

فعلى هذا يكون العامل في الحال (نكلم) .))[٤٠٩] .

وما يهمنا من النص القول الثاني الذي أشار الطبرسي فيه إلى زيادة (كان) ، وقد تابع فيه الخليل بن أحمد ، إذ يرى أن معنى قوله : (((كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيّاً) : من هو في المهد ، ونصب (صبيا) على الحال .))[٤١٠].

---

(٤٠٨) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤/١٨٥-١٨٦

(٤٠٩) مجمع البيان : ٦/٥١٠

واختاره عدد من النحويين والمفسرين ، كأبي عبيدة[٤١١]، والمبرد[٤١٢]، ومكي بن أبي طالب[٤١٣]، والعكبري[٤١٤]، واستحسنه ابن يعيش[٤١٥]، وابن عصفور[٤١٦]، والرضي[٤١٧].

وهو رأي ضعيف كما أشرنا إلى نظيره في قوله تعالى :) كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ / آل عمران:١١٠(.

وتجنب عدد من النحويين القول بزيادة (كان) في النص القرآني ، ذاهبين إلى أقوال أخر فيه ، منها :

١.أن تكون (كان) تامة في النص القرآني بمعنى (وقع أو حدث) ، وقوله (صبيا) منصوب على الحال ، وهو الذي عرضه الطبرسي متابعا فيه النحاس[٤١٨].

واختاره أيضا أبو البركات الأنباري[٤١٩]، والنسفي[٤٢٠].

وأنكره القرطبي ؛ ((لأنه لو كان بمعنى الحدوث والوقوع لاستغني فيه عن الخبر ، تقول : كان الحر ، وتكتفي به .))[٤٢١]، وهذا يعني أننا نستطيع إسقاط (صبيا) من النص القرآني ، وفي هذا ما فيه من إرباك للنص وإخلال بمعناه .

٢. نقل عن الفراء[٤٢٢] والزجاج[٤٢٣] أن (من) للشرط و(كان) بمعنى (يكن) ، والجواب محذوف ، فكأن التقدير (من يكن في المهد صبيا فكيف نكلمه) ، واستحسنه القرطبي ومثل له

---

(٤١٠) الجمل في النحو : ١٥٠

(٤١١) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٠٢/١١ ، البحر المحيط : ١٨٧/٦ ، روح المعاني : ٨٩/١٦

(٤١٢) ينظر : المقتضب : ١١٧/٤-١١٨

(٤١٣) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٤٥٤/٢

(٤١٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١١٣/٢

(٤١٥) ينظر : شرح المفصل : ٩٩/٧

(٤١٦) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٧١/٣

(٤١٧) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٨٧/٤-١٨٨

(٤١٨) ينظر : إعراب القرآن : ٣١٣/٢

(٤١٩) ينظر : أسرار العربية : ١٣٤

(٤٢٠) ينظر : مدارك التنزيل : ٣٥/٣

(٤٢١) الجامع لأحكام القرآن : ١٠٢/١١

(٤٢٢) ينظر : البحر المحيط : ١٨٧/٦

بقولهم : ((كيف أعطي من كان لا يقبل عطية ، أي من يكن لا يقبل ، والماضي قد يذكر بمعنى المستقبل في الجزاء ، كقوله تعالى :) تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ (الفرقان: من الآية١٠ ، إن يشأ يجعل .))[٤٢٤].

وأنكره أبو حيان واصفا إياه بالقول البعيد[٤٢٥]، وتابعه الآلوسي في ذلك[٤٢٦].

٣. أن يكون معنى قوله) كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا (: صار في المهد صبيا ، وهو ما نقله أبو البركات الأنباري[٤٢٧]، والعكبري[٤٢٨]، واختاره البيضاوي[٤٢٩]، وأبو حيان[٤٣٠]، واستحسنه أحد الباحثين المحدثين[٤٣١].

واعترض عليه لاختلاف دلالة الفعلين من جهة ، ولكون وقوع (كان) موقع (صار) ليس بالفصيح الجيد ، من جهة أخرى[٤٣٢].

٤. ذهب الزمخشري إلى أن (كان) لإيقاع الزمن الماضي في النص القرآني مع المحافظة على المعنى الإعجازي فيها ، وذلك من وجهين[٤٣٣] :

أحدهما : أن (كان) لإيقاع مضمون الجملة في زمن ماض مبهم يصلح لقريبه وبعيده ، وهو هاهنا لقريبه خاصة ، والدال عليه أن الكلام مسوق للتعجب ، فيكون المعنى : كيف نكلم من كان بالأمس وقريبا منه هذا الوقت في المهد ، وغرضهم من ذلك استمرار حال الصبي به ، ولم يبرح بعد عنه ، ولو قيل : من هو في المهد صبيا ، لم يكن فيه تلك الوكادة ، و(من) على هذا موصولة يراد بها عيسى (عليه السلام) .

---

(٤٢٣) ينظر : إعراب القرآن — النحاس : ٣١٣/٢ ، مشكل إعراب القرآن : ٤٥٤/٢ ، البحر المحيط : ١٨٧/٦ ، روح المعاني : ٨٩/١٦

(٤٢٤) الجامع لأحكام القرآن : ١٠٢/١١

(٤٢٥) ينظر : البحر المحيط : ١٨٧/٦

(٤٢٦) ينظر : روح المعاني : ٨٩/١٦

(٤٢٧) ينظر : أسرار العربية : ١٣٤

(٤٢٨) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١١٣/٢

(٤٢٩) ينظر : أنوار التنزيل : ١٣/٤

(٤٣٠) ينظر : البحر المحيط : ١٨٧/٦

(٤٣١) ينظر : التأويل النحوي في القرآن الكريم : ١٤١٣/٢

(٤٣٢) ينظر : ص من الرسالة

(٤٣٣) الكشاف : ١٥/٣ ، روح المعاني : ٨٨/١٦

والآخر : أن يكون (نكلم) حكاية حال ماضية ، و(من) موصوفة ، والمعنى : كيف نكلم الموصوفين بأنهم في المهد ، أي ما كلمناهم إلى الآن حتى نكلم هذا ، وفي العدول عن الماضي إلى الحال إفادة التصوير والاستمرار.

واختار هذين القولين أبو حيان[٤٣٤]، واستحسن الآلوسي ثانيهما[٤٣٥].

وأراه قولا حسنا في توجيه النص يغنينا عن التكلف فيه .

٥. بما أن القرائن في النص القرآني تدل على أمر إعجازي ، وهو تكلم عيسى (عليه السلام) في حال الصبا ، فإن زمن الفعل (كان) هو الحال ، وهو ما ذهب إليه الأصوليون[٤٣٦].

المبحث الرابع : التأويل بالحمل على المعنى

يعد هذا الأسلوب من أهم أساليب تأويل النصوص المخالفة للقواعد النحوية ، وهو بدوره يبدأ من الأحكام المأخوذة عن القاعدة ومحاولة إسباغها على النص ، ويعتمد في ذلك على بعض القواعد التي تنظم العلاقة بين النص والقاعدة لتعطي أثرها في مجال التطبيق[٤٣٧].

ويحتل هذا الأسلوب بابا واسعا من العربية ، إذ ورد في كثير من كلام العرب شعرهم ونثرهم[٤٣٨] ، وقد عقد المبرد له بابا في كتابه المقتضب مشيرا فيه إلى ((ان الشيء لا يجوز أن يحمل على المعنى إلا بعد استغناء اللفظ ، وذلك قولك : ما جاءني غير زيد وعمرو ، فحمل (عمرو) على الموضع ، لأن معنى قوله (غير زيد) ، إنما هو (إلا زيد) فحمل (عمرو) على هذا الموضع .))[٤٣٩].

فالنص يشير إلى أن الحمل على المعنى لا يصح إن صح الحمل على اللفظ ، لاسيما في نصوص القرآن ؛ لأن في الحمل على اللفظ احتراما لظاهر النص القرآني ، فلا يصح اللجوء إلى الحمل على المعنى إلا إذا استحال الحمل على اللفظ ، وهي مسألة يكاد النحويون يجمعون عليها[٤٤٠].

---

(٤٣٤) ينظر : البحر المحيط : ١٨٧/٦

(٤٣٥) ينظر : روح المعاني : ٨٨/١٦

(٤٣٦) ينظر : البحث النحوي عند الأصوليين : ١٦٩ ، ٣٠٦-٣٠٧

(٤٣٧) ينظر : أصول التفكير النحوي : ٢٨٦

(٤٣٨) ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو : ٩٣

(٤٣٩) المقتضب : ٢٨١/٣

(٤٤٠) ينظر : التأويل النحوي في القرآن الكريم : ١٢٤٤/٢

وقد أطال ابن جني الكلام على هذا الأسلوب لينتهي إلى وصفه بقوله : ((باب الحمل على المعنى بحر لا ينكش ، ولا يفثج ، ولا يؤبى ، ولا يغرض ، ولا يغضغض ، وقد أرينا وجهه ، ووكلنا الحال إلى قوة النظر ، وملاطفة التأول .))(٤٤١) ، وقال في موضع آخر : ((إعلم أن هذا الشرج غور من العربية بعيد ، ومذهب نازح فسيح ، قد ورد به القرآن ، وفصيح الكلام منثورا ومنظوما ، كتأنيث المذكر ، وتذكير المؤنث ، وتصور معنى الواحد في الجماعة ، والجماعة في الواحد ، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول ، أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا ، وغير ذلك .))(٤٤٢).

وكان الطبرسي من بين المستعينين بهذا الأسلوب في توجيه عدد من النصوص القرآنية ، إلا أنه لم يلجأ إليه لكونه السبيل الوحيد في توجيه الآية الكريمة ، بل قد يوحي لفظها في بعض الأحيان إلى معنى سائغ مقبول ، فيستعين به ليصل إلى معنى أكثر دقة في تلك الآية .

ومن هذه النصوص قوله تعالى :) فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ / يونس:٩٨(.

فمعلوم من معنى الآية الكريمة نفي إيمان أهل القرى ، ثم استثني قوم يونس (عليه السلام) من تلك القرى ، فظاهر الآية بحسب اللفظ استثناء منقطع ؛ لأن المستثنى منه – القرية – ليس من جنس القوم ، لكن الطبرسي يرى أن الاستثناء متصل ، إذ يقول : ((و) إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ (استثناء متصل واقع على المعنى لا على ظاهر اللفظ ، فكأنه قال : هلا آمن أهل قرية ، والجميع مشتركون في هذا العتاب ، و(قوم يونس) مستثنى من الجميع ، ومثل هذا في الاستثناء قوله تعالى :) فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ / هود: من الآية١١٦ ( ))(٤٤٣) ، فالطبرسي يحمل النص على المعنى ؛ لأن القرية تدل على أهلها ، فاستثناء قوم يونس (عليه السلام) كان من أقوام تلك القرى .

---

(٤٤١) الخصائص : ٤٣٧/٢ ، وقوله : (لا ينكش ، ولا يفثج ، ولا يؤبى ولا يغرض ، ولا يغضغض ، مصطلحات مترادفة تعني : أنه بحر لا ينزف ولا يقل ، ولا ينزح.

(٤٤٢) الخصائص : ٤١٣/٢

(٤٤٣) مجمع البيان : ١٣٤/٥

وسبقه إلى هذا القول الزمخشري على أن تكون الجملة في معنى النفي ، كأنه قيل : ((ما آمنت قرية من القرى الهالكة إلا قوم يونس .))[٤٤٤].

وإلى كون الاستثناء متصلا في الآية الكريمة ذهب ابن عطية[٤٤٥]، والعكبري[٤٤٦] ، والقرطبي[٤٤٧].

وقريب منه ما اختاره مكي بن أبي طالب ، إلا أنه قدر محذوفا ، فكأنه قيل : ((فلولا كان أهل قرية آمنوا فنفعهم إيمانهم إلا قوم يونس .))[٤٤٨].

واختار غيرهم حمل الآية على ظاهر اللفظ فيكون الاستثناء منقطعا ، فكأن التقدير: (فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها لكن قوم يونس ...) ، وهو مذهب سيبويه[٤٤٩]، والكسائي[٤٥٠]، واختاره أيضا : الفراء[٤٥١]، والأخفش[٤٥٢]، والزجاج[٤٥٣]، واستحسنه النحاس[٤٥٤]، وأبو حيان[٤٥٥]، والشوكاني[٤٥٦] .

واعترض الزركشي على كون الاستثناء متصلا في النص القرآني ؛ لأنه ((لو كان متصلا لكان المعنى : فهلا آمنت قرية إلا قوم يونس فلا يؤمنون ، فيكون طلب الإيمان من خلاف قوم يونس ، وذلك باطل ؛ لأن الله تعالى يطلب من كل شخص الإيمان ، فدل على أن المعنى : لكن قوم يونس .))[٤٥٧].

ولا أعلم من أين أتى الزركشي بهذا المعنى ؛ لأن الآية الكريمة لم تنزل على أقوام تلك القرى حتى يطلب منهم الإيمان دون قوم يونس ، ثم أن الله تعالى إنما كنى عن هذه الأقوام بالقرية ليدل على اتحاد كلمتهم في الضلالة والكفر .

---

(٤٤٤) الكشاف : ٣٧١/٢

(٤٤٥) ينظر : البحر المحيط : ١٩٢/٥

(٤٤٦) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٣٣/٢

(٤٤٧) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٣٨٣/٨

(٤٤٨) مشكل إعراب القرآن : ٢٣٧/٤

(٤٤٩) ينظر : الكتاب : ٣٢٥/٢

(٤٥٠) ينظر : إعراب القرآن – النحاس : ٧٥/٢

(٤٥١) ينظر : معاني القرآن : ٤٧٩/١

(٤٥٢) ينظر : معاني القرآن : ١١٥/١

(٤٥٣) ينظر : مجمع البيان : ١٣٤/٥

(٤٥٤) ينظر : إعراب القرآن : ٧٥/٢

(٤٥٥) ينظر : البحر المحيط : ١٩٢/٥

(٤٥٦) ينظر : فتح القدير : ٤٧٤/٢

(٤٥٧) البرهان في علوم القرآن : ٢٣٧/٤

ومن النصوص الأخر التي حملها الطبرسي على المعنى قوله تعالى :

) وَمُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَلِأُحِلَّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ وَجِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ / آل عمران:٥٠ (.

فقوله تعالى :) وَلِأُحِلَّ لَكُمْ (مسبوق بالواو العاطفة ، ولم يتقدم ما يسوغ عطفه عليه من جهة اللفظ ، فتأول النحويون والمفسرون النص القرآني ، وكان الطبرسي من بين المستعينين بأسلوب الحمل على المعنى في توجيهه ، إذ يقول :

(( ) وَلِأُحِلَّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ ﴾ ، هذا معطوف على معنى قوله (مصدقا) ، وتقديره : ولأصدق ما بين يدي من التوراة ولأحل لكم ، كما تقول : جئته معتذرا ، ولأجتلب عطفه .))[٤٥٨].

وما اختاره الطبرسي يسميه النحويون (باب العطف على التوهم)[٤٥٩]، وهو أسلوب يلجأون إليه للتوفيق بين المعطوف ، والمعطوف عليه عندما يكون ظاهر اللفظ خلاف ذلك .

وقد سبقه إلى هذا القول أبو إسحاق الزجاج ، بقوله : (( ) وَلِأُحِلَّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ (، فهو معطوف على المعنى ؛ لأن قبله) قَدْ جِئْتُكُمْ، .... وَمُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ / آل عمران: من الآيتين ٤٩-٥٠ ( ))[٤٦٠] .

واستحسنه البيضاوي[٤٦١] .

وأنكره بعض المفسرين ؛ لأن العطف على التوهم يوجب أن يكون المعنى متحدا في المعطوف والمعطوف عليه ، والمعطوف عليه في الآية الكريمة حال ، والمعطوف في موضع المفعول له ، فلا يجوز عطف أحدهما على الآخر[٤٦٢].

وللنحويين والمفسرين أقوال أخر غير الحمل على المعنى ، منها :

١. أن يكون قوله : (ولأحل لكم) معمولا لمقدر بعد الواو ، فيكون التقدير إما : (ولأحل لكم جئتكم) ، وهو اختيار النحاس[٤٦٣]، وتابعه فيه القرطبي[٤٦٤]، أو (وجئتكم لأحل لكم) ، وهو مذهب أبي السعود[٤٦٥]، والآلوسي[٤٦٦] .

---

(٤٥٨) مجمع البيان : ٤٤٦/٢

(٤٥٩) ينظر : البحر المحيط : ٤٦٨/٢

(٤٦٠) ينظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ٢٤/١

(٤٦١) ينظر : أنوار التنزيل : ٤٣/٢

(٤٦٢) ينظر : البحر المحيط : ٤٦٨/٢-٤٦٩

٢. أن يكون قوله : (ولأحل لكم) معطوفا على قوله (بآية من ربكم) ؛ لأنه بمعنى : لأظهر لكم آية ، ولأحل لكم ، وهو قول الزمخشري[٤٦٧]، وتابعه فيه النسفي[٤٦٨]، والشوكاني[٤٦٩] .

واستبعده أبو حيان ؛ لأن قوله (بآية) في موضع الحال ، وقوله (ولأحل لكم) في موضع المفعول له ، ولا يجوز عطف أحدهما على الآخر ؛ ((لأن العطف بالحرف المشترك بالحكم يوجب التشريك في جنس المعطوف عليه ، فإن عطفت على مصدر، أو مفعول به ، أو ظرف أو حال ، أو تعليل ، أو غير ذلك ، شاركك في ذلك المعطوف .))[٤٧٠].

٣. اختار العكبري أن يكون قوله (ولأحل لكم) معطوف على محذوف ، فكأن التقدير : (لأخفف لكم ، ولأحل لكم ما حرم عليكم) أو نحو ذلك[٤٧١].

٤. ذهب آخرون إلى أن قوله (ولأحل لكم) متعلق بقوله (وأطيعون)[٤٧٢] – الواقع آخر الآية - ، واستبعده أبو حيان[٤٧٣]، ونعته أحد الباحثين المحدثين بالقول الحسن[٤٧٤].

ومن النصوص الأخر التي حملها الطبرسي على المعنى قوله تعالى :) قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ / الأنعام:١٤(.

---

(٤٦٣) ينظر : إعراب القرآن : ٣٣٥/١

(٤٦٤) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٩٦/٤

(٤٦٥) ينظر : إرشاد العقل السليم : ٤٠/٢

(٤٦٦) ينظر : روح المعاني : ١٧١/٣

(٤٦٧) ينظر : الكشاف : ٣٦٥/١

(٤٦٨) ينظر : مدارك التنزيل : ١٥٥/١

(٤٦٩) ينظر : فتح القدير : ٣٤٢/١

(٤٧٠) البحر المحيط : ٤٦٩/٢

(٤٧١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١٣٦/١

(٤٧٢) ينظر : البحر المحيط : ٤٦٩/٢

(٤٧٣) ينظر : المصدر نفسه : ٤٦٩/٢

(٤٧٤) ينظر : التأويل النحوي في القرآن الكريم : ١١٩٧/٢

فالمعنى يقتضي أن يكون قوله) وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (معطوفا على قوله) أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ (، لكن ظاهر اللفظ يقتضي أن يكون التقدير : (ولا أكون من المشركين) ، وهو خلاف ما ورد في الآية الكريمة .

ولتسويغ النص من جانب الإعراب لجأ الطبرسي إلى التأويل بقوله : (( ) وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (، المعنى أمرت بالأمرين جميعا ، أي أمرت بالإيمان ، ونهيت عن الشرك ، وتقديره : وقيل لي :) وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (، وصار (أمرت) بدلا من ذلك ، فقوله (ولا تكونن) معطوف على ما قبله في المعنى .))[٤٧٥].

فيرى الطبرسي أن (أمرت) بمعنى (قيل لي) لذلك وقع بدلا عنه ، فكأن التقدير : قل إني قيل لي كن أول من أسلم ، ولا تكن من المشركين ، فاجتزئ بذكر الأمر عن ذكر القول ، إذ كان الأمر معلوما أنه قول .

وقد سبقه الأخفش[٤٧٦] إلى هذا القول ، وتابعه الطبري[٤٧٧]، وابن الجوزي[٤٧٨].

وذهب آخرون إلى رأي قريب منه ولكن بتقدير محذوف في قوله) وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (، تقديره : قيل لي ، فيكون المعنى : قل إني أمرت أن أكون أول من أسلم ، وقيل لي لا تكونن من المشركين ، وهو مذهب الزمخشري[٤٧٩]، وابن عطية[٤٨٠]،

(٤٧٥) مجمع البيان : ٢٨٠/٤

(٤٧٦) ينظر : معاني القرآن : ٢٧٠/٢

(٤٧٧) ينظر : جامع البيان : ٢١٢/٧

(٤٧٨) ينظر : زاد المسير : ١١/٣

(٤٧٩) ينظر : الكشاف : ١٠/٢

(٤٨٠) ينظر : البحر المحيط : ٨٦/٤

والقرطبي[٤٨١]، واستحسنه النسفي[٤٨٢]، وأبو حيان[٤٨٣]، وأبو السعود[٤٨٤]، والآلوسي[٤٨٥].

وقيل : إن قوله) وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (معطوف على (قل) على معنى : أنه (عليه الصلاة والسلام) أمر بأن يقول كذا ، ونهي عن كذا[٤٨٦].

واستبعده الآلوسي ؛ لأن سلاسة النظم تأبى فصل الروايات التبليغية بعضها عن بعض بخطاب ليس منها[٤٨٧].

وأرى أن أحسن الأقوال في توجيه النص ما اختاره الطبرسي ، لتوصله إلى معنى سائغ دون الحاجة إلى التقدير ، ولأن قوله :) أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ (، وقوله :) وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (محمولان على القول ، ولكن أتى الأول بغير لفظ القول وفيه معناه فحمل الثاني على المعنى .

ومن تلك المواضع أيضا قوله تعالى) وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ عمران:١٣٥(.

فقد ورد لفظ الجلالة مرفوعا بعد (إلا) ((وإنما يرتفع ما بعد (إلا) باتباعه ما قبله إن كان نكرة ومعه جحد .))[٤٨٨] ، لذلك لجأ الطبرسي إلى التأويل في النص القرآني ، إذ يقول : ((وقوله : (إلا الله) يرتفع (الله) حملا على المعنى لا على اللفظ ، إذ ليس قبله جحد ، وتقديره : وهل يغفر الذنوب أحد إلا الله ، وهل رئي أحد يغفر الذنوب إلا الله ، ومعناه لا يغفر الذنوب إلا الله ؛ لأن الاستفهام قد يقع موقع النفي .))[٤٨٩].

---

(٤٨١) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٣٩٧/٦

(٤٨٢) ينظر : مدارك التنزيل : ٣١٦/١

(٤٨٣) ينظر : البحر المحيط : ٨٦/٤

(٤٨٤) ينظر : إرشاد العقل السليم : ١١٦/٣

(٤٨٥) ينظر : روح المعاني : ١١٠/٧

(٤٨٦) ينظر : البحر المحيط : ٨٦/٤ ، أنوار التنزيل : ٣٩٧/٢ ، إرشاد العقل السليم : ١١٦/٣

(٤٨٧) ينظر : روح المعاني : ١١١/٧

(٤٨٨) معاني القرآن – الفراء : ٢٣٤/١

(٤٨٩) مجمع البيان : ٥٠٥/٢

وبهذا القول يكون الكلام منفيا عن طريق الاستفهام الإنكاري ، والاسم الكريم بدلا من الفاعل المضمر في الفعل (يغفر) ، وقد سبق الطبرسي إلى هذا القول : الفراء[٤٩٠]، والزجاج[٤٩١].

وللطبرسي مواضع أخر في التنزيل قال فيها بأسلوب الحمل على المعنى[٤٩٢].

وفي ختام هذا المبحث يبدو لنا أن الطبرسي لم يكن متكلفا في آرائه تجاه النصوص القرآنية ، فوجدناه مراعيا المعنى أكثر من الإعراب قياسا إلى آرائه الأخر المبثوثة في المباحث الأخر من هذه الرسالة .

المبحث الخامس : التأويل بالتعلق

ويختص هذا الأسلوب بالظروف وحروف الجر غير الزوائد ، فإن وجدا في النص القرآني فلا بد من تعلقهما بفعل ، أو مايشبهه ، أو مؤول بما يشبهه ، أو ما يشير إلى معناه[٤٩٣].

فظاهر عدد من نصوص القرآن يوحي تعلقها بما لا يرتضيه النحويون والمفسرون ؛ لأنه إما يؤدي إلى الابتعاد عن المعنى الذي ترمي إليه الآية الكريمة ، أو قد تكون القواعد النحوية سببا مانعا من تعلقها بظاهر اللفظ ، وهذا الأخير هو المانع – أغلب الأحيان - من التعلق بالظاهر عند الطبرسي .

---

(٤٩٠) ينظر : معاني القرآن : ٢٣٤/١

(٤٩١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤٨٢/١

(٤٩٢) ينظر : مجمع البيان : ١٣٩/١ ، ٢٠٢ ، ٢١٦ ، ٢٩٨/٢ ، ٣٧٦ ، ٤١٣ ، ٤٤٢ ، ٨٦/٣ ، ١٧٠ ، ٣٠١/٤ ، ٣١٩ ، ٥٥٠ ، ٤١/٥ ، ٩٠ ، ١٣٩ ، ٣٨٤/٦ ، ٣٠٨/٨ ، ٩٣/٩ ، ١٥٨ ، ١٩٧ ، ٤٢٦/١٠

(٤٩٣) ينظر : مغني اللبيب : ٤٣٤/٢–٤٣٥ ، شرح الأشموني : ٣٠٣/٢

ومن تلك النصوص التي استعان الطبرسي بأسلوب التعلق لتوجيهها قوله تعالى :) إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ / غافر:١٠(.

فالمعنى والإعراب يتجاذبان الشيء الواحد في الآية الكريمة ، فالأول يقتضي تعلق قوله :) إِذْ تُدْعَوْنَ (بـ(المقت) ، والثاني يمنع منه لأمور عدة ، ذكرها الطبرسي ذاهبا إلى تأويل النص بقوله : ((لا يجوز أن يكون (إذ) ظرفا لـ(مقت) ؛ لأن المصدر لا يحال بينه وبين معموله بالأجنبي ، ولا يجوز أن يكون ظرفا للمقت الثاني في قوله :) مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ (؛ لأن الدعاء في الإيمان كان في الدنيا ، ومقتهم أنفسهم يكون في الآخرة ، ولا يجوز أن يكون ظرفا لـ(تدعون) ؛ لأن (تدعون) في موضع جر بالإضافة ، والمضاف إليه لا يجوز أن يعمل في المضاف ، فالوجه أن يتعلق الظرف بفعل مضمر دلت عليه الجملة تقديره : مقتم إذ تدعون ، أو يتعلق بالمقت الثاني على تقدير تسمية الشيء بما يؤول إليه .))[٤٩٤].

فتمسك الطبرسي بقواعد النحويين ألجأه إلى تأويل النص القرآني لوجود أسباب عدة تمنع من حمله على ما يقتضيه المعنى ، وهي :

١. ما قرره النحويون ، وهو عدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي[٤٩٥]، وعلى هذا لا يجوز أن يعمل بالظرف (إذ) قوله (لمقت) ؛ لأنه مبتدأ ، وهو مصدر ، وخبره) أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ (، والمصدر إذا أخبر عنه لم يجز أن يتعلق به شيء يكون في صلته ، لأن الإخبار عنه يؤذن بتمامه ، وما يتعلق به يؤذن بنقصانه[٤٩٦].

٢. لا يجوز تعلقه بالمقت الثاني في قوله :) مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ (؛ لاختلاف زمان المقتين ، فهم مقتوا أنفسهم في النار وقد دعوا إلى الإيمان في الدنيا ((واختلاف زماني المقتين ، الأول في الدنيا ، والثاني في الآخرة ، هو قول مجاهد ، وقتادة ، وابن زيد .))[٤٩٧].

---

(٤٩٤) مجمع البيان : ٥١٥/٨

(٤٩٥) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١٦٩/٢

(٤٩٦) ينظر : الخصائص : ٢٥٩/٣ ، مشكل إعراب القرآن : ٦٣٤/٢

(٤٩٧) البحر المحيط : ٤٥٣/٧

٣. لا يجوز تعلق (إذ) بقوله (تدعون) ؛ لأنها جملة مضافة إلى الظرف نفسه ، ولا يعمل المضاف إليه في المضاف [٤٩٨].

وبعد أن عرض الطبرسي الأسباب التي دعته إلى عدم حمل الآية على ظاهرها ، ذكر رأيين في توجيهها :

أحدهما : تعلق الظرف بمحذوف يدل عليه المقت ، فكأن التقدير : (مقتم إذ تدعون)[٤٩٩]، وقد سبقه ابن جني إلى هذا القول بعد أن أكد أن (إذ) في المعنى متعلقة بنفس قوله : (لَمَقْتُ اللَّهِ (إلا أن ابن جني لم يستطع التخلص من قيد الصناعة النحوية ، فذهب قائلا : ((فإذا كان المعنى عليه ، ومنع جانب الإعراب منه ، أضمرت ناصبا يتناول الظرف ، ويدل المصدر عليه حتى كأنه قال بآخره : مقتكم إذ تدعون .))[٥٠٠].

وترجيح الإعراب على المعنى في النص القرآني هو الغالب عند عدد من النحويين والمفسرين الذين ذهبوا إلى تقدير عامل للظرف ، ومنهم البيضاوي[٥٠١]، وأبو حيان[٥٠٢]، وابن هشام[٥٠٣]، والزركشي[٥٠٤]، والشوكاني[٥٠٥].

أما الآخر : فلم يكن تأويلا بل كان توجيها للنص ، من خلال تعلق الظرف (إذ) بالمقت الثاني من قوله :) مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ (على تقدير تسمية الشيء بما يؤول إليه[٥٠٦].

واستحسنه الآلوسي ، وعده من باب المجاز بتنزيل وقوع السبب وهو كفرهم وقت الدعوة ، منزلة وقوع المسبب وهو مقتهم لأنفسهم حين معاينتهم ما حل بهم بسببه[٥٠٧].

وأراه أفضل من سابقه لحمله النص على ظاهره من جانب ، وتوصله إلى المعنى المراد من الآية عن طريق المجاز من جانب آخر .

---

(٤٩٨) ينظر : مغني اللبيب : ٥٤٠/٢

(٤٩٩) ينظر : مجمع البيان : ٥١٥/٨

(٥٠٠) الخصائص : ٢٥٩/٣

(٥٠١) ينظر : أنوار التنزيل : ٨٥/٥-٨٦

(٥٠٢) ينظر : البحر المحيط : ٤٥٢/٧

(٥٠٣) ينظر : مغني اللبيب : ٥٤١/٢

(٥٠٤) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٣٠٩/١

(٥٠٥) ينظر : فتح القدير : ٤٨٤/٤

(٥٠٦) ينظر : مجمع البيان : ٥١٥/٨

(٥٠٧) ينظر : روح المعاني : ٥١/٢٤

ولم يكتف النحويون والمفسرون بهذين القولين في توجيه النص ، بل كانت لهم مذاهب أخر ، منها :

١. أن يتعلق الظرف (إذ) بفعل مضمر تقديره (اذكروا) فيكون المعنى : التحير والتندم ، وهو اختيار مكي بن أبي طالب[٥٠٨]، وأنكره الآلوسي ؛ لأنه خلاف المتبادر[٥٠٩].

٢. رجح الزمخشري المعنى على الإعراب فحمل النص على ما يقتضيه المعنى من تعلق (إذ تدعون) بالمقت الأول دون مراعاة لقواعد النحويين من عدم جواز الفصل بين الصلة والموصول ، فيكون المعنى أن يقال لهم يوم القيامة : كان الله بمقت أنفسكم الأمارة بالسوء والكفر حين كان الأنبياء (عليهم السلام) يدعونكم إلى الإيمان فتأبون قبوله ، وتختارون عليه الكفر ، أشد مما تمقتونها اليوم وأنتم في النار[٥١٠].

وأنكره أبو حيان واصفا الزمخشري بالمخطئ ، ورأيه بأن فيه دسيسة الاعتزال مستدلا على تخطئته بما قرره النحويون من عدم جواز الفصل بين الصلة والموصول[٥١١].

ولا حجة لأبي حيان في ذلك ؛ لأن ما في الظروف من الاتساع هو الذي سوغ الفصل بين الصلة والموصول[٥١٢].

٣. أن تكون (إذ) للتعليل ، وليس ظرفية ، وزمان المقتين واحدا ، وهو اختيار البيضاوي[٥١٣] ، واستحسنه أبو السعود ، موضحا معناه بقوله : ((وقيل : كلا المقتين في الآخرة ، و(إذ تدعون) تعليل لما بين الظرف والسبب من علاقة اللزوم ، والمعنى : لمقت الله إياكم الآن أكبر من مقتكم أنفسكم لما كنتم تدعون إلى الإيمان فتكفرون .))[٥١٤]، واختاره الآلوسي[٥١٥].

ومن مواضع التعلق الأخر عند الطبرسي قوله تعالى :) وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً حَسَداً مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ/ البقرة:١٠٩(.

---

(٥٠٨) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٦٣٤/٢

(٥٠٩) ينظر : روح المعاني : ٥١/٢٤

(٥١٠) ينظر : الكشاف : ١٢٠/٤

(٥١١) ينظر : البحر المحيط : ٤٥٢/٧-٤٥٣

(٥١٢) ينظر : إرشاد العقل السليم : ٢٦٩/٧

(٥١٣) ينظر : أنوار التنزيل : ٨٦/٥

(٥١٤) إرشاد العقل السليم : ٢٦٩/٧

(٥١٥) ينظر : روح المعاني : ٥٠/٢٤

فظاهر الآية يقتضي تعلق قوله :) مِنۡ عِندِ أَنفُسِهِمۡ (، بقوله (حسدا) ، وأنكره الطبرسي ؛ لأن المعنى ليس عليه ، إذ يقول : ((وقوله) مِنۡ عِندِ أَنفُسِهِمۡ(يتعلق بقوله) وَدَّ كَثِيرٞ (لا بقوله (حسدا) ؛ لأن حسد الإنسان لا يكون من عند نفسه))[٥١٦]، وسبقه إلى هذا القول الزجاج الذي أكد أن قوله :) مِنۡ عِندِ أَنفُسِهِمۡ (((موصول بـ) وَدَّ كَثِيرٞ (لا بقوله (حسدا) ؛ لأن حسد الإنسان لا يكون من عند نفسه ، لكن المعنى : مودتهم بكفرهم .))[٥١٧].

إلا أن العديد من النحويين والمفسرين لم يجدوا حرجا من تعلق حرف الجر بقوله (حسدا) ؛ لأن ذلك عندهم على وجه التأكيد والمبالغة ، وإلى هذا الرأي ذهب مكي بن أبي طالب[٥١٨]، ووافقه الطوسي معللا جوازه بقوله : ((وقد يجوز أن يتصل بقوله (حسدا) على التوكيد ، كما قال تعالى :) وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ / الأنعام: من الآية٣٨ ([٥١٩] ، وتابعهما الزمخشري مشيرا إلى أن المعنى ((حسدا متبالغا من عند أنفسهم))[٥٢٠] ، وأيدهم القرطبي بنظائر من التنزيل منها قوله تعالى :) يَقُولُونَ بِأَفۡوَٰهِهِم / آل عمران: من الآية١٦٧(، وقوله :) يَكۡتُبُونَ ٱلۡكِتَٰبَ بِأَيۡدِيهِمۡ / البقرة: من الآية٧٩ (، وغيرهما[٥٢١].

وأجازه أيضا الرازي[٥٢٢]، والعكبري[٥٢٣]، والبيضاوي[٥٢٤]، واستحسنه أبو حيان[٥٢٥] ، والشوكاني[٥٢٦]، والآلوسي[٥٢٧].

---

(٥١٦) مجمع البيان : ١٨٤/١

(٥١٧) معاني القرآن وإعرابه : ١٧٠/١-١٧١

(٥١٨) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١٠٨/١

(٥١٩) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : ٤٠٥/١

(٥٢٠) الكشاف : ٧٧/١

(٥٢١) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٧٠/٢-٧١

(٥٢٢) ينظر : مفاتيح الغيب : ٢٧١/٣-٢٧٢

(٥٢٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٥٨/١

(٥٢٤) ينظر : أنوار التنزيل : ٣٨٢/٢

(٥٢٥) ينظر : البحر المحيط : ٣٤٨/١

(٥٢٦) ينظر : فتح القدير : ١٢٨/١

على أن هؤلاء جميعا لم ينكروا ما ذهب إليه الزجاج ، إلا أنهم لم يرجحوا أحد الرأيين على الآخر .

ومن مواضع التعلق الأخر عند الطبرسي قوله تعالى :) إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ (يوسف: ٤) .

فلم يرد في النص القرآني عامل مؤثر في الظرف (إذ) ، فذهب النحويون والمفسرون إلى تقديره وكان الطبرسي من بينهم ، إذ يقول : ((تقدير العامل في (إذ) يجوز أن يكون (اذكر) كأنه قال : اذكر إذ قال يوسف ، قال الزجاج : ويجوز أن يكون على : نقص عليك إذ قال ، وقد غلط في هذا ؛ لأن الله تعالى لم يقص على نبيه (صلى الله عليه وآله وسلم) هذه القصص في وقت قول يوسف (عليه السلام) .))[٥٢٨].

ولم يكن الطبرسي أول من قدر الفعل (اذكر) ليكون عاملا في الظرف ، بل سبقه إلى ذلك الزجاج[٥٢٩]، واستحسنه العديد من النحويين والمفسرين : كالواحدي[٥٣٠]، والبغوي[٥٣١]، وابن عطية[٥٣٢]، وابن الجوزي[٥٣٣]، والعكبري[٥٣٤]، والقرطبي[٥٣٥]، والشوكاني[٥٣٦].

وأنكره أبو حيان ؛ لأنه يخلع (إذ) من دلالتها على الوقت الماضي ، ويجردها للدلالة على الوقت الصالح للأزمان كلها[٥٣٧].

ورده الآلوسي بقوله : (((إِذْ قَالَ) نصب بإضمار (اذكر) بناء على تصرفها ، وذكر الوقت كناية عن ذكر ما حدث فيه ، والكلام شروع في إنجاز ما وعد سبحانه .))[٥٣٨].

---

(٥٢٧) ينظر : روح المعاني : ٤٩٠/١

(٥٢٨) مجمع البيان : ٢٠٩/٥

(٥٢٩) ينظر : زاد المسير : ١٨٠/٤

(٥٣٠) ينظر : الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : ٥٣٨/١

(٥٣١) ينظر : معالم التنزيل : ٤٠٩/٢

(٥٣٢) ينظر : البحر المحيط : ٤٧٩/٥

(٥٣٣) ينظر : زاد المسير : ١٨٠/٤

(٥٣٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٤٨/٢

(٥٣٥) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٢٠/٩

(٥٣٦) ينظر : فتح القدير : ٥/٣

(٥٣٧) ينظر : البحر المحيط : ٥٧٩/٥

أما الرأي الذي نسبه الطبرسي إلى الزجاج ، وهو تعلق (إذ) بالفعل (نقص) ، فلم يكن مقصده على المعنى الذي خرجه الطبرسي ، بل أراد : نقص عليك الحال إذ قال يوسف ، فتكون (إذ) للوقت المطلق المجرد من اعتبار المضي[٥٣٩]، وبهذا المعنى يكون اعتراض الطبرسي مردودا ، لكن هذا الرأي يشترك مع التقديرين السابقين في تجريد (إذ) من دلالة الزمن الماضي[٥٤٠].

وفي توجيه النص قولان آخران :

أحدهما : أن يتعلق الظرف (إذ) بقوله (الغافلين) ، وهو ما ذهب إليه مكي ابن أبي طالب[٥٤١].

والآخر – وهو أظهر الأقوال - أن يكون قوله :) إِذْ قَالَ (بدل اشتمال من قوله) أَحْسَنَ الْقَصَصِ / يوسف: من الآية٣ (؛ لأن الوقت مشتمل على القصص وهو المقصوص ، فإذا قص وقته فقد قص ، وهو مذهب الزمخشري[٥٤٢]، وتابعه فيه البيضاوي[٥٤٣]، وأبو السعود[٥٤٤].

وذهب أبو حيان إلى أن العامل في الظرف قوله تعالى : (قَالَ يَا بُنَيَّ / يوسف: من الآية٥ (، كما تقول : إذ قام زيد قام عمرو ، وبهذا القول تبقى (إذ) على وضعها الأصلي ، لأنها ظرف لما مضى[٥٤٥]، واستبعده الآلوسي[٥٤٦].

وللطبرسي مواضع أخر في التنزيل تأولها مستعينا بأسلوب التعلق[٥٤٧].

---

(٥٣٨) روح المعاني : ١٧٧/١٢

(٥٣٩) ينظر : زاد المسير : ١٨٠/٤ ، روح المعاني : ١٧٧/١٢

(٥٤٠) ينظر : البحر المحيط : ٢٧٩/٥ ، روح المعاني :١٧٧/١٢

(٥٤١) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٣٧٧/١

(٥٤٢) ينظر : الكشاف : ٤٤١/٢

(٥٤٣) ينظر : أنوار التنزيل : ٢٧٢/٣

(٥٤٤) ينظر : إرشاد العقل السليم : ٢٥١/٤

(٥٤٥) ينظر : البحر المحيط : ٢٧٩/٥

(٥٤٦) ينظر : روح المعاني : ١٧٧/١٢

(٥٤٧) ينظر : مجمع البيان : ١٤٩/١ ، ٢٠٠ ، ٣١٥/٢ ، ٣٩٦ ، ٤١٢ ، ٤٨٤ ، ١٦٦/٥ ، ٢٨٨/٦ ، ٤٠٩ ، ٣٦/٩ ، ٣٣١/١٠ ، ٣٩٤ ، وغيرها من المواضع .

المبحث السادس : التأويل بالتقديم والتأخير

التقديم والتأخير أحد الأساليب التي عرفتها العربية[٥٤٨]، ويعد من أهم أساليب التأويل التي لجأ إليها النحويون لإعادة صياغة النصوص المخالفة لترتيب الجملة[٥٤٩].

ولم يلجأوا إليه إلّا لتوجيه النصوص من جانبي الإعراب ؛ لأنهم يبنون قواعدهم على نصوص يتوهمونها خلف النصوص الأصلية ، مبتعدين بذلك عن المعنى الذي أريد من خلال هذا الترتيب الظاهر للألفاظ .

فسمو الأسلوب القرآني وبلاغته قد يحتمل أكثر من سبب للتقديم والتأخير[٥٥٠]؛ وذلك لدقة وضعه الألفاظ ، ورصفها بجنب بعض ، وقد بلغ الذروة في هذا الفن ((ولم يكتف في وضع اللفظة بمراعاة السياق الذي وردت فيه ، بل راعى جميع المواضع التي وردت فيها اللفظة ، ونظر إليها نظرة واحدة شاملة في القرآن الكريم كله ، فنرى التعبير القرآني متسقا متناسقا مع غيره من التعبيرات ، كأنه لوحة فنية واحدة مكتملة متكاملة .))[٥٥١].

وقد استعان الطبرسي بهذا الأسلوب لتوجيه عدد من نصوص القرآن ، ومنها قوله تعالى :) إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ / المائدة:٦٩ (.

فكان القياس أن ينتصب قوله (الصابئون) عطفا على اسم (إن) ، لكنه ورد مرفوعا في النص القرآني ، مما اضطر الطبرسي إلى تأويله بقوله : ((وقال سيبويه ، والخليل ، وجميع البصريين : إن قوله (والصابئون) محمول على التأخير ، ومرفوع بالابتداء ، والمعنى : إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن منهم بالله إلى آخره ، والصابئون والنصارى كذلك أيضا ، أي من آمن منهم بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ، وأنشدوا قول بشر بن أبي خازم :

---

(٥٤٨) ينظر : فقه اللغة وسر العربية : ٤٧٦

(٥٤٩) ينظر : أصول التفكير النحوي : ٢٨٥

(٥٥٠) ينظر : التقديم والتأخير في القرآن الكريم : ١٥٧

(٥٥١) التعبير القرآني : ٥١

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق

والمعنى : أنا بغاة ما بقينا في شقاق ، وأنتم أيضا كذلك ، وقول ضابئ البرجمي :

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيار بها لغريب

أي : إني بها لغريب وقيار كذلك .))[٥٥٢].

والقول بالتقديم والتأخير – كما أشار الطبرسي – مذهب سيبويه[٥٥٣]، وجمهور البصريين[٥٥٤]، وبذلك اتفق الطبرسي معهم على أنه لا يجوز العطف بالمرفوع على موضع (إن) قبل تمام الخبر[٥٥٥]، أما بعد تمام الخبر فجائز بالإجماع[٥٥٦].

واختار هذا القول من المفسرين : الزمخشري[٥٥٧]، والبيضاوي[٥٥٨].

ولم يكن حمل (الصابئون) على التأخير القول الوحيد في النص القرآني ، بل ذهب النحويون والمفسرون إلى أقوال أخر ، منها :

١- اختار الكسائي مذهبين : أحدهما : أن يكون قوله : (الصابئون) معطوفا على الضمير في (هادوا) على أن يكون بمعنى (تابوا)[٥٥٩].

وأنكره الفراء ؛ لأن المعنى على غير ذلك ، فالله تعالى وصف الذين آمنوا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم ، ثم ذكر اليهود والنصارى ، فقال :) مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ / المائدة:٦٩ (. فجعلهم يهودا ونصارى[٥٦٠].

وأنكره أيضا مكي بن أبي طالب ؛ لما فيه من العطف على المضمر المرفوع قبل أن يؤكد أو يفصل بينهما بما يقوم مقام التوكيد[٥٦١].

---

(٥٥٢) مجمع البيان : ٢٢٥/٣

(٥٥٣) ينظر : الكتاب : ١٥٥/١

(٥٥٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢١٢/٢ ، إعراب القرآن – النحاس : ٥٠٩/١ ، الإيضاح في شرح المفصل : ١٨١/٢

(٥٥٥) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢٣٢/١ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ٢١٢/١ ، شرح التصريح : ٣٢٠/١

(٥٥٦) ينظر : تسهيل الفوائد : ٦٦

(٥٥٧) ينظر : الكشاف : ٦٦٠/١

(٥٥٨) ينظر : أنوار التنزيل : ٣٤٩/٢

(٥٥٩) ينظر : معاني القرآن – الفراء : ٣١٢/١ ، إعراب القرآن – النحاس : ٥١٠/١ ، الجامع لأحكام القرآن : ٢٤٦/٦ ، البحر المحيط : ٥٣١/٣

(٥٦٠) ينظر : معاني القرآن : ٣١٢/١ ، معاني القرآن وإعرابه : ٢١٤/٢

ولا حجة لمكي في هذا الاعتراض ؛ لأن مذهب الكسائي على جواز ذلك[٥٦٢].

٢- أما الآخر : فقد قابل به قول البصريين ، ذاهبا إلى جواز العطف على اسم (إن) بالمرفوع قبل تمام الخبر ، سواء خفي إعراب الاسم أم ظهر ، مستدلا عليه بضعف عمل (إن)[٥٦٣].

وهذا القول يرفضه نحويو البصرة ؛ لأن العامل في خبر المبتدأ عند جمهورهم ، الابتداء ، والعامل في خبر (إن) : (إن) ، فيؤدي ذلك إلى عمل عاملين مختلفين مستقلين في العمل رفعا واحدا فيه ، وهذا لا يجوز[٥٦٤].

لكن هذا الأمر لا يتفق ومذهب الكسائي ؛ ((لأن العامل عنده في خبر (إن) ما كان عاملا في خبر المبتدأ ، لأن (إن) وأخواتها لا تعمل عند الكوفيين في الخبر ، فالعامل في خبر (إن) اسمها ، لأن المبتدأ والخبر يترافعان عنده ، فلا يلزم صدور أثر عن مؤثرين .))[٥٦٥].

وقد غلط الزجاج الكسائي في ضعف عمل (إن) ، مشيرا إلى أن نصبها من أقوى المنصوبات ، فهي تعمل في الاسم والخبر ، ويدلك على قوة عملها أنها تتخطى الظروف فتنصب ما بعدها ، نحو قوله تعالى :) إِنَّ فِيهَا قَوْماً جَبَّارِينَ / المائدة: من الآية٢٢ ([٥٦٦].

واتفق أحد الباحثين المحدثين مع الكسائي مشيرا إلى أن قوله تعالى) إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ / المائدة:٦٩ (يكفي وحده شاهدا على القول بجواز العطف بالمرفوع على اسم (إن) قبل تمام الخبر ؛ لأن القرآن الكريم أوثق نص في الوجود[٥٦٧].

٣. اختار الفراء مذهبا وسطا بين جمهور البصريين والكسائي ، فلم يمنع رفع المعطوف مطلقا ، ولم يجوزه مطلقا ، بل أشار إلى أن إعراب الاسم إن خفي –

---

(٥٦١) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢٣٢/١

(٥٦٢) ينظر : الإنصاف : ١٩٠/١ م (٢٣) .

(٥٦٣) ينظر : معاني القرآن – الفراء : ٣١٠/١-٣١١

(٥٦٤) ينظر : الإنصاف : ١٨٧/١ م (٢٣).

(٥٦٥) شرح الرضي على الكافية : ٣٧٠/٤ ، وينظر : شرح التصريح : ٣٢٣/١

(٥٦٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢١٢/٢

(٥٦٧) ينظر : نظرية النحو القرآني : ٨٥-٨٦

بكونه مبنيا أو معربا مقدر الإعراب – جاز الحمل على المحل قبل مضي الخبر ، كما في النص القرآني الكريم وإلا فلا[٥٦٨].

وأجاز قوله المبرد[٥٦٩]، واستحسنه الرازي[٥٧٠].

٤. ذهب الأخفش إلى أن خبر (إن) مضمر دل عليه الثاني ، فالعطف بـ (الصابئين) إنما أتى بعد تمام الكلام ، وانقضاء اسم (إن) وخبرها[٥٧١].

وأجازه عدد من النحويين كابن قتيبة[٥٧٢]، والمبرد[٥٧٣]، والعكبري[٥٧٤]، وابن يعيش[٥٧٥]، وابن هشام[٥٧٦].

٥. نقل العكبري رأيا شبيها بقول البصريين ، بأن خبر (الصابئون) محذوف ، ولكن دون أن ينوى بهذه الجملة التأخير ، وضعّفه بنفسه ؛ لما فيه من لزوم الحذف والفصل[٥٧٧]، لكن الرضي استحسنه ، مستدلا عليه بشواهد شعرية عدة[٥٧٨].

٦. قال بعضهم : إن قوله (الصابئون) في موضع نصب ، ولكنه جاء على لغة بلحارث الذين يجعلون التثنية بالألف على كل حال ، والجمع بالواو على كل حال[٥٧٩].

وقد استبعده العكبري[٥٨٠]، والزركشي[٥٨١]، واستحسنه أحد الباحثين المحدثين ذاهبا إلى أن الحمل على لغات العرب أولى من الحمل على التخيل والتمحل[٥٨٢].

٧. ذهب آخرون إلى أن (إن) حرف جواب بمعنى (نعم) ، وعلى هذا القول يرتفع (الصابئون) بالابتداء ؛ لأنه معطوف على مرفوع[٥٨٣].

---

(٥٦٨) ينظر : معاني القرآن : ٣١٠/١-٣١١

(٥٦٩) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١٨١/٢

(٥٧٠) ينظر : مفاتيح الغيب : ٥٢/١٢

(٥٧١) ينظر : معاني القرآن : ٢٦٢/١

(٥٧٢) ينظر : تأويل مشكل القرآن : ٣٧

(٥٧٣) مشكل إعراب القرآن : ٢٣٢/١-٢٣٣

(٥٧٤) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٢١٣/١

(٥٧٥) ينظر : شرح المفصل : ٧٠/٨

(٥٧٦) ينظر : أوضح المسالك : ٢٥٩/١

(٥٧٧) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢٢٢/١

(٥٧٨) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٧١/٤-٣٧٢

(٥٧٩) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢٣٢/١

(٥٨٠) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢٢٢/١

(٥٨١) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٢٢٢/١

(٥٨٢) ينظر : التأويل النحوي في القرآن الكريم : ١٢٣٦/٢

وفي وقوع (إن) بمعنى (نعم) خلاف بين النحويين ، وعلى تقدير ثبوت ذلك من لسان العرب ، نحتاج إلى شيء يتقدمه يكون تصديقا له ، ولا تجيء ابتدائية أول الكلام من غير أن تكون جوابا لكلام[٥٨٤].

٨. قال غيرهم : إن قوله (الصابئون) منصوب وعلامة نصبه فتحة النون ، وقد أجاز أبو علي ذلك مع الياء ، وأجازه غيره مع الواو ، والقياس لا يدفعه[٥٨٥].

٩. ذهب بعض الباحثين المحدثين إلى أن (الصابئون) جاء على الأصل ؛ لأنه مسند إليه في الجملة ، وحقه أن يكون مرفوعا[٥٨٦].

وبعد عرض هذه الآراء في توجيه النص القرآني أرى أن الرأي الذي اختاره الطبرسي لم يكن أرجحها ؛ ((لأن الكلام إذا صح من غير تقديم وتأخير كان أولى))[٥٨٧]، وفي الآية الكريمة أقوال عدة تحملها على الظاهر أرجحها قول الفراء ؛ لأن أغلب الآراء تقتضي أن يكون كلام الله تعالى على الترتيب الذي ورد عليه ليس بصحيح ، وإنما تحصل الصحة عند تفكيك هذا النظم ، وأما على قول الفراء فلا حاجة إليه ، فكان ذلك أولى .

ومن النصوص الأخر التي حملها الطبرسي على التقديم والتأخير قوله تعالى:) وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ الأنعام:١٢٣ (.

فقد أجاز الطبرسي وجهين في الآية الكريمة ، إذ يقول : (((مجرميها) يجوز أن يكون منصوبا على التقديم والتأخير ، تقديره : جعلنا في كل قرية مجرميها أكابر ، ويجوز أن يكون منصوبا بإضافة (أكابر) إليه .))[٥٨٨].

فعلى قوله بالتقديم والتأخير يكون (جعلنا) بمعنى (صيرنا) ؛ ليتعدى إلى مفعولين ، وأما سبب كون المفعول الأول (مجرميها) ؛ فلأنه معرفة فيتعين أنه المبتدأ بحسب الأصل ، فضلا عن أن المعنى يقتضي التقديم والتأخير ، كما أشار إلى ذلك ابن قتيبة[٥٨٩]، وتابعه مكي بن أبي طالب بقوله : (((مجرميها) في موضع نصب مفعول

---

(٥٨٣) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢٣٢/١ ، التبيان في إعراب القرآن : ٢٢٢/١ ، الجامع لأحكام القرآن : ٢٤٦/٦–٢٤٧ ، البحر المحيط : ٥٣٠/٣ ، أنوار التنزيل : ٣٥٠/٢

(٥٨٤) ينظر : البحر المحيط : ٥٣٠/٣

(٥٨٥) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢٢٢/١ ، أنوار التنزيل : ٣٥٠/٢ ، البرهان في علوم القرآن : ٢٢٢/١

(٥٨٦) ينظر : إحياء النحو : ٦٧–٧٠ ، مدرسة الكوفة : ٨٧

(٥٨٧) مجمع البيان : ٢١٩/٧

(٥٨٨) مجمع البيان : ٣٥٩/٤

(٥٨٩) ينظر : زاد المسير : ١١٧/٣

أول ، ويجعل (أكابر) مفعولا ثانيا عندنا هو المعنى الصحيح ، كما قال : ﴿ أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا/ الإسراء: من الآية١٦(، أي : كثرناهم .))[٥٩٠].

واعترض الرازي على منكري هذا القول من جانبين[٥٩١] :

أحدهما : أننا لو لم نحمل الآية الكريمة على التقديم والتأخير لاحتجنا إلى تقدير مفعول ثان فيها ، وعدم التقدير أولى من التقدير .

والآخر : لو أضفنا (أكابر) إلى (مجرميها) ، لكان ذلك من إضافة الصفة إلى الموصوف ، وهذا لا يجوزه البصريون .

واختار هذا القول أيضا : ابن عطية[٥٩٢] ، والقرطبي[٥٩٣] .

وذهب النحويون والمفسرون مذاهب أخر ، فقد أجاز أبو البقاء العكبري أن يكون (مجرميها) بدلا من (أكابر)[٥٩٤]، وتابعه في هذا البيضاوي[٥٩٥].

وأنكر أبو حيان أن يكون (مجرميها) بدلا من (أكابر) ، أو مفعولا ، وعده خطأ وذهولا عن قاعدة نحوية ؛ لأن أفعل التفضيل يلزم إفراده وتذكيره إذا كان بـ(من) ظاهرة أو مقدرة ، أو مضافا إلى نكرة سواء كان لمفرد مذكر أو لغيره ، فإن طابق ما هو له تأنيثا وجمعا وتثنية لزمه أحد الأمرين : إما الألف واللام ، أو الإضافة إلى معرفة ، و(أكابر) في التخريجين باق على الجمعية ، وهو غير معرف بـ(أل) ، ولا مضاف إلى معرفة ، وذلك لا يجوز[٥٩٦].

أما أبو حيان نفسه فاختار أن يكون (أكابر مجرميها) المفعول الأول ، و(في كل قرية) المفعول الثاني ، و(أكابر) على هذا الرأي مضاف إلى (مجرميها)[٥٩٧]، وتابعه فيه الأزهري[٥٩٨].

وقول أبي حيان قريب من مذهب النسفي ، بخلاف أن (مجرميها) بدل من (أكابر)[٥٩٩]، وتابعه فيه أبو السعود[٦٠٠].

---

(٥٩٠) مشكل إعراب القرآن : ٢٦٨/١

(٥٩١) ينظر : مفاتيح الغيب : ١٧٤/١٣

(٥٩٢) ينظر : البحر المحيط : ٢١٥/٤

(٥٩٣) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٧٩/٧

(٥٩٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢٦٠/١

(٥٩٥) ينظر : أنوار التنزيل : ٤٤٩/٢

(٥٩٦) ينظر : البحر المحيط : ٢١٥/٤ ، روح المعاني : ١٩/٨

(٥٩٧) ينظر : البحر المحيط : ٢١٥/٤

(٥٩٨) ينظر : شرح التصريح : ١٠٢/٢

(٥٩٩) ينظر : مدارك التنزيل : ٣٤٤/١

وأجاز البيضاوي تعدي الفعل (جعل) إلى مفعول واحد ، على أن يكون المراد بالجعل : التمكين بمعنى : الإقرار في المكان والإسكان ، ومفعوله (أكابر مجرميها) بالإضافة[٦٠١].

واختار قوم أن يكون المفعول الثاني محذوفا ، تقديره (فساقا) ، فيكون التقدير : (وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها فساقا ليمكروا فيها) ، وهو قول ضعيف جدا لا يحمل عليه القرآن[٦٠٢].

وذهب آخرون إلى حذف المضاف للعلم به ، أي : أكابر الناس ، أو أكابر أهل القرية ، ولا يخفى ضعف هذا القول[٦٠٣].

واختار الزمخشري أن يكون الظرف لغوا ، و(أكابر) أول المفعولين مضافا إلى (مجرميها) ، وقوله (ليمكروا) المفعول الثاني[٦٠٤]، واستحسنه الآلوسي[٦٠٥]، وأنكره أبو السعود ؛ لأن المعنى الذي يؤديه غير مشهود التحقق عند الناس ، لذلك لا يصح أن تصرف الإشارة عن سياق النظم الكريم وتوجه إليه[٦٠٦].

ومن مواضعه الأخر أيضا قوله تعالى :) وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْساً فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ / البقرة:٧٢ (.

فقوله تعالى :) وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْساً (ورد مؤخرا في التلاوة عن الأمر بذبح البقرة، والمعنى يقتضي تقدمه عليه ؛ لأن أصل القصة : أن رجلا موسرا قتله بنو عمه ليرثوه ، وطرحوه على باب بلدة ثم جاءوا يطالبون بديته ، فأمرهم الله تعالى أن يذبحوا بقرة ويضربوه ببعضها ليحيا فيخبرهم بقاتله[٦٠٧].

فدعا هذا الأمر الطبرسي إلى تأويل النص القرآني ذاكرا قولين :

أحدهما : التقديم والتأخير : إذ يقول : (( ) وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْساً (، ذكر فيها وجهان، أحدهما : أنه متقدم في المعنى على الآيات المتقدمة في اللفظ ، فعلى هذا يكون تأويله :)

---

(٦٠٠) ينظر : إرشاد العقل السليم : ١٨١/٣

(٦٠١) ينظر : أنوار التنزيل : ٤٤٩/٢ ، روح المعاني : ١٩/٨

(٦٠٢) ينظر : البحر المحيط : ٢١٥/٤

(٦٠٣) ينظر : روح المعاني : ١٩/٨

(٦٠٤) ينظر : الكشاف : ٤٩/٢

(٦٠٥) ينظر : روح المعاني : ١٩/٨

(٦٠٦) ينظر : إرشاد العقل السليم : ١٨١/٣

(٦٠٧) ينظر : مدارك التنزيل : ٤٩/١

وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْساً فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا فسألتم موسى فقال لكم :) إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً / البقرة: من الآية٦٧ (، فقدم المؤخر ، وأخر المقدم ، ونحو ذا كثير في القرآن والشعر ، قال سبحانه :) الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجَا قَيِّماً ٢- (، تقديره : أنزل على عبده الكتاب قيما ، ولم يجعل له عوجا ، وقال الشاعر :

إن الفرزدق صخرة ملمومة طالت فليس ينالها الأوعالا

أي : طالت الأوعال .))[٦٠٨].

وقد سبق الطبرسي إلى القول بالتقديم والتأخير الطوسي ، معللا ذلك بأنهم ((إنما أمروا بذبح البقرة بعد تدارئهم في أمر المقتول .))[٦٠٩]، واستحسنه أيضا ابن الجوزي[٦١٠]، والقرطبي[٦١١].

واختار النحويون مذاهب أخر في النص القرآني ، منها :

١-ذهب الواحدي إلى أن ذبح البقرة كان لأجل إحياء القتيل ، إلا أن ترتيب التلاوة ورد لمعنى دقيق فيها ، فالاختلاف في القاتل كان قبل ذبح البقرة وإنما أخر في الكلام لأنه سبحانه لما قال :) إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً / البقرة: من الآية٦٧ (، علم المخاطبون أن البقرة لا تذبح إلا للدلالة على قاتل خفيت عينه ، فلما استقر علم هذا في نفوسهم أتبع بقوله :) وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْساً فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا البقرة: من الآية٧٢ (على جهة التوكيد لا أنه عرفهم الاختلاف في القاتل بعد أن دلهم على ذبح البقرة))[٦١٢].

واستحسن هذا القول الرازي مشيرا إلى أن كل من ذهب إلى أن هذه القصة يجب أن تكون متقدمة في التلاوة فقد أخطأ ؛ ((لأن هذه القصة في نفسها يجب أن تكون متقدمة على الأولى في الوجود ، فأما التقدم في الذكر فغير واجب ؛ لأنه تارة يقدم ذكر السبب على ذكر الحكم ، وأخرى على العكس من ذلك .))[٦١٣].

---

(٦٠٨) مجمع البيان : ١٣٧/١

(٦٠٩) التبيان في تفسير القرآن : ٣٠٣/١

(٦١٠) ينظر : زاد المسير : ١٠٠/١

(٦١١) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٤٥٥/١

(٦١٢) ينظر : الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : ١١١/١ ، البرهان في علوم القرآن : ٢٧٦/٣

(٦١٣) فتح القدير : ١٠٠/١

وعرض النسفي رأيا يرى فيه أن الترتيب في الآيات ورد للدلالة على كمال سوء حال اليهود بتعديد جناياتهم المتنوعة ، وتثنية التقريع عليهم بكل نوع على حدة، فهاتان القصتان وإن كانتا متصلتين ، فتستقل كل واحدة منهما بنوع من التقريع ، فقوله تعالى :) وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً البقرة: من الآية٦٧ (، لتقريعهم على الاستهزاء ، وترك المسارعة إلى الامتثال ، وما يتبع ذلك ، وقوله تعالى :) وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْساً فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا / البقرة: من الآية٧٢(للتقريع على قتل النفس المحرمة ، وما يتبعه من الأمور العظيمة ، وإنما قدم قصة الأمر بذبح البقرة على ذكر القتيل ؛ لأنه لو عمل على عكسه لكانت قصة واحدة ، ولفات الغرض الذي هو تثنية التقريع ، ولظن أن المجموع تقريع واحد[٦١٤].

واستحسن قوله أبو السعود[٦١٥].

وخالف أبو حيان المفسرين ؛ لكونه يرى أن ترتيب الآيات جاء على حسب تلاوتها ، ولا شيء يضطرنا إلى اعتقاد قتل القتيل على الأمر بذبح البقرة ، لأن الله تعالى أمرهم بذبح البقرة فذبحوها وهم لا يعلمون بما له تعالى من السر ، ثم وقع بعد ذلك أمر القتيل ، فأظهر لهم ما كان أخفاه عنهم من الحكمة ، بقوله :) اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا /البقرة: من الآية٧٣(، ((فيكون الأمر بالذبح متقدما على النزول والتلاوة ، متأخرا في الوجود ، ويكون قتل القتيل متأخرا في النزول والتلاوة ، متقدما في الوجود .))[٦١٦].

وبعد عرض هذه الآراء في النص القرآني يظهر لنا بوضوح أن القول بالتقديم والتأخير الذي اختاره الطبرسي قول ضعيف ؛ لما يسببه من تفكيك في النص القرآني ، وإعادة ترتيبه ، فضلا عن أن كل رأي من هذه الآراء كشف لنا عن معنى ، لولا ترتيب الآيات على ما هي عليه لما توصلنا إليه .

وأقول : إذا تعددت الآراء في النص القرآني لحمله على الظاهر من دون إخلال بمعناه ، بل بإضافة معنى آخر يظهر إعجاز القرآن ، فهي أولى للأخذ بها ؛ لأن تراكيب القرآن الكريم دالة على إعجازه ، فكل لفظ فيه وضع وضعا فنيا دقيق ليؤدي التركيب بأكمله معنى معينا ، علما أن أي تغيير في مواضع الألفاظ يؤدي إلى تغيير في المعنى المراد من النص القرآني .

وللطبرسي مواضع أخر في التنزيل قال فيها بالتقديم والتأخير[٦١٧].

---

(٦١٤) ينظر : مدارك التنزيل : ٥٢/١

(٦١٥) ينظر : إرشاد العقل السليم : ٢١٤/٤

(٦١٦) البحر المحيط : ٢٥٨/١

(٦١٧) ينظر : مجمع البيان : ٣٤٢/٤ ، ٣٥٢ ، ٧٨/٥ ، ٢٧٥/٨ ، ٣٩٠ ، ١٨٥/٩ ، ٢٣٤ ، وغيرها من المواضع.

وفي ختام هذا الفصل يبدو لنا جليا التزام الطبرسي بآراء النحويين : بصريين وكوفيين ، فقد قال بالحذف في أشكاله كافة ، وكذلك الزيادة والنيابة ، وباقي الأساليب التي استعان بها لتأويل النصوص المخالفة لقواعدهم .

وعلى الرغم من وجود توجيهات بعيدة عن التكلف تحمل النصوص على ظاهرها وتؤدي معاني مقبولة سائغة ، لاسيما في أسلوب التقديم والتأخير ، والحذف ، والتعلق ، إلا أن الطبرسي لم يستحسنها ذاهبا إلى آراء لا تخلو من التكلف كونها لا تراعي إلا جانب الإعراب .

وقد لاحظنا مراعاته المعنى في نصوص قليلة تمثلت اغلبها في مبحث أسلوب الحمل على المعنى .

ومن مزايا الطبرسي في التأويل انه لا يتعصب للرأي البصري أو الكوفي ، بل يستحسن ما يراه مناسبا لمعنى النص القرآني ، لذلك وافق البصريين في مسائل، والكوفيين في مسائل أخر ، لكنه اغلب الأحيان يميل إلى الآراء البصرية .

الفصل الثاني (أسباب التأويل النحوي عند الطبرسي)

رأينا في الفصل الأول أن الطبرسي قد اكتفى في أغلب الأحيان بتقدير بعض الألفاظ في النصوص القرآنية ، أو القول بزيادتها ، أو حملها على التقديم والتأخير ، إلى غيرها من أساليب التأويل ، دون ذكر السبب الذي ألجأه إلى هذا التأويل أو ذاك، أما في هذا الفصل فقد ارتأيت أن أجمع فيه النصوص القرآنية التي ألزم الطبرسي فيها نفسه بذكر السبب أو الأسباب التي دعته إلى تلك التأويلات ، وكانت هذه الأسباب على قسمين :

القسم الأول : أسباب نحوية : والغاية منها عنده المحافظة على القواعد النحوية التي فرضت على النحويين حمل النصوص القرآنية عليها ، فنجد الطبرسي يذكر النص المشكل ثم يعقبه بذكر السبب المانع من حمله على الظاهر ، ومن ثم يعرض وجوها عدة هدفها التوفيق بين النص وتلك القواعد .

القسم الثاني : أسباب عقائدية : وهذا النوع من الأسباب يلتجئ إليه الطبرسي في تعليله لتأويل عدد من النصوص القرآنية ؛ لأن ظاهرها يوهم بوقوع القبيح من الله تعالى ، أو ينسب إليه أفعالا أو صفات لا تليق إلا بمخلوقاته تنزه الله تعالى عن ذلك كله ، أو قد توهم هذه النصوص بوقوع المعصية من الأنبياء (عليهم السلام)، وهذا الأمر لا تقبله أغلب الفرق الإسلامية ، مما اضطر الطبرسي إلى تأويل هذه النصوص ذاكرا الأسباب العقائدية المانعة من حملها على الظاهر ثم يتلو ذلك وجوها عدة في توجيه النص هدفها التوفيق بين ظاهر النص القرآني والعقيدة الإسلامية .

المبحث الأول: الأسباب النحوية

تعددت عند الطبرسي الأسباب النحوية المانعة من حمل النص على ظاهره ، ومن تلك الأسباب :

أولا : وقوع الجملة الماضوية حالا :

تعد هذه المسألة من مسائل الخلاف بين نحويي البصرة والكوفة ، إذ منع البصريون وقوع الماضي حالا مجردا من (قد) ؛ لعدم دلالته على الحال ، فإن اقترنت به (قد) جاز ذلك لكونها تقربه من الحال[١].

وبناء على ذلك ذهبوا إلى تقديرها في النصوص القرآنية التي لم ترد فيها (قد) ظاهرة .

أما الكوفيون فأجازوا وقوع الماضي حالا ، سواء اقترن بـ(قد) أو لم يقترن ، رافضين بذلك تقديرات البصريين ، وتأويلاتهم البعيدة[٢].

وعلى الرغم من وقوع الجملة الماضوية حالا في مواضع عدة من التنزيل[٣]، اختار الطبرسي مذهب البصريين ذاهبا إلى تقدير (قد) في تلك النصوص .

ومن هذه النصوص قوله تعالى :) إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلاً / النساء:٩٠ (.

فقوله ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ (جملة ماضوية في موضع الحال للضمير المتصل في قوله تعالى :) جَاءُوكُمْ(، لكنها لم تقترن بـ(قد) ، فذهب الطبرسي إلى تقديرها ذاكرا السبب الذي ألجأه إلى ذلك ، إذ يقول : ((و) حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ (في موضع نصب على الحال ، و(قد) مضمرة معه ؛ لأن الفعل الماضي لا يكون حالا حتى يكون معه (قد) إما مضمرة أو مظهرة ، فإن (قد) تقرب الماضي من الحال ، فتقديره : أو جاؤوكم قد حصرت صدورهم ، كما قالوا : جاء فلان ذهب عقله ، أي قد ذهب عقله .))[٤].

يظهر لنا من خلال هذا النص أن الطبرسي لم يكتف بتقدير الحرف (قد) مع الجملة الماضوية الواقعة حالا ، بل ذهب معللا سبب ذلك التقدير، وهو تقريبها زمن الفعل الماضي ليصح أن يكون حالا ، وبهذا القول أضفى الطبرسي صفة الاتساق على النص القرآني والقاعدة النحوية .

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ٦٦/٢ ، الإيضاح في شرح المفصل : ٢٣٥/٢-٢٣٦ ، الفوائد الضيائية : ٣٩٣/١-٣٩٤

(٢) ينظر : سر صناعة الإعراب : ٦٤٢/٢ ، المفصل في علم العربية : ٩٢ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٩٣/١-٢٩٤ ، الجنى الداني : ٢٧١

(٣) ينظر : (البقرة –٢٨ ، آل عمران –١٦٨ ، الأنعام –١٠٠ ، يوسف –٢٧ ، النمل –١٤)

(٤) مجمع البيان : ٨٨/٣

وقد سبقه الفراء إلى تقدير (قد)[٥]، ووافقه الزجاج[٦]، وجمهور البصريين[٧]، واختاره الواحدي[٨]، واستدل عليه الزمخشري بقراءة (حصرة صدورهم)[٩]، فـ(حصرة) اسم في موضع الحال من المضمر المرفوع في (جاؤوكم)[١٠].

واستحسنه : القرطبي[١١]، والبيضاوي[١٢]، والنسفي[١٣]، وأبو السعود[١٤].

أما الكوفيون[١٥] – غير الفراء - ، ووافقهم الأخفش[١٦]، فذهبوا إلى جواز وقوع الجملة الماضوية حالا دون (قد) ، وبهذا القول يحمل النص على ظاهره ، وهو الأظهر فيه .

واستحسنه أبو حيان مستدلا على صحته بكثرة ما جاء في التنزيل ، وتأويل هذا الكثير ضعيف جدا ؛ لأن المقاييس تبنى على وجود الكثرة[١٧].

وتابعه المرادي[١٨]، والثعالبي (ت٨٧٥ هـ)[١٩]،

وبهذا القول يرد مذهب البصريين ومن تابعهم ؛ لأن عدم التقدير أولى من التقدير .

وذهب عدد من النحويين إلى أن جملة (حصرت صدورهم) ليست حالا وإنما لها مواضع أخر في الآية الكريمة ، منها :

---

(٥) ينظر : معاني القرآن : ٢٨٢/١

(٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٩٥/٢

(٧) ينظر : معاني الحروف : ٩٨–٩٩، مشكل إعراب القرآن : ٢٠٥/١ ، المفصل في علم العربية : ٩٢ ، شرح الرضي على الكافية : ٨٣/٢ ، همع الهوامع : ٤٩٥/٢

(٨) ينظر : الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : ٢٨٠/١

(٩) وهي قراءة يعقوب : ينظر : مختصر في شواذ القراءات : ٢٨

(١٠) ينظر : الكشاف : ٥٤٧/١

(١١) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٣٠٩/٥

(١٢) ينظر : أنوار التنزيل : ٢٣٣/٢

(١٣) ينظر : مدارك التنزيل : ٢٣٩/١

(١٤) ينظر : إرشاد العقل السليم : ٢١٤/٢

(١٥) ينظر : الإنصاف : ٢٥٢/١ م (٣٢) ، شرح الرضي على الكافية : ٨٣/٢

(١٦) ينظر : معاني القرآن : ٢٤٤/١

(١٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣٦٤/٢ ، همع الهوامع : ٢٥٣/٢

(١٨) ينظر : الجنى الداني : ٢٧١

(١٩) ينظر : الجواهر الحسان في تفسير القرآن : ٢٧٥/٢

١. أن تكون جملة دعائية ، كما يقال : (لعن الله الكافرين) ، وبهذا تكون جملة لا محل لها من الإعراب ، وهو اختيار المبرد[٢٠]، وأجازه مكي بن أبي طالب[٢١]، واستحسنه ابن هشام[٢٢].

وأنكره أبو علي الفارسي ؛ لفساد المعنى ، كونه لا يدعى عليهم أن تحصر صدورهم عن قتال قومهم[٢٣]، ولا حجة له في ذلك ؛ لأن المراد بالدعاء عليهم أن يسلبوا أهلية القتال حتى لا يستطيعوا قتال المسلمين فيكون تعجيزا لهم ، ولا يقاتلوا قومهم فيكون تحقيرا لهم[٢٤].

٢. أجاز الزجاج[٢٥] أن يكون قوله :) حَصِرَتْ صُدُورُهُم (في موضع نصب صفة لموصوف محذوف ، فكأنه قيل : أو جاؤوكم قوما حصرت صدورهم ، فلما حذف الموصوف نابت الصفة عنه ، وتابعه فيه الرازي[٢٦].
وعلى هذا التأويل يكون قوله (قوما) المحذوف حالا موطئة[٢٧] .

٣. ذهب قوم إلى أن قوله :) حَصِرَتْ صُدُورُهُم (خبر بعد خبر ، فكأنه قال : (أو جاؤوكم) ثم أخبر بعد فقال :) حَصِرَتْ صُدُورُهُم ([٢٨]، وعلى هذا الرأي يكون قوله) حَصِرَتْ صُدُورُهُم (بدلا من (جاؤوكم)[٢٩].

٤.عرض النحاس قولا في توجيه الآية يكون فيه قوله :) حَصِرَتْ صُدُورُهُم (في موضع جر صفة لـ(قوم)[٣٠]، وبهذا يكون ما بينهما صفة أيضا ، وجملة (جاؤوكم) معترضة[٣١].

---

(٢٠) ينظر : المقتضب : ١٢٤/٤

(٢١) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢٠٥/١

(٢٢) ينظر : مغني اللبيب : ٥٣٧/٢

(٢٣) ينظر : مغني اللبيب : ٥٣٧/٢

(٢٤) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٣١٠/٥ ، مغني اللبيب : ٥٣٧/٢

(٢٥) ينظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ٢٩٠/١

(٢٦) ينظر : مفاتيح الغيب : ٢٢٤/١٠

(٢٧) ينظر : ظاهرة التأويل في إعراب القرآن : ١٦٥

(٢٨) ينظر : مفاتيح الغيب : ٢٢٤/١٠

(٢٩) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٩٥/٢-٩٦

(٣٠) ينظر : إعراب القرآن : ٤٤٣/١

وأجازه مكي بن أبي طالب[٣٢]، والعكبري[٣٣].

٥. ((وقيل :) حَصِرَتْ صُدُورُهُم (لفظه ماض والمعنى على المضارعة ، أي : جاؤوكم تحصر صدورهم ؛ لأن الحصر كان موجودا وقت مجيئهم ، فحقه أن يعبر عنه بفعل الحال .))[٣٤].

ولا يخلو هذا القول من البعد ؛ لأنه بالإمكان أن يكون وقت نزول الآية الكريمة بعد أن) حَصِرَتْ صُدُورُهُم فوردت الآية الكريمة لتخبر الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ، والمؤمنين بحال القوم لما جاؤوهم ، وبذلك يكون الفعل على أصل وضعه من الدلالة على الزمن الماضي .

٦.نسب أبو حيان قولا إلى الجرجاني يكون فيه تقدير الآية الكريمة : إن جاؤوكم حصرت صدورهم ، ثم حذفت (إن) ، وبهذا القول تكون جملة) حَصِرَتْ صُدُورُهُم(جملة جواب الشرط[٣٥].

ومن النصوص الأخر أيضا التي قدر فيها الطبرسي (قد) مع الجملة الماضوية الواقعة حالا ، قوله تعالى :) كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ / البقرة:٢٨(.

فقوله :) وَكُنْتُمْ أَمْوَا (جملة ماضوية في محل نصب على الحال من الضمير المرفوع في قوله : تَكْفُرُونَ (، إلا أنها لم تقترن بـ(قد) ، وهذا مخالف لمذهب البصريين الذي اختاره الطبرسي ، فذهب إلى تقديرها في النص القرآني بقوله : ((ومعنى كُنْتُمْ(: وقد كنتم ، والواو واو الحال ، وإضمار (قد) في الكلام جائز إذا كان في الكلام دليل عليه ، ومثله قوله تعالى :) أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ / النساء: من الآية٩٠(وهي جملة في موضع الحال ،.....، وإنما

---

(٣١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١٨٩/١

(٣٢) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢٠٥/١

(٣٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١٨٩/١

(٣٤) اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٩٤/١

(٣٥) ينظر : البحر المحيط : ٢١٧/٣

وجب إظهار (قد) في مثل هذا وتقديرها ؛ لأن الماضي لا يكون حالا ، و (قد) إنما يكون لتقريب العهد ، ولتقريب الحال ، فبدخوله يصلح أن يكون الماضي حالا .))[٣٦].

فالطبرسي في هذا النص – كما في سابقه - لم يكتف بتقدير (قد) بل ذهب معللا سبب ذلك التقدير ، وقد تابع في ذلك الفراء الذي لا يجوز وقوع الماضي حالا إلا و(قد) معه ظاهرة أو مضمرة[٣٧]، ووافقه على ذلك الزجاج مجوزا حذف (قد) إن دل عليه الدليل[٣٨]، وتابعه في ذلك جمهور البصريين[٣٩].

واستحسنه من المفسرين : الطوسي[٤٠]، والقرطبي[٤١]، والنسفي[٤٢].

أما الكوفيون[٤٣] – غير الفراء - ، ووافقهم الأخفش[٤٤]، فقد حملوا النص على ظاهره ، كونهم يجوزون وقوع الماضي حالا سواء اقترن بـ(قد) أو لم يقترن ، وتابعهم من المفسرين أبو حيان[٤٥].

والذي أراه من بين ما تقدم من آراء أن مذهب الكوفيين هو الأرجح لسببين:

أحدهما : أن النحويين والمفسرين اتفقوا على أن عدم التقدير أولى من التقدير ، وبهذا يكون مذهب الكوفيين أولى من مذهب البصريين ومن تابعهم ؛ لأنهم حملوا النصوص القرآنية على ظاهرها ، ولم يجتلبوا لها ألفاظا لا تقتضيها إلا الصناعة النحوية .

والآخر : كثرة النصوص القرآنية التي وردت فيها الجملة الماضوية حالا دون الاقتران بـ(قد)[٤٦]، يكفي وحده دليلا على صحة مذهب الكوفيين ، ولو أخذنا بمذهب البصريين – كما قال أبو حيان - ، وتأولنا هذه الكثرة من النصوص لكان هذا خلافا لما قرره النحويون ، لأن المقاييس تبنى على وجود الكثرة[٤٧].

---

(٣٦) مجمع البيان : ٧٠/١

(٣٧) ينظر : معاني القرآن : ٢٤/١

(٣٨) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٧٤/١

(٣٩) ينظر : إعراب القرآن – النحاس : ١٥٦/١ ، التبيان في إعراب القرآن : ٢٧/١

(٤٠) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : ١٢٢/١

(٤١) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٢٤٩/١

(٤٢) ينظر : مدارك التنزيل : ٣٥/١

(٤٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٨٣/٢

(٤٤) ينظر : معاني القرآن : ٥٤/١

(٤٥) ينظر : البحر المحيط : ١٣٠/١

(٤٦) ينظر : ص من الرسالة

(٤٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣٦٤/٢

وبناء على هذا اقترح أحد الباحثين المحدثين تغيير القاعدة البصرية من عدم جواز مجيء الجملة الماضوية حالا إلا مع (قد) ظاهرة أو مضمرة ، إلى جواز مجيئها حالا سواء سبقت بـ(قد) وهو الكثير ، أو لم تسبق وهو القليل[٤٨].

ثانيا : من أحكام الأدوات ذات الصدارة في الكلام

من المعلوم أن في النحو العربي قسما من الأدوات له الصدارة في الكلام ، ومن هذه الأدوات الحروف المشبهة بالفعل ، وأدوات الاستفهام ، و(لا) العاملة عمل (إن) ، ولام القسم ، ولام الابتداء ، وغيرها من الأدوات[٤٩].

وقد اختص هذا القسم بأحكام عدة ذكر الطبرسي بعضها متأولا النصوص القرآنية التي وردت مخالفة لتلك الأحكام ، ومن هذه الأحكام :

أ. لا يعمل ما بعدها فيما قبلها :

قرر النحويون أن من أحكام الأدوات التي لها الصدارة في الكلام أن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها[٥٠]، وقد ورد العديد من النصوص القرآنية يظهر فيها عمل ما بعد هذه الأدوات فيما قبلها ، فاستعان الطبرسي بالتأويل للتوفيق بين هذه النصوص وقواعد النحويين .

ومن تلك النصوص التي تأولها قوله تعالى :) وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا / مريم:٦٦(.

فظاهر الآية يقتضي أن يكون قوله :) لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا (عاملا في الظرف (إذا) ، وهذا لا يجوزه النحويون ؛ لاقتران الجواب بلام الابتداء ، وهذه لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لأن لها صدر الكلام[٥١]، فتأول الطبرسي النص بقوله : ((العامل في قوله :) أَإِذَا مَا مِتُّ (مضمر دل عليه قوله :) لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا (، والتقدير : أئذا ما مت بعثت ، ولا يجوز أن يعمل فيه) أُخْرَجُ (؛ لأن ما بعد اللام لا يعمل فيما قبله ، كما أن ما بعد (أن) كذلك ، وما بعد الاستفهام ، وحرف النفي .))[٥٢].

---

(٤٨) ينظر : نظرية النحو القرآني : ١٢٣

(٤٩) ينظر : الأصول في النحو : ٢٤٣/٢-٢٤٥ ، مغني اللبيب : /٢٢٨-٢٢٩

(٥٠) ينظر : مغني اللبيب : ١٣٤/١ ، شرح ابن عقيل : ١٣٦/٢

(٥١) ينظر : اللامات – الزجاجي : ١٥٧ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ٢١٨/١ ، شرح جمل الزجاجي : ٤٨٢/١

(٥٢) مجمع البيان : ٥٢٢/٦

فلم يكتف الطبرسي بتقدير الفعل في النص القرآني ، بل ذهب معللا سبب ذلك التقدير ، وهو كون اللام من أدوات الصدارة فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وهو بهذا التقدير تجنب الاصطدام بقواعد النحويين .

واختار هذا القول : الزمخشري(٥٣)، والعكبري(٥٤)، والبيضاوي(٥٥)، والشوكاني(٥٦).

وذهب ابن الحاجب إلى أن الشرط هو العامل في الظرف (إذا) مستدلا عليه بأن الجواب) لَسَوْفَ أُخْرَجُ (لو كان عاملا في الظرف لكان المعنى : لسوف أخرج وقت الموت ، فكان ينبغي أن يكون الإخراج والموت في وقت واحد(٥٧).

وأنكر الرضي قوله مستدلا عليه بأن المعطوف مع واو العطف محذوف في الآية الكريمة لقيام القرينة ، فكأن التقدير : أئذا ما مت وصرت رميما أبعث ، أي : مع اجتماع الأمرين(٥٨)، وبهذا القول يستقيم المعنى ويكون الجواب عاملا في الظرف ، ويؤيده قوله تعالى :) قَالُوا أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ / المؤمنون:٨٢ (، ومثله كثير في القرآن الكريم .

وعد ابن هشام اللام في قوله :) لَسَوْفَ أُخْرَجُ (لام القسم ، وجوز عمل (أخرج) في الظرف (إذا) لتوسع العرب في الظروف(٥٩).

ومن النصوص الأخر التي تأولها الطبرسي قوله تعالى :) يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَحْجُورًا / الفرقان:٢٢(.

فالظرف (يوم) لا بد من تعلقه بفعل ، و ما يشبهه ، أو مؤول بما يشبهه ، أو ما يشير إلى معناه(٦٠)، وظاهر الآية يقتضي تعلقه إما بقوله :) يَرَوْنَ (أو بقوله : (لا

---

(٥٣) ينظر : الكشاف : ٣١/٣

(٥٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١١٥/٢

(٥٥) ينظر : أنوار التنزيل : ٢٦/٤

(٥٦) ينظر : فتح القدير : ٣٤٣/٣

(٥٧) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٧٦/٣

(٥٨) ينظر : المصدر نفسه : ٢٧٦/٣

(٥٩) ينظر : مغني اللبيب : ٥٩٠/٢-٥٩١

(٦٠) ينظر : شرح الأشموني : ٣٠٣/٢

بُشْرَى) ، وكلاهما لا يجوزه النحويون ، فتأول الطبرسي النص بقوله : ((يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ ، العامل في (يوم) معنى قوله) لا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ (، فإنه يدل على (يحزنون) ، و(يومئذ) توكيد لـ (يوم يرون) ، ولا يجوز أن يكون (يوم يرون) منصوبا بـ (لا بشرى) ؛ لأن ما يتصل بـ(لا) لا يعمل فيما قبلها .))[٦١].

فالطبرسي بهذا النص أشار إلى امتناع عمل قوله (بشرى) بالظرف ؛ لكونه من صلة (لا) النافية للجنس ، وهذه الأداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ؛ لأن حقها صدر الكلام[٦٢].

ولم يكن ما أشار إليه الطبرسي السبب الوحيد في امتناع عمل (بشرى) بالظرف ، بل أضاف النحويون سببا آخر ، وهو كون (بشرى) مصدرا ، والمصدر لا يعمل فيه ما قبله[٦٣].

أما امتناع عمل قوله (يرون) في الظرف فذلك لكونه مضافا إليه ، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف[٦٤]، فحمل الطبرسي النص على المعنى جاعلا الظرف معمولا لفعل مضمر دل عليه قوله (لا بشرى) وهو (يحزنون) .

والقول بدلالة (بشرى) على الفعل العامل في الظرف مذهب الزجاج ، لكن الفعل عنده (يمنعون) ، فكأن المعنى : يمنعون البشارة يوم يرون الملائكة[٦٥]، وتابعه في هذا القول النحاس[٦٦]، ومكي بن أبي طالب[٦٧]، واختاره من المفسرين : الزمخشري[٦٨]، وابن الجوزي[٦٩].

وأنكره أبو السعود من جانب المعنى ؛ لأن هذا التقدير يؤدي إلى تهوين الخطب في مقام التهويل ، لأن ((منع البشرى وفقدانها مشعران بأن هناك بشرى يمنعونها أو

---

(٦١) مجمع البيان : ١٦٦/٧

(٦٢) ينظر : إعراب القرآن – النحاس : ٦٤٣/٢ ، مغني اللبيب : ٥٤١/٢

(٦٣) ينظر : أسرار العربية : ١٥٤/١ ، مغني اللبيب : ٥٤١/٢

(٦٤) ينظر : مغني اللبيب : ١١٥/١

(٦٥) ينظر : زاد المسير : ٨٢/٦

(٦٦) ينظر : إعراب القرآن : ٦٣٤/٢

(٦٧) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٥٢١/٢

(٦٨) ينظر : الكشاف : ٢٧٣/٣

(٦٩) ينظر : زاد المسير : ٨٢/٦

يفقدونها ، وأين هذا من نفيها بالكلية))[٧٠]، لذلك اختار أن يكون (لا يبشر) هو العامل في الظرف[٧١].

ونقل عن الزجاج أن (يوم) منصوب على المفعولية بفعل مضمر تقديره (اذكر) ، فيكون التقدير : اذكر يوم يرون الملائكة[٧٢]، وأجازه النحاس[٧٣]، واختاره من المفسرين : النسفي[٧٤]، وأبو حيان[٧٥]، والشوكاني[٧٦].

ومن النصوص الأخر عند الطبرسي قوله تعالى :) وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَإِذَا كُنَّا تُرَاباً وَآبَاؤُنَا أَإِنَّا لَمُخْرَجُونَ / النمل:٦٧(.

فظاهر الآية يقتضي تعلق الظرف (إذا) بقوله (لمخرجون) ، وهذا لا يجوزه النحويون لأسباب عدة ، اكتفى الطبرسي بذكر أحدها بقوله : ((العامل في (إذا) معنى (مخرجون) ؛ لأن ما بعد (أن) لا يعمل فيما قبل (أن) ، والتقدير : أئذا كنا ترابا أخرجنا .))[٧٧].

فحمل الطبرسي النص على المعنى لدلالة (مخرجون) على الفعل العامل في الظرف (إذا) ، مشيرا إلى امتناع عمل (مخرجون) بالظرف ؛ لكونه مسبوقا بالأداة (أن) التي لها صدر الكلام ، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها .

على أن هناك أسبابا أخر منعت من عمل (مخرجون) في الظرف (إذا) ، وهي الأدوات التي سبقت قوله (مخرجون) ، أي : همزة الاستفهام ، ولام الابتداء ، فضلا عن الأداة (أن) التي ذكرها الطبرسي ، وواحدة من هذه الأدوات تكفي لامتناع عمل (مخرجون) في الظرف (إذا) ؛ لأن لها حق الصدارة في الكلام .

وقد استحسن الزمخشري[٧٨]، والبيضاوي[٧٩]، وأبو حيان[٨٠]، تقدير فعل في النص القرآني ، واختار أبو السعود أن يكون التقدير : أنخرج أو نبعث إذا كنا ترابا[٨١]، وتابعه في هذا القول الشوكاني[٨٢].

---

(٧٠) إرشاد العقل السليم : ٢١١/٦

(٧١) ينظر : المصدر نفسه : ٢١١/٦

(٧٢) ينظر : زاد المسير : ٨٢/٦

(٧٣) ينظر : إعراب القرآن : ٤٦٣/٢

(٧٤) ينظر : مدارك التنزيل : ١٦٥/٣

(٧٥) ينظر : البحر المحيط : ٤٩٢/٦

(٧٦) ينظر : فتح القدير : ٦٦/٤

(٧٧) مجمع البيان : ٢٣١/٧

(٧٨) ينظر : الكشاف : ٣٧٠/٣

ب. لا يعمل في الاستفهام ما قبله

قرر النحويون أن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ؛ لأن حقه صدر الكلام ، ((وحقيقة القول في ذلك أن الاستفهام معنى وما قبله معنى آخر ، فلو عمل فيه ما قبله لدخل بعض المعاني في بعض .))[٨٣]، وبهذا لا يؤثر في إعراب الاستفهام ما قبله ، فلا يقع فاعلا ، ولا مفعولا ، ولا تدخل عليه (أن) ولا أخواتها ، ولا غير ذلك مما يؤثر في حالتها الإعرابية[٨٤].

وكان الطبرسي من بين المفسرين الذين تابعوا النحويين في المحافظة على هذه القاعدة ، إذ تأول عددا من نصوص القرآن لكي لا يكون ما قبل الاستفهام عاملا فيه ، ويمكن أن نلاحظ ذلك عند تأويله قوله تعالى :) أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ أَفَلَا يَسْمَعُونَ / السجدة:٢٦ .

فظاهر النص يقتضي أن يكون اسم الاستفهام (كم) فاعلا للفعل (يهد) ، وهذا الأمر لا يجوزه النحويون ؛ لأن (كم) أبدا تلزم الصدر ، أما الاستفهامية فأمرها بين ، لأن الاستفهام له صدر الكلام ، وأما الخبرية فلزمت الصدر حملا على (رب) ؛ لأن (رب) يلزم الصدر[٨٥].

ولكي يتجنب الطبرسي الاصطدام بقواعد النحويين تأول النص القرآني بقوله: ((فاعل (يهد) مضمر يدل عليه (كم أهلكنا) ، وتقديره : أو لم يهد لهم إهلاكنا من أهلكنا من القرون الخالية ، ولا يجوز أن يكون فاعله (كم أهلكنا) ؛ لأن ما قبل (كم) لا يجوز أن يعمل فيه إلا حروف الإضافة ؛ لأن (كم) على تقدير الاستفهام الذي له صدر الكلام ، فهو في محل نصب ؛ لأنه مفعول (أهلك) .))[٨٦].

---

(٧٩) ينظر : أنوار التنزيل : ٢٧٦/٤

(٨٠) ينظر : البحر المحيط : ٩٤/٧

(٨١) ينظر : إرشاد العقل السليم : ٢٩٧/٦

(٨٢) ينظر : فتح القدير : ١٤٩/٤

(٨٣) إعراب القرآن – النحاس : ٥٠٦/٢

(٨٤) ينظر : الخصائص : ١٩٩/١ ، شرح جمل الزجاجي : ٤٢٥/٢-٤٢٦

(٨٥) ينظر : أسرار العربية : ١٩٦ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ٣١٤/١ ، شرح جمل الزجاجي : ٥٠/٢

(٨٦) مجمع البيان : ٣٣٣/٨-٣٣٤

فلجأ الطبرسي إلى تقدير الفاعل في النص مستدلا عليه بقوله تعالى :) كم أهلكنا (، وتابعه في هذا البيضاوي[٨٧].

ولم يكن ما ذهب إليه الطبرسي القول الوحيد في النص القرآني بل ذهب النحويون والمفسرون مذاهب أخر ، منها :

١. أن تحمل الآية على ظاهرها ، ويكون اسم الاستفهام فاعلا للفعل (يهد) ، وهذا المذهب ينقض قول النحويين : إن (كم) لها صدر الكلام فلا يعمل فيها ما قبلها ، وهو اختيار الفراء[٨٨]، ونقله ابن عصفور عن الأخفش الذي استدل عليه بأن (كم) لا تلزم صدر الكلام ؛ لكونها بمعنى (كثير) ، ((وهو لا يلزم الصدر لأنك إذا قلت : كم غلام ملكت ؟! فمعناه : كثير من الغلمان ملكت ، و(كثير) لا يلزم الصدر ، فكذلك ما في معناه .))[٨٩].

٢. أن يكون قوله (كم أهلكنا) جملة في موضع رفع فاعلا للفعل (يهد) ، وبهذا يحمل النص على ظاهره دون حاجة إلى التأويل ، وهو ما أجازه الفراء[٩٠]، واستحسنه الزمخشري مشيرا إلى أن (كم) لا تقع فاعلة ، فلا يقال : جاءني كم رجل ، وإنما الفاعل ما دل عليه (كم أهلكنا) ، فيكون التقدير : أو لم يهد لهم كثرة إهلاكنا القرون ، أو هذا الكلام كما هو بمضمونه ومعناه[٩١].

وأنكره ابن هشام ؛ لأنه لا يجوز وقوع الفاعل جملة ، و(كم) في الآية الكريمة مفعول لقوله (أهلكنا) ، والجملة مفعول لـ(يهد)[٩٢].

٣. نسب إلى المبرد قول ، يكون الفاعل فيه : المصدر الذي دل عليه الفعل (يهد)، فيكون التقدير : أو لم يهد لهم الهدى كم أهلكنا[٩٣].

٤. نقل القول النحاس[٩٤]، ومكي بن أبي طالب[٩٥] قولا عن قوم يكون الفاعل فيه لفظ الجلالة (الله) ، فيكون التقدير : أو لم يهد لهم الله كم أهلكنا ، واستحسنه : أبو حيان[٩٦]، وأبو السعود[٩٧].

---

(٨٧) ينظر : أنوار التنزيل : ٧٦/٤

(٨٨) ينظر : معاني القرآن : ٣٣٣/٢

(٨٩) شرح جمل الزجاجي : ٥٠/٢ ، وينظر : مغني اللبيب : ٥٨٩/٢

(٩٠) ينظر : معاني القرآن : ٣٣٣/٢

(٩١) ينظر : الكشاف : ٥١٦/٣

(٩٢) ينظر : مغني اللبيب : ٥٨٩/٢

(٩٣) ينظر : إعراب القرآن –النحاس : ٦١٦/٢ ، مشكل إعراب القرآن : ٥٧٠/٢ ، الجامع لأحكام القرآن : ١١٠/١٤

(٩٤) ينظر : إعراب القرآن : ٦١٦/٢

(٩٥) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٥٧٠/٢

٥. وذهب غيرهم إلى أن الفاعل هو (الرسول) ، فيكون التقدير : أو لم يهد لهم الرسول كم أهلكنا[٩٨].

وأرى أن أفضل الأقوال في توجيه النص القرآني ما أجازه الفراء واختاره الزمخشري ، وهو كون قوله : (كم أهلكنا) جملة في موضع رفع فاعلا للفعل (يهد) ، ولا حجة لابن هشام في اعتراضه ؛ لأن من النحويين من أجاز وقوع الجملة في مقام الفاعل ، لأنها في الحقيقة مؤولة بالاسم الذي تضمنته ، كما في النص القرآني[٩٩].

ومن النصوص الأخر عند الطبرسي قوله تعالى :) إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَانْتَصَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ / الشعراء:٢٢٧ (.

فظاهر اللفظ يقتضي أن يكون قوله (سيعلم) عاملا في الاستفهام (أي) ، وهذا مخالف لقواعد النحويين ؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام فلا يعمل فيه ما قبله[١٠٠]، فتأول الطبرسي النص بقوله : ((انتصب قوله (أي منقلب) لأنه صفة مصدر محذوف ، وتقديره : وسيعلم الذين ظلموا انقلابا أي انقلاب ينقلبون ، ولا يجوز أن يكون معمول (سيعلم) ؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، وإنما يعمل فيه ما بعده ، والعلة في ذلك الاستخبار قبل الخبر ، ورتبة الاستخبار التقديم ، فلا يجوز أن يعمل فيه الخبر ؛ لأن الخبر بعده ، وذلك أنه موضوع على أنه جواب مستخبر))[١٠١].

فلم يكتف الطبرسي بذكر الفعل العامل في الاستفهام ، بل ذهب معللا ذلك الاختيار ، وهو أن حق الاستفهام الصدارة في الكلام ؛ لأن رتبة الاستخبار قبل رتبة الخبر ، وأضاف مكي بن أبي طالب إلى ذلك : أن الخبر لا يعمل في الاستفهام؛ لأنهما مختلفان[١٠٢].

وسبق الطبرسي إلى هذا القول النحاس[١٠٣]، وتابعه القرطبي[١٠٤].

---

(٩٦) ينظر : البحر المحيط : ٢٠٥/٧

(٩٧) ينظر : إرشاد العقل السليم : ٨٧/٧

(٩٨) ينظر : أنوار التنزيل : ٧٦/٤

(٩٩) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٩٠/١

(١٠٠) ينظر : شرح شذور الذهب : ١٦٢ ، شرح التصريح : ٣٧٢/١-٣٧٣

(١٠١) مجمع البيان : ٢٠٧/٧

(١٠٢) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٥٣٠/٢

(١٠٣) ينظر : إعراب القرآن : ٥٠٦/٢

(١٠٤) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٥٤/١٣

أما أظهر الأقوال في توجيه النص ، فهو ما أجازه أبو حيان ، وهو أن يكون قوله : (سيعلم) عاملا في (أي منقلب) ؛ لأن (أي) في الآية الكريمة خرجت من الاستفهام إلى الوصف ، فتجردت عن أحكامه ، على أنه لم ينكر قول النحويين من عمل (ينقلبون) في الاستفهام[١٠٥].

ومن المواضع الأخر عند الطبرسي أيضا قوله تعالى :) وَسَكَنتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ الْأَمْثَالَ / إبراهيم:٤٥(.

فقد أشكل على الطبرسي فاعل الفعل (تبين) ؛ لأن ظاهر اللفظ يقتضي أن يكون (كيف) هو الفاعل ، وهذا الأمر ممتنع عند النحويين ؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، فتأول الطبرسي النص بقوله : (( ) وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِم (، ولا يكون الفاعل (كيف) ؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، ولأن (كيف) لا يخبر عنه وإنما يخبر به ، و(كيف) هنا منصوب بقوله (فعلنا) .))[١٠٦].

فاختار الطبرسي أن يكون العامل في الاستفهام ما بعده ، حفاظا على قواعد النحويين ، وتابعه في هذا القول العكبري[١٠٧]، وأبو حيان[١٠٨].

وذهب الرضي إلى قول حسن في توجيه النص القرآني تكون فيه جملة (كيف فعلنا) فاعلا للفعل (تبين) ؛ لأنها في الحقيقة مؤولة بالاسم الذي تضمنته[١٠٩] .

ثالثاً : الاشتغال

وهو : ((أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو ما جرى مجراه يعمل في ضميره أو في سببه ، ولو لم يعمل فيهما لعمل في الاسم الأول أو في ضميره))[١١٠].

وقد اختلف النحويون الكوفيون والبصريون في هذا الباب من أبواب النحو ، فذهب إمام البصريين سيبويه إلى إضمار فعل في مثل قولنا : زيدا ضربته ، إذ يقول : ((وإنما نصبته على إضمار فعل ، هذا يفسره ، كأنك قلت : ضربت زيدا ضربته ، إلا أنهم

---

(١٠٥) ينظر : البحر المحيط : ٤٩/٧-٥٠

(١٠٦) مجمع البيان : ٣٢٠/٦

(١٠٧) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٧٠/٢

(١٠٨) ينظر : البحر المحيط : ٤٣٦/٥

(١٠٩) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٩٠/١

(١١٠) شرح جمل الزجاجي : ٣٦١/١ ، وينظر : المقرب : ٩٤ ، شرح ابن الناظم : ٩٦ ، شرح الرضي على الكافية : ٣٩٨/١ ، همع الهوامع : ١٠٢/٣

لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره ، فالاسم هاهنا مبني على هذا المضمر .))[١١١].

وتابع جمهور البصريين[١١٢] سيبويه في هذا القول ، واحتجوا لمذهبهم بأن هذا الاسم وإن كان الفعل بعده واقعا عليه من جهة المعنى ، فإنه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ ، لأمور عدة ، منها :

١. أن الفعل قد اشتغل عن الاسم بضميره ، فاستوفى ما يقتضيه من التعدي ، فلم يجز أن يتعدى إلى الاسم ؛ لأن هذا الفعل إنما يتعدى إلى مفعول واحد لا إلى مفعولين ، ولما لم يجز أن يعمل فيه أضمر له فعل من جنسه ، وجعل هذا الظاهر تفسيرا له[١١٣].

٢. أن في الفعل الذي ظهر دلالة على المضمر الناصب ، واستغني بالظاهر عنه[١١٤]، ولا يجوز إظهاره ؛ لأنه عوض عنه ، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه[١١٥].

٣. لو لم نقدر فعلا لتعدى الفعل (مرّ) بنفسه في نحو قولهم : زيدا مررت به ، وتعدي الفعل الواحد إلى الضمير والظاهر لا يجوز[١١٦].

وأنكر ابن مضاء مذهب البصريين لتمسكهم بنظرية العامل لاسيما في باب الاشتغال ، إذ يقول : ((ويا ليت شعري ما الذي يضمرونه في قولهم : أزيدا مررت بغلامه ؟ وقد يقول القائل منا : ولا يتحصل له ما يضمر ، والقول تام مفهوم ، ولا يدعو إلى هذا التكلف إلا وضع : كل منصوب فلا بد له من ناصب .))[١١٧].

أما الكوفيون فذهبوا إلى أن الاسم المشغول عنه منصوب بالفعل المشغول نفسه ، وهم في ذلك على رأيين :

أحدهما : مذهب الكسائي ، إذ يرى : أن الاسم المشغول عنه مفعول به للفعل التالي ، والضمير المتصل بالفعل ملغى[١١٨].

والآخر : مذهب الفراء وجمهور الكوفيين : وهو أن الاسم المشغول عنه منصوب بالفعل المشغول عنه ، فالفعل على رأيهم عامل في الاسم وضميره في آن واحد[١١٩] ،

---

(١١١) الكتاب : ٨١/١

(١١٢) ينظر : الإنصاف : ٨٢/١ م (١٢)

(١١٣) ينظر : شرح المفصل : ٣٠/٢ ، اللمحة البدرية : ٣٨٤/١

(١١٤) ينظر : الإنصاف : ٨٢/١ م (١٢)

(١١٥) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٤٠٩/٢ ، اللمحة البدرية : ٣٨٥/١

(١١٦) ينظر : اللمحة البدرية : ٣٨٤/١-٣٨٥

(١١٧) ينظر : الرد على النحاة : ٨٩

(١١٨) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٩٨/١

وإنما جاز عند الكوفيين أن يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في الفعل وفي ضميره معا في حالة واحدة ؛ لأن الضمير في المعنى هو الظاهر ، فتكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم تأكيد إيقاع الفعل عليه[١٢٠].

وقد وردت في القرآن الكريم آيات عدة تدخل في باب الاشتغال ، تأولها نحويو البصرة وتابعهم في ذلك الطبرسي والعديد من المفسرين ، ومن هذه النصوص قوله تعالى :) ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِمْ بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا فَآتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ / الحديد:٢٧(.

فلا يجوز أن يكون قوله (ابْتَدَعُوهَا) عاملا في)وَرَهْبَانِيَّةً (؛ لكونه متعديا إلى مفعول واحد وقد استوفاه ، وبعد أن ذكر الطبرسي المانع من حمل النص القرآني على ظاهره تأوله ليستقيم والقاعدة النحوية ، إذ يقول : (() ورَهْبَانِيَّة (منصوب بفعل مضمر يفسره) ابْتَدَعُوهَا (، والتقدير : ابتدعوا رهبانية ابتدعوها))[١٢١].

وسبقه إلى هذا القول أبو إسحاق الزجاج ، إذ يرى أن انتصاب (وَرَهْبَانِيَّةً) في الاختيار وسعة الكلام بفعل مضمر ليطابق الفعل الذي تصدر به الكلام[١٢٢] ، وتابعه في ذلك جمهور البصريين[١٢٣].

واختاره أغلب المفسرين ، أمثال : البغوي[١٢٤]، والزمخشري[١٢٥]، وابن الجوزي[١٢٦]، وأجازه : القرطبي[١٢٧]، والبيضاوي[١٢٨]، والنسفي[١٢٩].

---

(١١٩) ينظر : معاني القرآن : ٩٥/٢ ، شرح جمل الزجاجي : ٤٠٩/٢ ، الإنصاف : ٨٢/١ م (١٢) ، شرح المفصل : ٣٠/٢ ، اللمحة البدرية : ٣٨٤/٢

(١٢٠) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٩٩/١

(١٢١) مجمع البيان : ٢٤٢/٩

(١٢٢) ينظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ٣٧٨/١

(١٢٣) ينظر : إعراب القرآن – النحاس : ٣٦٨/٣ ، مغني اللبيب : ٥٧٧/٢

(١٢٤) ينظر : معالم التنزيل : ٣٠٠/٤

(١٢٥) ينظر : الكشاف : ٣٨٤/٤

(١٢٦) ينظر : زاد المسير : ١٧٦/٨

واستحسنه الشوكاني[١٣٠]، والآلوسي[١٣١].

وأنكره عدد من النحويين ؛ لأن من شروط الاسم المشغول عنه أن يكون صالحا للابتداء به ، بأن لا يكون نكرة غير مختصة ، و(وَرَهْبَانِيَّةً) نكرة لا مسوغ لها من مسوغات الابتداء ، فلا يصح أن تكون الآية الكريمة من باب الاشتغال ، وإنما يكون قوله (وَرَهْبَانِيَّةً) معطوفا على ما قبله ، فيكون داخلا في (الجعل) ، أما جملة (ابتدعوها) فهي صفة لـ(وَرَهْبَانِيَّةً)[١٣٢]، ويكون المعنى على قولهم : أن الله تعالى أعطاهم إياها فغيروا وابتدعوا فيها .

ورد الآلوسي اعتراضهم بأننا لو سلمنا بهذا الشرط فـ (وَرَهْبَانِيَّةً) موصوف معنى بما يؤخذ من تنوين التعظيم ، كما قيل في قولهم : (شر أهر ذا ناب)[١٣٣].

وحمل ابن هشام (وَرَهْبَانِيَّةً) على العطف على ما قبلها ، ولكن بتقدير مضاف ، فكأن المعنى : وجعلنا في قلوبهم رأفة ورحمة وحب رهبانية مبتدعة لهم[١٣٤]، وتابعه فيه الآلوسي[١٣٥].

وأرى أن مذهب الكوفيين أرجح في توجيه النص القرآني ؛ لأن معناه يقتضي وقوع الفعل (ابتدعوها) على قوله (رهبانية) ، وإنما قدمت (الرهبانية) لحظوتها بشيء من الاهتمام .

ومن النصوص الأخر التي تأولها الطبرسي قوله تعالى :) يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ / البقرة:٤٠(.

---

(١٢٧) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٢٦٣/١٧

(١٢٨) ينظر : أنوار التنزيل : ٣٠٥/٥

(١٢٩) ينظر : مدارك التنزيل : ٢٢١/٤

(١٣٠) ينظر : فتح القدير : ١٧٨/٥

(١٣١) ينظر : روح المعاني : ١٩٠/٢٧

(١٣٢) ينظر : شرح ابن عقيل : ٥١٦/١ ، البحر المحيط : ٢٢٨/٨ ، مغني اللبيب : ٥٧٧/٢

(١٣٣) ينظر : روح المعاني : ١٩٠/٢٧

(١٣٤) ينظر : مغني اللبيب : ٥٧٧/٢

(١٣٥) ينظر : روح المعاني : ١٩٠/٢٧

فنحويو البصرة لا يجوزون أن يكون الضمير المنفصل في النص القرآني معمولا للفعل (فارهبون) ؛ لكونه متعديا إلى مفعول واحد وقد استوفاه ، وهو الياء المحذوفة التي دلت عليها كسرة النون ، فتأول الطبرسي النص ليتفق معهم ، إذ يقول : ((و(إياي) ضمير منصوب ، ولا يجوز أن يكون منصوبا بقوله
(فارهبون) ؛ لأنه مشغول ، كما لا يجوز أن يقال : إن (زيدا) في قولك : زيدا فاضربه ، منصوب باضربه ، لكنه يكون منصوبا بفعل يدل عليه ما هو مذكور في اللفظ ، وتقديره : وإياي ارهبوا فارهبون ، ولا يظهر ذلك ؛ لأنه استغني عنه بما يفسره وإن صح تقديره .))[١٣٦].

وسبق الطبرسي إلى هذا التقدير الزجاج[١٣٧]، واختاره أيضا النحاس ، ذاهبا إلى أن إضمار الفعل في الأمر والنهي والنفي والاستفهام هو الاختيار[١٣٨]، واستحسنه جمهور البصريين[١٣٩].

واختاره من المفسرين : الطوسي[١٤٠]، والقرطبي[١٤١]، واستحسنه : النسفي[١٤٢]، وأبو حيان[١٤٣].

واختار الكوفيون حمل النص على ظاهره دون اجتلاب ألفاظ لا تقتضيها إلا الصناعة النحوية ، فالضمير المنفصل هو المفعول ، واتصل الفعل بضمير آخر ليكسبه شيئا من التخصيص وزيادة في البيان[١٤٤].

رابعا: أدوات تقتضي الفعل

قرر النحويون أن ((في العربية أدوات لا يليها إلا جمل فعلية ؛ لأنها لا تستعمل إلا في سياق فعلي ينبني على أساس من التجدد والحدوث ، وفيها أدوات لا يليها إلا جمل اسمية ، ولا تستعمل إلا في سياق ينبني على أساس من الدوام والثبوت ، فالشرط سياق فعلي ، والتحضيض كذلك ، وكذلك الاستفهام في أغلب استعمالاته ، ولهذا لا يلي أدوات

---

(١٣٦) مجمع البيان : ٩٣/١

(١٣٧) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٩٠/١

(١٣٨) ينظر : إعراب القرآن : ١٦٧/١

(١٣٩) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٩٠/١ ، التبيان في إعراب القرآن : ٣٣/١

(١٤٠) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : ١٨٠/١

(١٤١) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٣٣٣/١

(١٤٢) ينظر : مدارك التنزيل : ٤٠/١

(١٤٣) ينظر : البحر المحيط : ١٧٥/١

(١٤٤) ينظر : إحياء النحو : ١٥٣-١٥٤ ، في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٧٢

الشرط والتحضيض إلا جمل فعلية ، وكذلك يلي أدوات الاستفهام في أكثر استعمالاتها جمل فعلية .))[١٤٥].

وقد خصص هذا المطلب بأدوات الشرط ، وهي تقتضي الفعل ؛ لأننا نعلق وجود غيرها على وجودها ، والأسماء ثابتة موجودة ، ولا يصح تعليق وجود شيء على وجودها ، ولذلك لا يلي حرف الشرط إلا الفعل[١٤٦]، لكن عددا من نصوص القرآن ، وفصيح كلام العرب خالف ظاهرها قاعدة النحويين ، إذ ورد الاسم بعد أدوات الشرط ، مما اضطرهم إلى تأويلها ، وتابعهم في ذلك الطبرسي ، وغيره من المفسرين .

ومن هذه النصوص التي تأولها قوله تعالى :) قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذاً لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنفَاقِ وَكَانَ الْإِنسَانُ قَتُوراً / الإسراء:١٠٠(.

فحق (لو) أن يتلوها فعل ، لكنَ ما ورد في النص القرآني مخالف لذلك ، فتأوله الطبرسي ، إذ يقول : ((وقوله :) لَوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ (، (أنتم) : مرفوع بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر الذي هو قوله : (تملكون) ؛ لأن (لو) يقع بها الشيء لوقوع غيره فلا يليها إلا الفعل ، وإذا وليها اسم عمل فيه فعل مضمر ، قال :

لو غيركم علق الزبير بحبله أدى الجوار إلى بني العوام

[١٤٧]))

وبهذا القول اتفق الطبرسي مع جمهور البصريين على إضمار فعل بعد (لو) ؛ لأنها تشبه حروف المجازاة فلا يليها إلا الفعل[١٤٨].

إلا أن عددا من البصريين حمل النصوص التي ورد فيها الاسم بعد الأداة (لو) على الضرورة[١٤٩]، وتابعه في ذلك ابن عصفور ذاكرا شواهد شعرية ونثرية عديدة ، حاملا إياها على الضرورة[١٥٠].

والظاهر أن ذلك لا يختص بالضرورة والنادر بل هو وارد في فصيح كلام العرب ، ويدل عليه وروده في القرآن الكريم .

---

(١٤٥) في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٦٩

(١٤٦) ينظر : الكتاب : ٢٦٩/١ ، شرح المفصل : ٩/٩ ، شرح الرضي على الكافية : ١٧٥/١ ، ارتشاف الضرب : ١٨١/٣

(١٤٧) مجمع البيان : ٤٤٢/٦

(١٤٨) ينظر : الكتاب : ١٢١/٣ ، إعراب القرآن – النحاس : ٢٦١/٢ ، مشكل إعراب القرآن : ٤٣٥/١

(١٤٩) ينظر : ارتشاف الضرب : ٥٧٢/٢

(١٥٠) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٤٤٠/٢

وأجاز الرضي ورود الاسم بعد الأداة (لو) بشرط : مجيء فعل بعد الاسم التالي للأداة (لو)[١٥١].

ولم يكن الطبرسي المفسر الوحيد الذي اختار مذهب البصريين ، بل ذهب إليه أيضا : الطوسي[١٥٢]، وابن عطية[١٥٣]، والرازي[١٥٤]، والشوكاني[١٥٥].

وأجاز ابن الحاجب أن يكون الضمير (أنتم) في الآية الكريمة تأكيدا للضمير المرفوع في قوله : (تملكون) المحذوف[١٥٦].

ونقل أبو حيان[١٥٧]، وابن هشام[١٥٨] قولا في تأويل النص القرآني يكون المحذوف فيه (كان) الناقصة ، فكأن التقدير : لو كنتم تملكون ، فحذفت (كان) دون اسمها ، واستحسنه أبو حيان ؛ لأن حذفها بعد (لو) معهود في كلام العرب[١٥٩].

وذهب آخرون إلى أن التقدير : لو كنتم أنتم تملكون ، فحذفت (كان) واسمها وبقي التأكيد[١٦٠].

أما أظهر الأقوال في توجيه النص القرآني فأن يكون الضمير (أنتم) مبتدأ ، وما بعده خبرا له ، وبهذا يحمل النص على ظاهره ، وهو ما أجازه عدد من النحويين[١٦١]، ويؤيده كثرة الشواهد من فصيح كلام العرب ، ومنها ما استدل به الطبرسي[١٦٢]، وقول الآخر[١٦٣] :

أخلاي لو غير الحمام أصابكم عتبت ولكن ما على الموت

---

(١٥١) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٩٧/٤ ، ارتشاف الضرب : ٥٧٢/٢ ، همع الهوامع : ٤٧٢/٢

(١٥٢) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : ٦ / ٥٢٥

(١٥٣) ينظر : البحر المحيط : ٨٤/٦

(١٥٤) ينظر : مفاتيح الغيب : ٦٢/٢١-٦٣

(١٥٥) ينظر : فتح القدير : ٢٦١/٣

(١٥٦) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٢٥٨/٢

(١٥٧) ينظر : البحر المحيط : ٨٤/٦

(١٥٨) ينظر : مغني اللبيب : ٦٣٢/٢

(١٥٩) ينظر : البحر المحيط : ٨٤/٦

(١٦٠) ينظر : مغني اللبيب : ٦٣٢/٢

(١٦١) ينظر : همع الهوامع : ٤٧٢/٢-٤٧٣

(١٦٢) ينظر : ص من هذه الرسالة

(١٦٣) البيت للغطمش الظبي ، ينظر : ديوان الحماسة : ٣٦٩/١

وقول أبي الطيب[١٦٤] :

ولو قلم ألقيت في شق رأسه

وأما في النثر فقولهم : (لو ذات سوار لطمتني)[١٦٥] ، وقول عمر بن الخطاب : (لو غيرك قالها يا أبا عبيدة)[١٦٦]، فضلا عن الآية الكريمة :) قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنفَاقِ وَكَانَ الْإِنسَانُ قَتُورًا / الإسراء:١٠٠(، التي تكفي وحدها شاهدا على جواز مجيء الاسم بعد الأداة (لو) .

ومن المواضع الأخر عند الطبرسي قوله تعالى :) إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ / التكوير:١(.

فـ (إذا) بمنزلة حروف المجازاة لا يليها إلا الفعل ظاهرا أو مقدرا ، وهو مذهب سيبويه[١٦٧] وجمهور البصريين[١٦٨]، وتابعهم في ذلك الطبرسي متأولا النص بقوله : ((ارتفعت (الشمس) بفعل مضمر تقديره : إذا كورت الشمس كورت ، ولا يجوز إظهاره لأن ما بعده يفسره ، وإنما احتيج إلى إضمار فعل ؛ لأن في (إذا) معنى الشرط ، والشرط يقتضي الفعل .))[١٦٩].

فلم يكتف الطبرسي تقدير الفعل في النص القرآني ، بل ذهب معللا ذلك التقدير ، وهو اقتضاء الأداة (إذا) الفعل دون الاسم ، وقد سبقه إلى هذا الزجاج[١٧٠]، والنحاس[١٧١]، وتابعهما مكي بن أبي طالب الذي علل إضماره الفعل ؛ بأن (إذا) فيها معنى المجازاة فهي بالفعل أولى ، فالفعل مضمر بعدها وهو الرافع للاسم وهو كثير في القرآن[١٧٢].

---

(١٦٤) صدر بيت ، وعجزه : من السقم ما غيرت من خط كاتب ، ينظر : الديوان : ٢٧٦/١

(١٦٥) مجمع الأمثال : ١٧٤/٢ ، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال : ٣٨١

(١٦٦) ينظر : الجنى الداني : ٢٩٠ ، همع الهوامع : ٤٧٢/٢

(١٦٧) ينظر : الكتاب : ١١٩/٣

(١٦٨) ينظر :إعراب القرآن – النحاس : ٦٣٢/٣ ، مشكل إعراب القرآن : ١٠٧/١ ، فتح القدير : ٣٨٨/٥

(١٦٩) مجمع البيان : ٤٤٣/١٠

(١٧٠) ينظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ٣٧/١

(١٧١) ينظر : إعراب القرآن : ٦٣٢/٣

(١٧٢) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١٠٧/١

واختاره من المفسرين : الزمخشري[١٧٣]، والبيضاوي الذي يرى أن ارتفاع (الشمس) بفعل يفسره ما بعدها أولى ؛ لأن (إذا) الشرطية تطلب الفعل[١٧٤]. واختاره أيضا : النسفي[١٧٥]، وأبو السعود[١٧٦]، والشوكاني[١٧٧].

أما الكوفيون فكان لهم توجيهان في النص القرآني :

أحدهما : أن (الشمس) نائب فاعل للفعل المذكور على التقديم والتأخير[١٧٨]، واستدلوا على جوازه بقول الزباء[١٧٩] :

ما للجمال مشيها وئيدا أجندلا يحملن أم حديدا

فيمن رفع (مشيها) كونها فاعلا لـ(وئيدا) .

واستحسنه جماعة من الأصوليين ، وردوا قول جمهور البصريين في اسمية الجملة التي تقدم فاعلها ؛ لأن الجملة الاسمية عندهم تمتاز عن الفعلية بشيئين[١٨٠] :

١. أنها ذات ركنين ، كل منهما عمدة في الركنية هما : الموضوع والمحمول ، والفعلية ذات ركن واحد هو (الحدث) ، أما الآخر فهو متعلق بالحدث .

٢. أن الجملة الاسمية تتضمن حكما باتحاد الموضوع والمحمول- المبتدأ والخبر -في الخارج واتصافه به ، فجملة : زيد أخوك ، تحكي عن واقع خارجي واحد يصدق عليه الطرفان ، فزيد هو أخوك ، وأخوك هو زيد .

أما الجملة الفعلية فليس فيها هذا الحكم باتحاد الفاعل مع الفعل خارجا ، وإنما تحكي عن وقوع حدث منسوب إلى محدث .

واختاره من الباحثين المحدثين الدكتور مهدي المخزومي ، إذ يرى أن تقدم الاسم على الفعل لا يخرج الجملة عن فعليتها ، ((فإذا دخلت أدوات الشرط وجدت مجالها الفعلي قائما لم يحل دونه تقدم الفاعل ، فكان الكلام طبيعيا ، ولم يحس الدارس بشيء من النبو فيه ، ولا بأن أدوات الشرط وقعت في غير سياقها الملائم لها .))[١٨١].

---

(١٧٣) ينظر : الكشاف : ٥٦٤/٤-٥٦٥

(١٧٤) ينظر : أنوار التنزيل : ٤٥٦/٥

(١٧٥) ينظر : مدارك التنزيل : ٣١٩/٤

(١٧٦) ينظر : إرشاد العقل السليم : ١١٤/٩

(١٧٧) ينظر : فتح القدير : ٣٣٨/٥

(١٧٨) ينظر : الإنصاف : ٦١٥/٢ م (٨٥) ، مغني اللبيب : ٥٨١/٢-٥٨٢

(١٧٩) ينظر : مغني اللبيب : ٥٨١/٢-٥٨٢

(١٨٠) ينظر : البحث النحوي عند الأصوليين : ٢٤٩-٢٥٠

(١٨١) في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢١٨

ويرى المخزومي أن اضطراب النحويين في الآية وأمثالها يرجع إلى تخبطهم في تحديد الجمل الاسمية والفعلية ، ((ولو كان تحديدهم الاسمية والفعلية قائما على أساس من ملاحظة واعية للفرق بين طبيعتي الجملتين لكان عملهم أجدى ولكفوا أنفسهم والنصوص المدروسة عناء ما تكلفوه من تأويل وتخريج .))[١٨٢].

أما الآخر : فأن تكون (الشمس) مبتدأ ، وما بعدها خبرا لها ، ووافقهم في هذا الأخفش[١٨٣]، مشترطا كون الخبر فعلا[١٨٤]، وأجازه أيضا ابن جني مستدلا عليه بقول ضيغم الأسدي :

إذا هو لم يخفني في ابن عمي وإن لم ألقه الرجل الظلوم

فقد وافق الأخفش على أن الضمير (هو) مبتدأ ، وما بعده خبر له ، وذهب إلى فساد كونه فاعلا لفعل محذوف ؛ لأن ذلك المضمر لا دليل عليه ولا تفسير له ، وما كانت هذه سبيله لم يجز إضماره[١٨٥]، وأيده عدد من النحويين[١٨٦] بقول الشاعر[١٨٧]:

إذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع[١٨٨]

واختاره من الباحثين المحدثين الدكتور فاضل السامرائي ، إذ يرى أن الأخذ بقول الأخفش أولى ، إذ يمكن أن يقال : إن (إذا) تدخل على فعل ، أو على اسم بعده فعل[١٨٩].

وأنكر أبو البركات الأنباري قول الأخفش والكوفيين ، معللا ذلك ((بأن حرف الشرط يقتضي الفعل ويختص به دون غيره ، ولهذا كان عاملا فيه ، وإذا كان مقتضيا للفعل ولا بد له منه بطل تقدير الابتداء .))[١٩٠]، ووافقه في اعتراضه على الكوفيين

---

(١٨٢) ينظر المصدر نفسه : ٢١٨

(١٨٣) ينظر : البحر المحيط : ٤٣٢/٨ ، الجنى الداني : ٣٦٠ ، مغني اللبيب : ٩٣/١ ، روح المعاني : ٥٠/٣٠

(١٨٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٧٥/١

(١٨٥) ينظر : الخصائص : ١٠٤/١

(١٨٦) ينظر : الجنى الداني : ٣٦٠

(١٨٧) البيت للفرزدق ، ينظر : شرح ديوان الفرزدق : ٥١٤/٢

(١٨٨) المذرع : من كانت أمه عربية ، وأبوه غير عربي ، ينظر : لسان العرب : ٩٣/٨ (ذرع)

(١٨٩) ينظر : الجملة العربية تأليفها وأقسامها : ٩٨

(١٩٠) الإنصاف : ٦٢٠/٢ ، م (٨٥)

عباس حسن من الباحثين المحدثين واصفا إياهم بالمتسرعين حين اعترضوا على تقدير فعل في الآية الكريمة[١٩١].

ومن بين ما تقدم من آراء أرى أن أظهرها في توجيه النصوص القرآنية مذهب الكوفيين والأخفش ، وذلك أن عدم التقدير أولى من التقدير ، والأخذ بمذهبهم لا يضطرنا إلى تقدير فعل مضمر يفسره المذكور وفي ذلك من العناء الشيء الكثير، فضلا عن كثرة النصوص التي ورد فيها الاسم بعد (إذا) سواء في التنزيل ، أو في فصيح كلام العرب ، وقد جمع أحد الباحثين المحدثين هذه الشواهد التي تؤيد مذهب الكوفيين والأخفش[١٩٢].

وبناء على هذه الكثرة لاسيما القرآنية منها - إذ بلغت أكثر من عشرين آية - اقترح الدكتور أحمد مكي الأنصاري تعديل قاعدة النحويين من وجوب إضافة (إذا) الشرطية إلى الجملة الفعلية فقط ، إلى جواز إضافتها إلى الفعلية قليلا ، والاسمية كثيرا[١٩٣].

خامساً : من أحكام المبتدأ والخبر

للمبتدأ والخبر أحكام عدة ، ذكر الطبرسي بعضها أثناء توجيهه لعدد من النصوص القرآنية المخالفة لها ، متأولا إياها لتتفق وقواعد النحويين ، ومن هذه الأحكام :

١. إذا وقع الخبر جملة فإما أن يكون نفس المبتدأ في المعنى أو يكون فيه ذكر يرجع إلى المبتدأ .

بعد أن قسم النحويون خبر المبتدأ على ثلاثة أقسام ، وهي : المفرد ، والجملة، وشبه الجملة ، ذهبوا إلى أن الخبر إذا كان جملة فإما أن يكون نفس المبتدأ في المعنى ، أو يكون فيه ذكر يرجع إليه ، وهو الرابط بينهما ، وهو على أنواع[١٩٤]:

٢. إما أن يكون ضميرا يرجع إلى المبتدأ ، نحو : زيد قام أبوه ، أو مقدرا ، نحو : السمن منوان بدرهم ، والتقدير : منوان منه بدرهم .

٣. أو يكون إشارة إلى المبتدأ ، مثل قوله تعالى :) وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ / الأعراف: من الآية٦ (، في قراءة من رفع (اللباس)[١٩٥].

---

(١٩١) ينظر : النحو الوافي : ٤/٤٤٦-٤٤٧

(١٩٢) ينظر : ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم : ٣٧١/٣٧٤

(١٩٣) ينظر : نظرية النحو القرآني : ١١٤

(١٩٤) ينظر : المفصل في علم العربية : ٤٤ ، شرح ابن عقيل : ١/٢٠٢-٢٠٤ ، أوضح المسالك : ١/١٩٧-١٩٩

(١٩٥) وهي قراءة ابن كثير ، وعاصم ، وأبي عمرو، وحمزة ،ينظر : السبعة في القراءات : ٢٨٠ ، الحجة في القراءات السبع : ١٥٤

٤. أو يكون تكرار المبتدأ بلفظه ، مثل قوله تعالى :) الْحَاقَّةُ،مَا الْحَاقَّةُ / الحاقة : ١-٢ (،

وقوله :) الْقَارِعَةُ،مَا الْقَارِعَةُ / القارعة:١-٢ (.

٥. أو يكون عموما يدخل تحته المبتدأ ، نحو : زيد نعم الرجل .

وإنما وجب ذلك ليرتبط الكلام الثاني بالأول ، ولو لم يكن فيه ذكر للأول لم يكن أولى به من غيره ، فتبطل فائدة الخبر[١٩٦].

أما النصوص القرآنية المخالفة لذلك فتأولها الطبرسي متابعا النحويين ؛ لتتفق والقواعد النحوية ، ومن هذه النصوص قوله تعالى :) وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ / البقرة:٢٣٤(.

فقوله : (الذين) رفع بالابتداء ، و (يتوفون منكم) في صلة (الذين) ، و (يذرون أزواجا) عطف عليه ، وقوله (يتربصن) ظاهر الآية أنه خبر (الذين)، وهذا لا يجوزه النحويون ؛ لأن الخبر في النص القرآني ليس عين المبتدأ ، فالذين توفوا : الأزواج من الرجال ، و (يتربصن) خطاب للنساء ، وليس في الخبر ذكر يرجع إلى المبتدأ ، مما اضطر الطبرسي إلى تأويل النص بقوله : ((وإذا كان المبتدأ لا يخلو من أن يكون هو هو ، أو يكون له فيه ذكر ، فلا يجوز أن يكون هذا الظاهر على الذي هو عليه ؛ لخلوه من ضربي خبر الابتداء ، وقد قيل فيه أقوال.))[١٩٧]، ثم يذكر الطبرسي ثلاثة أقوال منسوبة إلى أصحابها ، دون أن يخطئ ، أو يرجح أحدها ، وهي :

١. أن يكون تقدير الخبر : (يتربصن بعدهم ، أو بعد موتهم) ؛ لأن المعنى : يتربصن أزواجهم بعدهم أربعة أشهر وعشرا ، وجاز حذف هذا الذي يتعلق به الراجع إلى المبتدأ كما جاز ذلك في قولهم : (السمن منوان بدرهم) والمعنى على : منوان منه بدرهم ، وقد نسب الطبرسي هذا القول إلى الأخفش[١٩٨].

وأجازه الزجاج[١٩٩]، وأبو علي الفارسي[٢٠٠]، واستحسنه : الطوسي[٢٠١]، والبيضاوي[٢٠٢]، والنسفي[٢٠٣]، والزركشي[٢٠٤].

---

(١٩٦) ينظر : أسرار العربية : ٨٤

(١٩٧) مجمع البيان : ٣٣٦/٢-٣٣٧

(١٩٨) ينظر : المصدر نفسه : ٣٣٧/٢ ، وينظر : معاني القرآن – الأخفش : ١٧٦/١-١٧٧

(١٩٩) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣١٠/١-٣١١

(٢٠٠) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٧٤/٣

(٢٠١) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : ٢٦١/٢

٢. أن يكون الخبر جملة اسمية تقديره : (أزواجهم يتربصن) ، فالمحذوف على هذا القول هو المبتدأ ، وساغ هذا الحذف لقيام الدلالة عليه كما ساغ حذف المفرد إذا قامت الدلالة عليه ، وقيام الدلالة على المضاف أن الأزواج قد تقدم ذكرهن فساغ إضمارهن وحسن ، وأما حذف المضاف إليه فلاقتضاء المبتدأ الراجع إليه ، وقد جاء المبتدأ مضافا محذوفا كما جاء المفرد ، وذلك نحو قوله تعالى :

) لاَيَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلادِ ، مَتَاعٌ قَلِيلٌ/ آل عمران: ١٩٦-١٩٧ (، أي: تقلبهم متاع قليل ، وقد نسب الطبرسي هذا القول إلى المبرد[٢٠٥] .

وأجازه الزجاج[٢٠٦]، والنحاس[٢٠٧]، والعكبري[٢٠٨].

٣. أن يعدل عن الإخبار عن (الذين) لأن المعنى عليه ويخبر عن الزوجات المتصل ذكرهن بـ(الذين) ؛ لأن الحديث معهن في الاعتداد بالأشهر ، فجاء الإخبار عما هو المقصود ، ونسب الطبرسي هذا القول إلى الكسائي[٢٠٩]. واختار هذا المذهب الفراء معللا إياه بقوله : ((فذلك جائز إذا ذكرت أسماء ثم ذكرت أسماء مضافة إليها فيها معنى الخبر ، أن تترك الأول ويكون الخبر عن المضاف إليه ، فهذا من ذلك ؛ لأن المعنى – والله أعلم - إنما أريد به : ومن مات عنها زوجها تربصت ، فترك الأول بلا خبر وقصد الثاني لأن فيه الخبر والمعنى .))[٢١٠]، واستحسنه أبو عبيدة[٢١١].

وأراه قولا حسنا ؛ لتوصله إلى المعنى دون اجتلاب ألفاظ في النص ، فضلا عن وجود نظائر له في فصيح كلام العرب ، ومن ذلك قول الشاعر[٢١٢] :

---

(٢٠٢) ينظر : أنوار التنزيل : ٥٢٧/١

(٢٠٣) ينظر : مدارك التنزيل : ١١٤/١

(٢٠٤) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٤١/٤

(٢٠٥) ينظر : مجمع البيان : ٣٣٧/٢ : وينظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ١٧٥/١ ، إعراب القرآن – النحاس : ٢٦٩/١ ، التبيان في تفسير القرآن : ٢٦١/٢

(٢٠٦) ينظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ١٧٦/١

(٢٠٧) ينظر : إعراب القرآن : ٢٦٩/١

(٢٠٨) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٩٨/١

(٢٠٩) ينظر : مجمع البيان : ٣٣٧/٢ ، وينظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ١٧٦/١ ، إعراب القرآن – النحاس : ٢٦٩/١ ، التبيان في تفسير القرآن : ٢٦١/٢

(٢١٠) معاني القرآن : ١٥٠/١

(٢١١) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : ٢٦١/٢

(٢١٢) البيت لشداد العبسي (أبي عنترة) ، ينظر : لسان العرب : ١٤٠/١٤ (جرا)

فمن يك سائلا عني فإني وجروة لا ترود ولا تعار

فـ(جروة) اسم فرسه ، وإنما حذف الخبر من الأول ؛ لأن خبر الثاني يدل عليه ، لأنه أراد : فإني حاضر وفرسي حاضرة لا ترود ولا تعار ، فدل بقوله : (لا ترود ولا تعار) على أنها حاضرة[٢١٣].

وأنكره عدد من النحويين ؛ وذلك لما تقتضيه الصناعة النحوية ، إذ إنه لا يجوز أن يبتدأ باسم ولا يحدث عنه[٢١٤].

وفي النص أقوال أخر لم يتطرق إليها الطبرسي ذكرها عدد من النحويين والمفسرين ، ومنها :

١-أجاز النحاس أن يكون الحذف أول الكلام ، فيكون التقدير : وأزواج الذين يتوفون منكم يتربصن بأنفسهن[٢١٥].

وبهذا القول يكون المبتدأ محذوفا و(الذين) قام مقامه ، وتابعه في هذا القول: الزمخشري[٢١٦]، والعكبري[٢١٧]، والقرطبي[٢١٨]، والبيضاوي[٢١٩].

٣- ذهب مكي بن أبي طالب إلى قول في تأويل النص القرآني قياسا على مذهب سيبويه ، يكون فيه قوله (الذين) مبتدأ لخبر محذوف متقدم عليه ، فيكون التقدير : وفيما يتلى عليكم الذين يتوفون منكم ، نظير قوله تعالى :) وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (/ المائدة[٢٢٠].

وتوهم العكبري عبارة مكي بن أبي طالب ، فنسب القول إلى سيبويه[٢٢١]. وأنكر بعض المفسرين قول مكي بن أبي طالب ، بأن الآية الكريمة على قياس قوله تعالى :)

---

(٢١٣) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : ٢٦١/٢ ، مفاتيح الغيب : ١٣٤/٥

(٢١٤) ينظر : إعراب القرآن – النحاس : ٢٦٩/١ ، التبيان في تفسير القرآن : ٢٦١/٢

(٢١٥) ينظر : إعراب القرآن : ٢٦٩/١

(٢١٦) ينظر : الكشاف : ٢٨١/١

(٢١٧) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٩٨/١

(٢١٨) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٧٤/٣

(٢١٩) ينظر : أنوار التنزيل : ٥٢٧/١

(٢٢٠) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١٣١/١

(٢٢١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٩٨/١

وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ / المائدة:٣٨ (؛ لأن ذلك يتجه ((إذا كان في الكلام لفظ أمر بعد المبتدأ ، مثل قوله تعالى :) وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ (، وهذه الآية فيها معنى الأمر لا لفظه فيحتاج في هذا التقدير إلى تقدير آخر يستغنى عنه إذا حضر لفظ الأمر .))[٢٢٢].

ب. مطابقة الخبر للمبتدأ في التذكير والتأنيث

قرر النحويون : أن المبتدأ إذا كان نفس الخبر في المعنى جازت مخالفته لفظا ، نحو : الاسم كلمة ، وفاطمة هذا الرجل – إذا كان اسمه فاطمة - ، وإن كان غيره فالموافقة[٢٢٣]، لذلك تأول النحويون النصوص المخالفة لذلك سواء كانت من فصيح كلام العرب ، مثل قول الشاعر[٢٢٤] :

والعين بالأثمد الحاري مكحول[٢٢٥]

أي : عضو مكحول ، أو من كتاب الله العزيز ، وقد تابعهم الطبرسي في تأويل النصوص القرآنية ، ويمكن أن نلاحظ ذلك في تأويله قوله تعالى :) فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ / الأنعام:٧٨ (.

فمعلوم أن (الشمس) لفظ مؤنث ، واسم الإشارة (هذا) يشار به إلى المذكر وقد عاد على (الشمس) ، فكان الوجه في النص أن يقال : هذه ربي .

وحفاظا على صحة النص القرآني وسلامته تأوله الطبرسي ، إذ يقول :

((السؤال يقال : لم قال : (هذا ربي) ، ولم يقل : هذه ، كما قال : (بازغة) ، والجواب أن التقدير : هذا النور الطالع ربي ؛ ليكون المخبر والمخبر عنه جميعا على التذكير كما كانا جميعا على التأنيث في : (رأى الشمس بازغة) .))[٢٢٦]، وللطبرسي رأي آخر يرى يرى فيه أن قوله :) رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً (((إخبار من الله تعالى ، وقوله (هذا ربي) من كلام إبراهيم ، والشمس مؤنثة في كلام العرب ، وأما في كلام من سواهم فيجوز أن لا

---

(٢٢٢) البحر المحيط : ٢٢٢/١

(٢٢٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٤٧/٢–٤٨

(٢٢٤) من شعر طفيل الغنوي ، ينظر : الإنصاف : ٧٧٥/٢

(٢٢٥) الأثمد : شبيه بحجر الكحل ، وأثمد عينه : كحلها بالأثمد، ينظر : تاج العروس : ٣١٢/٢

(٢٢٦) مجمع البيان : ٣٢٣/٤

تكون مؤنثة ، وإبراهيم (عليه السلام) لم يكن عربيا ، فحكى الله تعالى كلامه على ما كان في لغته .))[٢٢٧].

فما اختاره الطبرسي أولا يحمل فيه النص على المعنى ؛ لأن (الشمس) بمعنى (الضياء والنور) ، وإبراهيم (عليه السلام) رآه أضوأ من النجوم والقمر ، ويبدو أن الطبرسي استدل عليه بقوله تعالى هُوَالَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً / يونس: من الآية٥(، و (الضياء) اسم مذكر فحمل اسم الإشارة عليه .

وسبقه إلى هذا القول : الواحدي[٢٢٨]، والبغوي[٢٢٩]، واختاره أيضا ابن الجوزي[٢٣٠]، وأجازه الرازي[٢٣١]، وابن كثير[٢٣٢] .

أما الآخر : فحمل قوله : (هذا ربي) على لغة العجم التي لا تفرق في الإشارة بين المذكر والمؤنث ، بل إنهما في لغتهم سواء .

وقد استحسنه أبو حيان مؤكدا أن المؤنث والمذكر سواء عند الأعاجم ، فأشير في آية إلى المؤنث بما يشار به إلى المذكر ، حين حكي كلام إبراهيم (عليه السلام)، وحين أخبر سبحانه عن المؤنث بـ(بازغة) ، و(أفلت) ، أنث على مقتضى العربية ، إذ ليس ذلك بحكاية[٢٣٣].

وأنكره الآلوسي لأسباب عدة[٢٣٤] :

١- أن هذا القول إنما يظهر لو حكي كلامهم بعينه في لغتهم ، أما إذا عبر عنه بلغة العرب فالمعتبر حكم لغة العرب .

٢- صرح غير واحد أن العبرة في التذكير والتأنيث في الحكاية لا المحكي ، ((ألا ترى أنه لو قال أحد : الكوكب النهاري طلع فحكيته بمعناه وقلت : الشمس

---

(٢٢٧) مجمع البيان : ٣٢٣/٤

(٢٢٨) ينظر : الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : ٣٦٢/١

(٢٢٩) ينظر : معالم التنزيل : ١١١/٢

(٢٣٠) ينظر : زاد المسير : ٧٥/٣

(٢٣١) ينظر : مفاتيح الغيب : ٥٦/١٣

(٢٣٢) ينظر : تفسير القرآن العظيم : ٢٠٨/٢

(٢٣٣) ينظر : البحر المحيط : ١٦٧/٤

(٢٣٤) ينظر : روح المعاني : ٢٠١/٧

طلع ، لم يكن لك ترك التأنيث بغير تأويل لما وقع في عبارته، وإذا تتبعت ما وقع في النظم الكريم رأيته إنما يراعي فيه الحكاية))[٢٣٥].

٣- أن القول بأن محاورة إبراهيم (عليه السلام) كانت بالعجمية دون العربية ، وأن إسماعيل (عليه السلام) أول من تكلم بالعربية ، يفتقر إلى دليل ، والصحيح خلافه .

وذهب عدد من النحويين والمفسرين إلى أقوال أخر في النص القرآني ، منها :

أ- اختار الكسائي[٢٣٦]، والأخفش[٢٣٧] أن يكون معنى قوله : (هذا ربي) : هذا الشيء الطالع ربي ، ((وإنما لم يؤنث لما أن المشار إليه والمحكوم عليه بالربوبية هو الجرم المشاهد من حيث هو لا من حيث هو مسمى من الأسامي .))[٢٣٨]، وأجازه : الطبري[٢٣٩]، والعكبري[٢٤٠]، والقرطبي[٢٤١]، والشوكاني[٢٤٢].

ب- نقل النحاس قولا قريبا من مذهب الكسائي ، والأخفش ، يكون فيه معنى قوله : (هذا ربي) : هذا الشخص ، واستدل على صحته بقول الأعشى[٢٤٣] :

قامت تبكيه على قبره من لي من بعدك يا عامر

تركتني في الدار ذا غربة قد ذل من ليس له ناصر

فكان الوجه أن يقول : ذات غربة ، لكنه حمله على (الشخص) أي : شخصا ذا غربة[٢٤٤]، وتابعه فيه العكبري[٢٤٥].

---

(٢٣٥) روح المعاني : ٢٠١/٧

(٢٣٦) ينظر : إعراب القرآن – النحاس : ٥٥٩/١ ، الجامع لأحكام القرآن : ٢٧/٧-٢٨ ، فتح القدير : ١٣٤/٢

(٢٣٧) ينظر : معاني القرآن : ٢٨٠/٢

(٢٣٨) ينظر : إرشاد العقل السليم : ١٥٤/٣

(٢٣٩) ينظر : جامع البيان : ٣٢٦/٧

(٢٤٠) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢٤٩/١

(٢٤١) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٢٧/٧

(٢٤٢) ينظر : فتح القدير : ١٣٤/٢

(٢٤٣) لم أعثر على البيتين في الديوان ، ينظر : إعراب القرآن : ٥٥٩/١

(٢٤٤) ينظر : إعراب القرآن : ٥٥٩/١

ج-ذهب الزمخشري إلى أن التذكير في النص القرآني قد حصل ؛ لأن المبتدأ جعل مثل الخبر لكونهما عبارة عن شيء واحد ، وكان اختيار هذه الطريقة واجبا لصيانة الرب عن شبهة التأنيث[٢٤٦].

واستدل النسفي على صحته بأنهم قالوا في صفات الله تعالى : (علام) ، ولم يقولوا : (علامة) ، وإن كان الثاني أبلغ تفاديا من علامة التأنيث[٢٤٧]، واستحسنه : الرازي[٢٤٨]، والبيضاوي[٢٤٩]، وأبو السعود[٢٥٠].

ورد الآلوسي اعتراضا نقله على هذا القول ، بأنه يصح إن كان في الرب الحقيقي وما في الآية ليس كذلك ، فأنكره مشيرا إلى أن إظهار صون الرب في النص القرآني كان لاستدراج القوم ، إذ لو حقره بوجه ما لكان ذلك سببا لعدم إصغائهم[٢٥١].

د- نقل عن ابن الأنباري : أن (الشمس) ليس في لفظها علامة من علامات التأنيث ، وإنما يشبه لفظها لفظ المذكر ، فجاز تذكيرها[٢٥٢]، وتابعه في ذلك أبو حيان الذي ذهب إلى أن المشهور في (الشمس) أنها مؤنثة ، وقيل : تذكر وتؤنث ، فأنثت أولا في النص القرآني على المشهور ، وذكرت في الإشارة على اللغة القليلة مراعاة ومناسبة للخبر ، فرجحت لغة التذكير التي هي أقل على لغة التأنيث التي هي أكثر[٢٥٣]، واستبعده ابن هشام[٢٥٤] .

---

(٢٤٥) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢٤٩/١

(٢٤٦) ينظر : الكشاف : ٤١/٢

(٢٤٧) ينظر : مدارك التنزيل : ٣٣١/١

(٢٤٨) ينظر : مفاتيح الغيب : ٥٦/١٣

(٢٤٩) ينظر : أنوار التنزيل : ٤٥٤/٢

(٢٥٠) ينظر : إرشاد العقل السليم : ١٥٤/٣

(٢٥١) ينظر : روح المعاني : ٢٠٢/٧

(٢٥٢) ينظر : زاد المسير : ٧٥/٣

(٢٥٣) ينظر : البحر المحيط : ١٦٧/٤

(٢٥٤) ينظر : مغني اللبيب : ٦٥٥/٢

سادسا : لا تعمل الصلة فيما قبل الموصول

من الأحكام التي قررها النحويون للصلة والموصول : ألا تعمل الصلة فيما قبل الموصول[٢٥٥]، وما جاء ظاهره خلاف ذلك تأولوه ليتفق والقاعدة النحوية ، وتابعهم في ذلك الطبرسي ، ويدل على ذلك تأويله قوله تعالى :) وَأَتْبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُمْ مِنَ الْمَقْبُوحِينَ / القصص:٤٢(.

فلا بد من تعلق قوله : (يوم القيامة) بشيء في الآية الكريمة ، وظاهرها يقتضي تعلقه بقوله : (من المقبوحين) ، وهذا الأمر ممتنع عند النحويين ؛ لأن الألف واللام في (المقبوحين) موصول ، والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول ، فتأول الطبرسي النص بقوله: ((و (يوم القيامة) ظرف لفعل يدل عليه قوله (من المقبوحين) ، على تقدير : قبحوا يوم القيامة ؛ لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول ، والألف اللام في (المقبوحين) موصول ، وتقديره : الذين قبحوا))[٢٥٦].

فاجتلاب فعل في النص القرآني لا تقتضيه إلا الصناعة النحوية أولى عند الطبرسي من حمل النص على ظاهره ومخالفة القاعدة النحوية .

وقد تابعه في ذلك : الشوكاني[٢٥٧]، والآلوسي[٢٥٨].

أما أبو السعود فقد فصل في الكلام ، مشيرا إلى أن الألف واللام في (المقبوحين) إن كانا بمعنى (الذي) فقوله (يوم القيامة) معمول لفعل محذوف دل عليه قوله (من المقبوحين) ، وإن كانا للتعريف فيتعلق قوله (يوم القيامة) بنفس قوله (من المقبوحين)[٢٥٩].

وقد ذهب عدد من النحويين والمفسرين مذاهب أخر في توجيه النص القرآني، منها :

---

(٢٥٥) ينظر : سر صناعة الإعراب : ١٣٩/١ ، اللمع في العربية : ٢٩٥ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ١٢٨/٢ ،مغني اللبيب : ١١٤/١

(٢٥٦) مجمع البيان : ٤ / ٢٥٤ .

(٢٥٧) ينظر : فتح القدير : ١٧٤/٤

(٢٥٨) ينظر : روح المعاني : ٨٤/٢٠

(٢٥٩) ينظر : إرشاد العقل السليم : ١٥/٧

١- أن يكون قوله (يوم القيامة) معطوفا على موضع قوله (في هذه الدنيا)؛ لأنه في موضع نصب ، وإنما استغني عن حرف العطف في قوله (من المقبوحين) كما استغني عنه في قوله تعالى :) سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ / الكهف: من الآية٢٢([٢٦٠])، وهو مذهب أبي علي الفارسي([٢٦١])، وأجازه مكي بن أبي طالب([٢٦٢])، وأبو حيان([٢٦٣]).

٢- أجاز مكي بن أبي طالب أن يكون قوله (يوم القيامة) ظرفا للمقبوحين ، أي : وهم من المقبوحين يوم القيامة ، ثم قدم الظرف([٢٦٤]).

وهو قول حسن بعيد عن التكلف ، وقد اختاره : القرطبي([٢٦٥])، والنسفي([٢٦٦])، والآلوسي([٢٦٧]).

٣- ذهب آخرون إلى أن قوله (يوم القيامة) ، مفعول به على السعة ، كأنه قيل : واتبعناهم في هذه الدنيا لعنة ولعنة يوم القيامة ، ثم حذفت (اللعنة) ؛ لدلالة الأولى عليها وقام (يوم) مقامها ، وانتصب انتصابها([٢٦٨]).

ومن النصوص الأخر التي تأولها الطبرسي في هذا الباب قوله تعالى :

) وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى قَالَ يَا مُوسَى إِنَّ الْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ / القصص:٢٠(.

فظاهر الآية الكريمة يقتضي تعلق الجار والمجرور (لك) بـ(الناصحين)، وهذا الأمر يرفضه النحويون ؛ لما فيه من عمل الصلة فيما قبل الموصول ، كون الألف واللام في (الناصحين) موصولا .

وحفاظا على قاعدة النحويين تأول الطبرسي النص بقوله : (( ) إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ (، لا يجوز أن يتعلق اللام في (لك) بـ (الناصحين) ؛ لأن الصلة لا تعمل

---

(٢٦٠) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٢٩٠/١٣

(٢٦١) ينظر : مغني اللبيب : ٤٧٣/٢

(٢٦٢) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٥٤٥/٢-٥٤٦

(٢٦٣) ينظر : البحر المحيط : ١١١/٧

(٢٦٤) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٥٤٦/٢

(٢٦٥) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٢٩٠/١٣

(٢٦٦) ينظر : مدارك التنزيل : ٢٨٣/٣

(٢٦٧) ينظر : روح المعني : ٨٤/٢٠

(٢٦٨) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٥٤٥/٢ ، الجامع لأحكام القرآن : ٢٩٠/١٣ ، فتح القدير : ١٧٤/٤

فيما قبل الموصول ، وإنما يتعلق بمحذوف يفسره هذا الظاهر ، تقديره : إني من الناصحين لك))[٢٦٩].

وبهذا التقدير وفّق الطبرسي بين النص القرآني والقاعدة النحوية .

وأجازه أيضا من المفسرين أبو حيان ، على أن المضمر عنده (ناصح) ، فيكون التقدير : إني ناصح لك من الناصحين[٢٧٠].

وفي توجيه النص قولان غير ما اختاره الطبرسي :

أحدهما : أن يكون الجار والمجرور (لك) بيانا لا صلة للناصحين ، وهو اختيار الزمخشري[٢٧١]، وتابعه فيه النسفي الذي علل اختياره بأن الصلة لا تتقدم على الموصول ، كأنه قال : (إني من الناصحين) ، ثم أراد أن يبين فقال : (لك) ، كما يقال : سقيا لك ، ومرحبا بك[٢٧٢].

وأجازه البيضاوي[٢٧٣]، وأبو السعود[٢٧٤]، والشوكاني[٢٧٥].

وذهب أبو حيان إلى أن هذا القول يحتاج أيضا إلى تقدير محذوف على جهة البيان ، أي : لك أعني[٢٧٦].

الآخر : أن يكون (لك) معمولا لقوله (الناصحين) ، وإن كان في صلة (أل) ؛ لأنه يتسامح في الظرف والجار والمجرور ما لا يتسامح في غيرهما ، وهو اختيار أبي حيان[٢٧٧]، وأراه أظهر الأقوال في توجيه النص ؛ لأن الرجل الناصح لعيسى (عليه السلام) خصص مجيئه من أقصى المدينة لنصحه (عليه السلام) بالخروج من المدينة ، وبذلك أفاد تقديم الجار والمجرور غرض الاختصاص في النص الكريم .

---

(٢٦٩) مجمع البيان : ٢٤٥/٧

(٢٧٠) ينظر : البحر المحيط : ١١١/٧

(٢٧١) ينظر : الكشاف : ٣٩٩/٣

(٢٧٢) ينظر : مدارك التنزيل : ٢٣١/٣

(٢٧٣) ينظر : أنوار التنزيل : ٢٨٨/٤

(٢٧٤) ينظر : إرشاد العقل السليم : ٧/٧

(٢٧٥) ينظر : فتح القدير : ١٦٥/٤

(٢٧٦) ينظر : البحر المحيط : ١١١/٧

(٢٧٧) ينظر : المصدر نفسه : ١١١/٧

سابعا : لا يفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي

من الأحكام التي قررها النحويون للمصدر ومعموله ، عدم جواز الفصل بينهما بشيء غريب عنهما[٢٧٨] ، وما جاء ظاهره خلاف ذلك تأولوه ليتفق وهذه القاعدة .

والمراد بالأجنبي ((أن لا يكون للمصدر فيه عمل ، فلو قلت : أعجب ركوب الدابة زيدا عمرو ، لم يجز ؛ لأن (زيدا) أجنبي من المصدر ، الذي هو (الركوب) ، إذ لم يكن فيه تعلق ، وقد فصلت به بين المصدر وما عمل فيه ، وهو (عمرو)))[٢٧٩].

وكان الطبرسي من بين السائرين في مسلك النحويين في تأويل النصوص التي جاء ظاهرها بما يوهم بالفصل بين الصلة والموصول بأجنبي ، ومن تلك النصوص التي تأولها قوله تعالى :) إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ، يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ / الطارق: ٨-٩ (.

فالمعنى والإعراب يتجاذبان الآية الكريمة ؛ لأن الأول يقتضي تعلق الظرف (يوم) بالمصدر (رجعه) ، فيكون المعنى : إنه على رجعه في ذلك اليوم لقادر ، لكن الإعراب يمنع منه ؛ لعدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي[٢٨٠]، ولكون كفة الإعراب أرجح عند الطبرسي من المعنى لذلك تأول النص بقوله :

((و) يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ (العامل فيه فعل مضمر يدل عليه قوله : ﴿ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ(، والتقدير : يرجعه يوم إبلاء السرائر ، ولا يجوز أن يعمل فيه المصدر ؛ لأنه يكون من

(٢٧٨) ينظر : الأصول في النحو : ٤٦/٢-٤٧ ، اللمع في العربية : ٢٩٥ ، شرح التصريح : ٥/٢ ، همع الهوامع : ٤٦/٣

(٢٧٩) شرح المفصل : ٦٧/٦ ، وينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١٢٨/٢

(٢٨٠) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٣٠٩/١

صلته ، وقد فرق بينه وبينه بقوله (لقادر) ، ويجوز أن يكون العامل فيه قوله (لقادر) .))[٢٨١].

فلم يحمل الطبرسي النص على ما يقتضيه المعنى من ظاهر اللفظ حتى لا يضطر إلى خرق قواعد النحويين ؛ لأن المصدر لا يجوز أن يفصل بينه وبين معموله بأجنبي ، وظاهر الآية مخالف للقاعدة .

ولأجل توجيه النص من جانب الإعراب ذكر الطبرسي قولين :

أحدهما : أن يكون العامل في الظرف فعلا مضمرا دل عليه المصدر ، تقديره : (يرجعه) ، وهذا التقدير لا يصح إلا إذا كان الضمير في قوله (رجعه) عائدا إلى الإنسان ، فيكون المعنى : إنه على إعادة الإنسان حيا بعد موته قادر[٢٨٢].

وقد سبق ابن جني الطبرسي إلى هذا التقدير ، إذ يرى أن المعنى يقتضي عمل المصدر في الظرف لكن الإعراب يمنع منه ، ولكونه أولى عند ابن جني من المعنى ، لذلك أضمر فعلا ناصبا عاملا في الظرف ، ويكون المصدر الملفوظ دالا عليه[٢٨٣].

وذهب إلى هذا القول عدد من النحويين ، أمثال : ابن هشام[٢٨٤]، والزركشي[٢٨٥]، والسيوطي[٢٨٦]، والأشموني[٢٨٧].

ومن المفسرين من ذهب إلى أن الهاء في (رجعه) عائد إلى الماء ، وفي معنى هذا الكلام ثلاثة أقوال[٢٨٨] :

١. رد الماء في الإحليل .
٢. رد الماء في الصلب .
٣. حبس الماء فلا يخرج .

وعلى هذه الأقوال يكون العامل في الظرف فعلا مضمرا تقديره (اذكر) ؛ لأن هذه الأشياء مختصة بالدنيا .

واختار هذا التقدير : مكي بن أبي طالب[٢٨٩]، والزمخشري[٢٩٠]، وتابعهما : القرطبي[٢٩١]، وأبو حيان[٢٩٢].

---

(٢٨١) مجمع البيان : ٤٧١/١٠

(٢٨٢) ينظر : الجواهر الحسان : ٥٧٥/٥

(٢٨٣) ينظر : الخصائص : ٢٥٨/٣-٢٥٩

(٢٨٤) ينظر : مغني اللبيب : ٥٤٠/٢-٤٤١

(٢٨٥) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٣٠٩/١

(٢٨٦) ينظر : همع الهوامع : ٤٦/٣

(٢٨٧) ينظر : شرح الأشموني : ٣٣٨/٢

(٢٨٨) ينظر : جامع البيان : ١٨٢/٣٠-١٨٣ ، معالم التنزيل : ٤٧٣/٤ ، زاد المسير : ٨٤/٩

(٢٨٩) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٨١٢/٢

الآخر: أن يكون قوله (لقادر) عاملا في الظرف ، وقد سبقه إلى هذا القول مكي بن أبي طالب[٢٩٣]، وتابعه القرطبي[٢٩٤].

واعترض عليه ؛ لما فيه من تخصيص قدرة الله تعالى بذلك اليوم ، والله تعالى لا تتقيد قدرته بذلك اليوم ولا بغيره[٢٩٥].

ودافع ابن عطية عن هذا المعنى مشيرا إلى أن المعنى إذا تؤمل وما يقتضيه فصيح كلام العرب ، جاز أن يكون قوله (لقادر) العامل في الظرف ، وذلك أنه تعالى قال : (على رجعه لقادر) على الإطلاق أولا وآخرا في كل وقت ، ثم ذكر سبحانه من الأوقات الوقت الأعظم على الكفار ، لأنه وقت الجزاء والوصول إلى العذاب ، ليجتمع الناس على حذره والخوف منه[٢٩٦].

وأنكر أبو حيان قولا نقله ، يكون فيه قوله (ناصر) عاملا في الظرف ؛ لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ، وكذلك (ما) النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها على المشهور المنصور[٢٩٧].

أما أظهر الأقوال في توجيه النص الكريم فما اختاره الزمخشري بأن قوله (رجعه) هو العامل في الظرف[٢٩٨]، وتابعه فيه عدد من المفسرين : كالبيضاوي[٢٩٩]، والنسفي[٣٠٠]، والثعالبي[٣٠١]، وأبي السعود[٣٠٢]، والشوكاني[٣٠٣].

واعترض عليه جمهور النحويين ؛ لما فيه من الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي .

---

(٢٩٠) ينظر : الكشاف : ٥٨٧/٤

(٢٩١) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٨/٢٠

(٢٩٢) ينظر : البحر المحيط : ٤٥٥/٨

(٢٩٣) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٨١١/٢

(٢٩٤) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٨/٢٠

(٢٩٥) ينظر : مغني اللبيب : ٥٤١/٢ ، فتح القدير : ٤٢٠/٥

(٢٩٦) ينظر : البحر المحيط : ٤٥٥/٨-٤٥٦ ، روح المعاني : ٩٩/٣٠

(٢٩٧) ينظر : البحر المحيط : ٤٥٥/٨

(٢٩٨) ينظر : الكشاف : ٥٨٧/٤

(٢٩٩) ينظر : أنوار التنزيل : ٤٧٧/٥

(٣٠٠) ينظر : مدارك التنزيل : ٣٣١/٤

(٣٠١) ينظر : الجواهر الحسان : ٥٧٥/٥

(٣٠٢) ينظر : إرشاد العقل السليم : ١٤١/٩-١٤٢

(٣٠٣) ينظر : فتح القدير : ٤٢٠/٥

ورد الآلوسي هذا الاعتراض مدافعا عن مذهب الزمخشري ، بأن ذلك جائز للتوسع في الظروف[٣٠٤].

المبحث الثاني : الأسباب العقائدية

لم تكن الصناعة النحوية السبب الوحيد الذي ألجأ الطبرسي إلى تأويل عدد من نصوص القرآن ، بل تأثر موقفه بما تقرر في علم الكلام من صفات الله تعالى والاعتقاد به ، وصفات الأنبياء (عليهم السلام) وعصمتهم .

((وكانت هذه الحقائق الكلامية سببا في تأويل كثير من النصوص القرآنية ، تلك التي تفيد بمعناها الظاهري ما يتعارض مع الحقائق التي قال بها علماء الكلام ، بحيث يمكن أن نقرر دون كبير تجوز : أن من أسباب التأويل ملاحظة الاعتبارات العقدية الدينية بغض النظر عن مدى وفاء النص بالشروط الأساسية لتركيب الجملة العربية : إعرابا ، وبناء ، وتطابقا ، وترتيبا .))[٣٠٥].

وكان الطبرسي متشددا في موقفه تجاه النصوص القرآنية التي جاء ظاهرها إما : مجسما الله تعالى ، أو ناسبا إليه صفات لا تليق به ، أو مجردا الأنبياء (عليهم السلام) من العصمة ، إلى غيرها من الأمور التي تتنافى والعقيدة الإسلامية .

وفي ضوء ذلك انقسم هذا المبحث على قسمين :

الأول : تنزيه الله تعالى .

الآخر : تنزيه الأنبياء (عليهم السلام) .

---

(٣٠٤) ينظر : روح المعاني : ٣٠/٩٩

(٣٠٥) تقويم الفكر النحوي : ٢٤٢

أولا : تنزيه الله تعالى

تقرر في كتب العقائد : أن الله واحد أحد ،) لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ / الشورى: من الآية١١(، لم يزل سميعا ، بصيرا ، حكيما ، حيا ، قيوما ، عزيزا ، قدوسا ، قادرا ، غنيا ، لا يوصف بجوهر ، ولا جسم ، ولا صورة ، ولا عرض ، ولا خط ، ولا سطح ، ولا ثقل ، ولا خفة ، ولا سكون ، ولا حركة ، ولا زمان ، ولا مكان ، وأنه تعالى متعال عن جميع صفات خلقه ، خارج من الحدين : حد الإبطال ، وحد التشبيه ، وأنه تعالى شيء وليس كالأشياء ، أحد صمد ، لم يلد فيورث ، ولم يولد فيشارك ،) وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ/ الإخلاص:٤(، ولا ند ، ولا ضد ، ولا شبه ، ولا صاحبة ، ولا مثل ، ولا نظير ، ولا شريك ، لا تدركه الأبصار والأوهام ، وهو يدركها ،) لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ / البقرة: من الآية٢٥٥(، وهو اللطيف الخبير ، خالق كل شيء ، لا إله إلا هو له الخلق والأمر ، تبارك الله رب العالمين ، وغيرها من الصفات التي قررها العلماء في كتب العقائد(٣٠٦).

وقد ورد عدد من نصوص القرآن ، ظاهرها مخالف لبعض هذه الصفات ، فتأولها الطبرسي لتتفق والعقيدة الإسلامية ، ومن هذه النصوص قوله تعالى :) وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا / الإسراء:١٦(.

فظاهر هذه الآية ينسب القبيح إلى الله تعالى – تنزه عن ذلك - ؛ لما فيها من تقديم إرادة عذاب القرى قبل وقوع المعاصي ,

ولتنزيه الله تعالى عن ذلك تأول الطبرسي النص ، ذاكرا أولا المانع من حملها على الظاهر ، إذ يقول : ((لما لم يجز في العقول تقديم إرادة العذاب على المعصية ؛ لأنه عقوبة عليها ويستحقه لأجلها ، فمتى لم توجد المعصية لم يحسن فعل العقاب ، وإذا لم يحسن فعله لم تحسن إرادته ، اختلفوا في تأويل الآية وتقديرها على وجوه))(٣٠٧).

وبذلك تكون نسبة القبيح إلى الله تعالى سببا عقائديا مانعا من حمل النص على ظاهره ، ولتوجيهه عقائديا فضلا عن مراعاة الجانب النحوي ، ذكر الطبرسي أربعة

(٣٠٦) ينظر : الاعتقادات : ٢١–٢٢ ، اعتقاد أهل السنة : ١٩٣/٢–١٩٥ ، الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد : ٤٩

(٣٠٧) مجمع البيان : ٤٠٦/٦

أقوال مرجحا أولها ، وهو أن يكون المأمور به محذوفا ، ولا يجب أن يكون المأمور به هو (الفسق) وإن وقع بعده ، فيكون التقدير : أمرناهم بالطاعة فعصوا وفسقوا[٣٠٨].

وسبقه إلى هذا القول من النحويين : الفراء[٣٠٩]، والزجاج[٣١٠]، وتابعهما العكبري[٣١١].

واستحسنه العديد من المفسرين : كالطبري[٣١٢]، والواحدي[٣١٣]، وابن كثير[٣١٤]، وأبي السعود[٣١٥]، والآلوسي[٣١٦].

وأنكره الزمخشري مشيرا إلى أن تقدير (الطاعة) في الآية الكريمة علم بالغيب ؛ ((لأن حذف ما لا دليل عليه غير جائز ، فكيف يحذف ما الدليل قائم على نقيضه ، وذلك أن المأمور به إنما حذف ؛ لأن (فسقوا) يدل عليه ، وهو كلام مستفيض ، يقال : أمرته فقام ، وأمرته فقرأ ، لا يفهم منه إلا أن المأمور به قيام أو قراءة ، ولو ذهبت تقدر غيره فقد رمت من مخاطبك علم الغيب .))[٣١٧].

ولا أرى المحذوف – على رأي الطبرسي - في الآية الكريمة بعيدا إلى حد وصفه علما بالغيب ؛ لأن ذكر الضد يدل على الضد ، كما أن ذكر النظير يدل على النظير ، فذكر (الفسق ، والمعصية) يدل على تقدير (الطاعة) ، فيكون نحو : أمرته فأساء إلي ، أي : أمرته بالإحسان ، بقرينة المقابلة بينهما المعتضدة بالعقل ، على أن الله تعالى لا يأمر بالإساءة كما لا يأمر بالفسق[٣١٨].

واستدل أنصار هذا الرأي بأمور أخر تثبت صحة مذهبهم ، منها :

---

(٣٠٨) ينظر : المصدر نفسه : ٤٠٦/٦

(٣٠٩) ينظر : معاني القرآن : ١١٩/٢

(٣١٠) ينظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ٣٤٦/١

(٣١١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٨٩/٢

(٣١٢) ينظر : جامع البيان : ٧٤/١٥

(٣١٣) ينظر : الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : ٦٣٠/٢

(٣١٤) ينظر : تفسير القرآن العظيم : ١٧٣/٢

(٣١٥) ينظر : إرشاد العقل السليم : ١٦٣/٥

(٣١٦) ينظر : روح المعاني : ٤٣/١٥

(٣١٧) الكشاف : ٥١٠/٢

(٣١٨) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : ٤٥٨/٦ ، مجمع البيان : ٤٠٦/٦ ،البحر المحيط : ١٩/٦ ، فتح القدير : ٢١٤/٣ ، روح المعاني : ٤٣/١٥

أ- الآيات القرآنية التي تنزه الله تعالى عن القبيح ، مثل قوله تعالى :) قُلْ إِنَّ اللَّهَ لا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ / الأعراف: من الآية٢٨(، وقوله تعالى :) وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْماً لِلْعِبَادِ / غافر: من الآية٣١(، وقوله تعالى :) وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً / الإسراء: من الآية١٥(.

ب. أن تقدير (الطاعة) في الآية الكريمة مروي عن ابن عباس ، وسعيد ابن جبير (رضي الله عنهما)[٣١٩].

ج- ((ويقوي هذا المذهب ورود جوابه بفاء العطف التي تفيد العطف والتعقيب مع الفور))[٣٢٠].

وذكر الطبرسي تأويلين آخرين ، وتوجيها واحدا ، وهما :

١- أن يكون قوله تعالى :) أمرنا مترفيها (من صفة القرية وصلتها ، ولا يكون جوابا لقوله تعالى :) وإذا أردنا أن نهلك قرية (، ويكون تقدير الكلام : وإذا أردنا أن نهلك قرية من صفتها أنا أمرنا مترفيها ففسقوا فيها ، وبهذا القول يكون جواب (إذا) محذوفا للاستغناء عنه بما في الكلام من الدلالة عليه[٣٢١].

وأجازه عدد من المفسرين[٣٢٢]، مستدلين عليه بقوله تعالى :) وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَراً حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ، وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ وَأَوْرَثَنَا الأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ / الزمر: ٧٣-٧٤ (، فلم يؤت لـ(إذا) بجواب في طول الكلام ؛ للاستغناء عنه ، وكذلك بقول الشاعر الهذلي[٣٢٣] :

---

(٣١٩) ينظر : الجواهر الحسان : ٤٥٨/٣ ،مجمع البيان : ٤٠٦/٦ ، الدر المنثور : ٢٥٤/٥

(٣٢٠) القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية : ٢٣٢

(٣٢١) مجمع البيان : ٤٠٦/٦

(٣٢٢) ينظر : أمالي المرتضى : ٣/١ ، التبيان في تفسيرالقرآن : ٤٥٩/٦

(٣٢٣) البيت لعبد مناف بن ربع الهذلي ، ينظر : ديوان الهذليين : ٤٢/٢

حتى إذا أسلكوهم في قتائدة شلا كما تطرد الجمالة الشرد[٣٢٤]

فحذف الشاعر جواب (إذا) ، ولم يأت به لأن هذا البيت آخر القصيدة .

٢- أن تحمل الآية الكريمة على التقديم والتأخير ، فيكون تقديرها : وإذا أمرنا مترفي قرية بالطاعة فعصوا واستحقوا العذاب أردنا إهلاكهم[٣٢٥].

وسبقه إلى هذا القول عدد من المفسرين مستدلين على صحته بقوله تعالى:) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ

الآية٦ (، والطهارة إنما تجب قبل القيام إلى الصلاة ، وقوله تعالى:

) وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ / النساء: من الآية١٠٢(، وقيام الطائفة معه يجب أن يكون قبل إقامة الصلاة ؛ لأن إقامتها الإتيان بجميعها على الكمال[٣٢٦].

وأنكره الآلوسي مستدلا عليه بظاهر النص القرآني الذي يقتضي أن لا تقديم ولا تأخير فيه[٣٢٧].

أما التوجيه الذي عرضه الطبرسي فأن يكون ذكر الإرادة في الآية الكريمة مجازا واتساعا وتنبيها على المعلوم من حال القوم وعاقبة أمرهم ، وأنهم متى أمروا فسقوا وخالفوا ، ويجري ذكر الإرادة هاهنا مجرى قولهم : إذا أراد التاجر أن يفتقر أتته النوائب من كل وجهة ، وجاءه الخسران من كل جانب ، وقولهم : إذا أراد العليل أن يموت خلط في مأكله ، وتسرع إلى كل ما تتوق إليه نفسه ، ومعلوم أن التاجر لم يرد في الحقيقة شيئا ، ولا العليل أيضا ، لكن لما كان المعلوم من حال هذا الخسران ، وذاك الهلاك حسن هذا الكلام واستعمل ذكر الإرادة لهذا الوجه[٣٢٨].

وقد أشار إلى هذا القول السيد المرتضى (ت٤٣٦ هـ) ، ذاهبا إلى أن كلام العرب ((وحي وإشارات واستعارات ومجازات ، ولهذا الحال كان كلامهم في المرتبة العليا من الفصاحة ، فإن الكلام متى خلا من الاستعارات وجرى كله على الحقيقة كان

(٣٢٤) قتائدة : اسم موضع ، الجمالة : أصحاب الجمال ، الشرد : جمع شرود

(٣٢٥) ينظر : مجمع البيان : ٤٠٦/٦

(٣٢٦) ينظر : أمالي المرتضى : ٤/١ ، التبيان في تفسير القرآن : ٤٦٠/٦

(٣٢٧) ينظر : روح المعاني : ٤٤/١٥

(٣٢٨) ينظر : مجمع البيان : ٤٠٦/٦

بعيدا من الفصاحة بريا من البلاغة وكلام الله تعالى أفصح الكلام))[٣٢٩]، وأجازه أيضا الطوسي[٣٣٠].

وبعد أن عرض الطبرسي هذه الأقوال في توجيه النص القرآني اختار أولها – كما أشرنا إلى ذلك – بقوله : ((والوجه الأول عندي أصح الوجوه وأقربها إلى الصواب إذا تأولت الآية على الأمر الذي هو ضد النهي .))[٣٣١].

أما باقي المفسرين فلم يقتصروا على هذه الأقوال بل كانت لهم مذاهب أخر، ومنها :

أ. أن يكون معنى قوله (أمرنا مترفيها) : أكثرنا مترفيها ، ، واستدل أصحاب هذا القول على صحته بقول العرب : (أمر بنو فلان) ، أي: كثر بنو فلان[٣٣٢]، وقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : (خير مال المرء له مهرة مأمورة ، أو سكة مأبورة .)[٣٣٣] ، أي : كثيرة النتاج والنسل ، وبقول أبي سفيان لدى خروجه من لدن قيصر : (لقد أمر أمر ابن أبي كبشة إنه ليخافه بنو الأصفر))[٣٣٤]، وأيده أبو عبيدة[٣٣٥] بقول لبيد[٣٣٦] :

كل بني حرة مصيرهم قل وإن أكثرت من العدد

إن يغبطوا يهبطوا وإن أمروا يوما يصيروا للهلك والنكد

ب- اختار الزمخشري أن يكون التقدير : أمرناهم بالفسق ففسقوا إلا أن هذا الأمر مجاز ؛ ((لأن حقيقة أمرهم بالفسق أن يقول لهم : افسقوا ، وهذا لا يكون فبقي أن يكون مجازا ، ووجه المجاز أنه صب عليهم النعمة صبا فجعلوها ذريعة إلى المعاصي واتباع الشهوات ، فكأنهم مأمورون بذلك لتسبب إيلاء النعمة فيه ، وإنما خولهم إياها ليشكروا ويعملوا فيها الخير ويتمكنوا من الإحسان والبر كما خلقهم أصحاء أقوياء ،

---

(٣٢٩) أمالي المرتضى : ٤/١

(٣٣٠) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : ٤٦٠/٦

(٣٣١) مجمع البيان : ٤٠٦/٦

(٣٣٢) ينظر : معالم التنزيل : ١٠٩/٣ ، زاد المسير : ١٩/٥

(٣٣٣) مسند أحمد : ٤٦٨/٣ ، سنن البيهقي الكبرى : ٦٤/١٠

(٣٣٤) ينظر : مجاز القرآن : ٣٧٣/١ ، معالم التنزيل : ١٠٩/٣ ، زاد المسير : ١٩/٥ فتح القدير : ٢١٤/٣

(٣٣٥) ينظر : مجاز القرآن : ٣٧٢/١-٣٧٣

(٣٣٦) الديوان : ٥٠

وأقدرهم على الخير والشر ، وطلب منهم إيثار الطاعة على المعصية ، فآثروا الفسوق ، فلما فسقوا حق عليهم القول ، وهو كلمة العذاب، فدمرهم .))[٣٣٧].

فكأن الزمخشري يشبه حالهم في تقلبهم في النعم مع عصيانهم وبطرهم بحال من أمر بذلك ، فحمل الأمر على المجاز .

واستحسن الآلوسي تخريجه للنص القرآني ، لكنه أشار إلى أن عدم ارتضائه له بسبب ((ما روته الثقات عن ترجمان القرآن وغيره من تقدير (الطاعة) ، مع ظهور الدليل ومساعدة مقام الزجر عن الضلال والحث على الاهتداء لا وجه له ، كما لا يخفى على من له قلب .))[٣٣٨].

وتابع الزمخشري من المفسرين المحدثين السيد الطباطبائي ، مستدلا على صحته بأمرين[٣٣٩] :

أحدهما : أن قولنا : أمرته ففعل ، وأمرته ففسق ، ظاهره بعين ما فرع عليه .

الآخر : عدم ظهور وجه لتعلق الأمر بالمترفين ، مع كون الفسق لجميع أهل القرية ، وإلا لم يهلكوا .

لكن السيد الطباطبائي أنكر على الزمخشري رده الوجه الأول المروي عن ابن عباس وسعيد بن جبير (رضي الله عنهما)[٣٤٠].

ج- يبدو أن القرطبي يحمل النص على ظاهره ، إذ يرى أن الله تعالى لا يقبح منه ذلك الأمر ، ولكنه وعد منه ولا خلف لوعده ((فإذا أراد إهلاك قرية مع تحقيق وعده على ما قاله تعالى أمر مترفيها بالفسق والظلم فيها ، فحق عليها القول بالتدمير .))[٣٤١].

وأراه بعيدا عن الصواب ؛ لما ينسبه إلى الله تعالى من قبيح الأمور ، لأن الله تعالى لو أمر بالفسق وعاقب عليه لكان ذلك ظلما منه – تنزه الله عن ذلك -، فهو القائل :) وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ النحل: من الآية١١٨ (، و) قُلْ إِنَّ اللَّهَ لا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ / الأعراف: من الآية٢٨ (، و) وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْماً لِلْعِبَادِ / غافر: من الآية٣١(، وغيرها من الدلائل التي ترد قول القرطبي .

---

(٣٣٧) الكشاف : ٥١٠/٢

(٣٣٨) روح المعاني : ٤٣/١٥

(٣٣٩) ينظر : الميزان في تفسير القرآن : ٦٠/١٣

(٣٤٠) ينظر : المصدر نفسه : ٦١/١٣-٦٢

(٣٤١) الجامع لأحكام القرآن : ٢٣٢/١٠

ومن النصوص الأخر التي تأولها الطبرسي لأسباب عقائدية ، قوله تعالى:) إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ / الأنعام:١١٧(.

فقد اختلف أهل العربية في موضع (من) من الناحية الإعرابية ، فضلا عن وجود إشكال عقائدي يترتب عليه أوضحه الطبرسي بقوله ، ((ولا يجوز أن يكون (من) في موضع جر بإضافة (أعلم) إليه ؛ لأن أفعل لا يضاف إلا إلى ما هو بعضه ، وجل ربنا وتقدس عن أن يكون بعض الضالين ولا بعض المضلين))[٣٤٢].

وقبل أن يذكر الطبرسي السبب العقائدي المانع من حمل النص على ظاهره تأول النص بأقوال عدة ليتفق والعقيدة الإسلامية ، وهي :

١-أن يكون موضع (من) نصبا على حذف الباء ، حتى يكون مقابلا لقوله) وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ([٣٤٣].

ونسب هذا القول إلى عدد من نحويي البصرة[٣٤٤]، وأجازه الطوسي[٣٤٥]، والبغوي[٣٤٦]، واستحسنه القرطبي لمطابقته قوله تعالى :) وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ (، وجعله نظير قوله تعالى :) إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ / النحل: من الآية١٢٥([٣٤٧].

٢- أن يكون (من) مبتدأ ، ولفظه لفظ الاستفهام ، والمعنى : إن ربك هو أعلم أي الناس يضل عن سبيله ، وهو مثل قوله تعالى :﴿ ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً / الكهف:١٢(، فيكون (من) مبتدأ ، وخبره جملة (يضل) ، ونسب الطبرسي هذا القول إلى الزجاج[٣٤٨].

---

(٣٤٢) مجمع البيان : ٣٥٥/٤

(٣٤٣) ينظر : مجمع البيان : ٣٥٥/٤

(٣٤٤) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٧٢/٧

(٣٤٥) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : ٢٥٠/٤

(٣٤٦) ينظر : معالم التنزيل : ١٢٥/٢

(٣٤٧) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٧٢/٧

(٣٤٨) ينظر : مجمع البيان : ٣٥٥/٤ ، وينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣١٤/٢

لكن الكسائي[٣٤٩]، والفراء[٣٥٠]، والمبرد[٣٥١] سبقوا الزجاج إلى هذا القول ، واختاره أيضا : النحاس[٣٥٢]، ومكي بن أبي طالب[٣٥٣]، واستحسنه من المفسرين : الطبري[٣٥٤]، وابن الجوزي[٣٥٥]، والرازي[٣٥٦].

ولكون هؤلاء لم يذكروا العامل في الجملة المتكونة من المبتدأ والخبر ، ذهب أبو حيان إلى أن العامل عندهم (أفعل التفضيل) ، ثم أنكره عليهم ؛ ((لأن التعليق فرع عن جواز العمل ، وأفعل التفضيل لا يعمل في المفعول به ، فلا يعلق عنه))[٣٥٧].

وأجاز العكبري قول الفراء ، والزجاج ، لكن موضع الجملة عنده نصب بـ(يعلم) المقدر لا بـ(أعلم) ؛ لأن (أفعل) لا يعمل في الاسم الظاهر النصب[٣٥٨].

وتابعه في هذا القول : البيضاوي[٣٥٩]، والنسفي[٣٦٠]، وأبو السعود[٣٦١]، والآلوسي[٣٦٢].

٣- أن يكون موضع (من) النصب بفعل مضمر يدل عليه قوله (أعلم)، فكأنه قال : إن ربك هو أعلم يعلم من يضل عن سبيله ، ونسبه الطبرسي إلى أبي علي الفارسي[٣٦٣].

وبهذا القول تكون (من) بمعنى (الذي) ، أو موصوفة بمعنى (فريق)، وإنما احتيج هذا التقدير في النص القرآني ؛ لأن (أفعل) لا يعمل النصب في الاسم

---

(٣٤٩) ينظر : مفاتيح الغيب : ١٦٤/١٣ ، البحر المحيط : ٢١٠/٤

(٣٥٠) ينظر : معاني القرآن : ٣٥٢/١

(٣٥١) ينظر : مفاتيح الغيب : ١٦٤/١٣ ، البحر المحيط : ٢١٠/٤

(٣٥٢) ينظر : إعراب القرآن : ٥٥٧/١

(٣٥٣) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢٦٦/١

(٣٥٤) ينظر : جامع البيان : ١٤/٨-١٥

(٣٥٥) ينظر : زاد المسير : ١١٤/٥

(٣٥٦) ينظر : مفاتيح الغيب : ١٦٤/١٣

(٣٥٧) البحر المحيط : ٢١٠/٤

(٣٥٨) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢٥٩/١

(٣٥٩) ينظر : أنوار التنزيل : ٤٤٦/٢

(٣٦٠) ينظر : مدارك التنزيل : ٣٤٢/١

(٣٦١) ينظر : إرشاد العقل السليم : ١٧٩/٣

(٣٦٢) ينظر : روح المعاني : ١٢/٨

(٣٦٣) ينظر : مجمع البيان : ٣٥٥/٤ ، البحر المحيط : ٢١٠/٤ ، روح المعاني : ١٢/٨

الظاهر[٣٦٤]، لكونه بعيدا عن مضارعة الفعل ، والمعاني لا تعمل في المفعولات كما تعمل في الظروف[٣٦٥].

واستدل الرضي على صحة هذا المذهب بقول الشاعر[٣٦٦] :

أكر وأحمى للحقيقة منهم وأضرب منا بالسيوف القوانسا[٣٦٧]

فقد انتصب (القوانسا) بفعل مقدر لا باسم التفضيل (أضرب)[٣٦٨].

وأجازه أيضا أبو السعود[٣٦٩]، والآلوسي[٣٧٠].

٤- زعم قوم أن (أعلم) هاهنا بمعنى (يعلم) ، كما قال حاتم الطائي[٣٧١] :

فخالفت طيئ من دوننا خلفا والله أعلم ما كنا لهم خذلا

وقالت الخنساء[٣٧٢] :

القوم أعلم أن جفنته تغدو غداة الريح أو تسري

وأنكره الطبرسي ؛ لأنه لا يطابق قوله (وهو أعلم بالمهتدين)[٣٧٣].

وقد نقل الطبري هذا القول قبل الطبرسي معترضا عليه ، بأن هذا التأويل وإن كان جائزا في كلام العرب فليس قوله تعالى ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ﴾ الأنعام:١١٧ (منه ؛ لأنه عطف عليه بقوله :) ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ ، فأبان

---

(٣٦٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٥٣٠/٣

(٣٦٥) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢٦٦/١

(٣٦٦) البيت لعباس بن مرداس ، ينظر : ديوانه : ٦٩

(٣٦٧) القوانسا : جمع قونس ، وقونس البيضة من السلاح : أعلاها

(٣٦٨) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٥٣٠/٣

(٣٦٩) ينظر : إرشاد العقل السليم : ١٧٩/٣

(٣٧٠) ينظر : روح المعاني : ١٢/٨

(٣٧١) لم أعثر على البيت في الديوان ، وينظر : جامع البيان : ١٤/٨ ، مجمع البيان : ٣٥٥/٤

(٣٧٢) في شرح الديوان : ٣٢ ، الحي يعلم أن جفنته

(٣٧٣) ينظر : مجمع البيان : ٣٥٥/٤

بدخول الباء في (المهتدين) أن (أعلم) ليس بمعنى (يعلم) ؛ لأن ذلك إذا كان بمعنى (يفعل) لم يوصل بالباء ، كما لا يقال : هو يعلم بزيد ، بمعنى : يعلم زيدا[٣٧٤].

واستحسن الرازي أن يكون (أعلم) بمعنى (يعلم) في النص القرآني مشيرا إلى أن حصول التفاوت في علم الله تعالى محال ((إلا أن المقصود في هذا اللفظ : أن العناية بإظهار هداية المهتدين فوق العناية بإظهار ضلال الضالين ، ونظيره قوله تعالى :) إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا / الإسراء: من الآية٧(، فذكر الإحسان مرتين ، والإساءة مرة واحدة .))[٣٧٥].

ولم يرجح الطبرسي أحد الأقوال الأربعة التي عرضها ؛ لأن غايته صرف النص عن ظاهر اللفظ تنزيها لله تعالى ، فضلا عن مراعاة الجانب النحوي .

وفي النص أقوال أخر ، منها ما نقل عن بعض نحويي البصرة ، أن (من) في موضع خفض بنية الباء ، فيكون التقدير : إن ربك هو أعلم بمن يضل[٣٧٦].

فأصحاب هذا القول يجوزون عمل الحرف مع سقوطه من اللفظ ، واعترض عليه ؛ لأنه غير معلوم في كلام العرب اسم مخفوض من غير خافض ، فيكون هذا نظيرا له[٣٧٧]، وإن وجد في الشعر فهو من ضروراته[٣٧٨]، ولا يحمل القرآن الكريم على الضرورة .

وأرى أن أظهر الأقوال في توجيه النص القرآني ما اختاره عدد من نحويي الكوفة من جواز عمل (أفعل التفضيل) في المفعول به[٣٧٩]، وقياسا على مذهبهم يحمل النص على الظاهر ويكون (من) مفعولا به لـ(أعلم) ، ويؤيده أيضا قول الشاعر[٣٨٠] :

أكر وأحمى للحقيقة منهم وأضرب منا بالسيوف القوانسا

(٣٧٤) ينظر : جامع البيان : ١٥/٨ ، التبيان في تفسير القرآن : ٢٥١/٤

(٣٧٥) مفاتيح الغيب : ١٦٤/١٣

(٣٧٦) ينظر : جامع البيان : ١٤/٨

(٣٧٧) ينظر : المصدر نفسه : ١٤/٨

(٣٧٨) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٦٧/١ ، البحر المحيط : ٢١٠/٤

(٣٧٩) ينظر : البحر المحيط : ٢١٠/٤ ، روح المعاني : ١٢/٨

(٣٨٠) ينظر : ص من الرسالة

ومن النصوص الأخر في هذا الباب والتي تأولها الطبرسي قوله تعالى :

) وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا كَانُوا يَمْكُرُونَ / الأنعام: ١٢٤(.

فمعلوم أن (حيث) ظرف مكان ، لكن حملها على الظرفية في النص القرآني يؤدي إلى إشكال عقائدي ، وهو تحديد علم الله تعالى في ذلك المكان دون غيره – تنزه الله تعالى عن ذلك - .

وقد تنبه الطبرسي إلى هذا الأمر ، ذاهبا إلى تأويل النص ليتفق والعقيدة الإسلامية ، إذ يقول : ((لا يخلو (حيث) هنا من أن يكون ظرفا متضمنا لحرفه، أو غير متضمن ، وإن كان ظرفا فلا يجوز أن يعمل فيه (أعلم) ؛ لأنه يصيّر المعنى : أعلم في هذا الموضع أو في هذا الوقت ، ولا يوصف تعالى بأنه أعلم في مواضع أو في أوقات ..... وإذا كان الأمر كذلك لم يجز أن يكون (حيث) هنا ظرفا ، وإذا لم يكن ظرفا كان اسما ، وكان انتصابه انتصاب المفعول به على الاتساع ، ويقوي ذلك دخول الجار عليه ، فكان الأصل : الله أعلم بمواضع رسالاته ، ثم حذف الجار ، كما قال سبحانه :) أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِه / النحل: من الآية١٢٥(وفي موضع آخر:) أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ الأنعام: من الآية١١٧(، فـ (من يضل) معمول فعل مضمر دل عليه (أعلم) .))[٣٨١].

فتحديد علم الله تعالى في مواضع دون أخر ، كان سببا عقائديا مانعا من حمل النص على الظاهر عند الطبرسي ، ولتوجيه النص عقائديا فضلا عن مراعاة الإعراب ، أخرج الطبرسي (حيث) من الظرفية ناصبا إياها على المفعولية اتساعا ، ولأن (أفعل التفضيل) لا تنصب المفعول به ، قدر فعلا عاملا فيه حفاظا على القاعدة النحوية .

واستدل الطبرسي على صحة مذهبه بشواهد شعرية عدة ، منها[٣٨٢] :

كأن منها حيث تلوي المنطقا حقفا نقا مالا على حقفي نقا[٣٨٣]

(٣٨١) مجمع البيان : ٤٦١/٤

(٣٨٢) لم أعثر على قائله ، ينظر البيت : مجمع البيان : ٤٦١/٤

فـ (حيث) هنا في موضع نصب بـ(كأن) ، و(حققا نقا) مرفوع بأنه خبر .
وكذلك بقول الآخر يصف شيخا يقتل القمل[٣٨٤] :

يهز الهرانع عقده عند الخصى بأذل حيث يكون من يتذلل[٣٨٥]

ومن ذلك أيضا قول الفرزدق[٣٨٦] :

فمحن به عذبا رضابا غروبه رقاق وأعلى حيث ركبن أعجف[٣٨٧]

وهذا القول الذي اختاره الطبرسي بكون (حيث) اسما لا ظرفا في النص القرآني ، سبقه إليه أبو علي الفارسي ، الذي يرى أن الجملة بعد (حيث) صفة لا مضاف إليه ؛ لأن (حيث) يضاف ظرفا وليس اسما[٣٨٨].

وأجاز الرضي إضافة (حيث) مع كونها اسما إلى الجملة بعدها ، كما في ظروف الزمان ، مستدلا على ذلك بقوله تعالى :) هَذَا يَوْمُ لا يَنْطِقُونَ(المر سلات:٣٥) ، وقوله تعالى :) قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ / المائدة: من الآية١١٩(وقوله تعالى :) اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَه / الأنعام: من الآية١٢٤([٣٨٩].

وإلى قول أبي علي الفارسي ذهب العكبري مانعا كون (حيث) ظرفا في الآية الكريمة ؛ لأن المعنى ليس عليه[٣٩٠].

واختاره أيضا القرطبي[٣٩١]، والنسفي[٣٩٢]، واستدل ابن هشام عليه بأن الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا أن يعلم في ذلك المكان ،

---

(٣٨٣) المنطق : كلما شددت به وسطك ، الحقفان : تثنية الحقف ، وهو ما اعوج من الرمل واستطال ، النقا : الكثيب من الرمل ، مالا : من الميل

(٣٨٤) البيت للفرزدق ، ينظر : شرح ديوانه : ٧٢٠/٢

(٣٨٥) وهز القملة بين أصابعه : قصعها ، أي : قتلها ، الهرانع : القمل الكبير

(٣٨٦) شرح الديوان : ٥٥٣/٢

(٣٨٧) محن به ، يريد : سقين به ، والمائح : الذي ينزل إلى البئر فيعرف الماء إذا قل ، الرضاب : تقطع الريق ، أعجف ، يريد : أن اللثة قليلة اللحم ، غروبه : تقطع أسنانه ، وذلك للحداثة.

(٣٨٨) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٦١/٣ ، مغني اللبيب : ١٣١/١ ، روح المعاني : ٢١/٨

(٣٨٩) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٦١/٣

(٣٩٠) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢٦٠/١

والعامل في (حيث) فعل مضمر مقدر ؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعا[٣٩٣].

وأنكر أبو حيان قول أبي علي الفارسي ؛ لتجريده (حيث) من الظرفية ، واستند في ذلك على قواعد النحويين ، فهم ((نصّوا على أن (حيث) من الظروف التي لا تتصرف ، وشذ إضافة (لدى) إليها وجرها بالياء ، ، ونصوا على أن الظرف الذي يتوسع فيه لا يكون إلا متصرفا ، وإذا كان الأمر كذلك امتنع نصب (حيث) على المفعول به لا على السعة ولا على غيرها ، والذي يظهر لي إقرار (حيث) على الظرفية المجازية ، على تضمن (أعلم) معنى ما يتعدى إلى الظرف ، فيكون التقدير : الله أنفذ علما حيث يجعل رسالاته ، أي هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالاته ، والظرفية هنا مجاز كما قلنا.))[٣٩٤].

ورد الآلوسي اعتراض أبي حيان ؛ لأن (حيث) خرجت عن الظرفية بناء على تصرفها[٣٩٥].

وذهب آخرون إلى أن المراد بـ (حيث) أن الله تعالى يعلم الفضل الذي هو محل الرسالة ، وبهذا القول تبقى (حيث) على ظرفيتها ، ويكون المعنى : أن الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما آتى رسله من الآيات ، لأنه يعلم ما فيهم من الذكاء ، والطهارة ، والفضل ، والصلاحية للإرسال ، ولستم كذلك[٣٩٦].

أما أظهر الأقوال في توجيه النص القرآني فما اختاره عدد من النحويين ، بأن (حيث) مفعول به لقوله (أعلم) لا لفعل مقدر ، لتجرده عن معنى التفضيل[٣٩٧].

ومن النصوص الأخر عند الطبرسي قوله تعالى :) قَالَ كَلَّا فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ / الشعراء:١٥(.

فالاستماع ليس من صفة الله تعالى ؛ لأنه جار مجرى الإصغاء ، كما قال تعالى :) قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا / الجن:١(،

---

(٣٩١) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٨٠/٧

(٣٩٢) ينظر : مدارك التنزيل : ٣٤٤/١

(٣٩٣) ينظر : أوضح المسالك : ٢٣٥/٢ ، شرح شذور الذهب : ٣٠٠-٣٠١ ، شرح قطر الندى : ٢٣٠

(٣٩٤) البحر المحيط : ٢١٦/٤

(٣٩٥) ينظر : روح المعاني : ٢١/٨

(٣٩٦) ينظر : حاشية الصبان : ١٢٦/٢ ، شرح التصريح : ٥١٩/١

(٣٩٧) ينظر : شرح الأشموني : ٣٩١/٢

وقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : (من استمع إلى حديث قوم هم له كارهون صب في أذنيه البرم)[٣٩٨]، والبرم : الكحل المذاب .

وتنزيها لله تعالى عن هذه الصفة استعان الطبرسي بأسلوب نيابة الصيغ ليتفق النص القرآني والعقيدة الإسلامية ، إذ يقول : ((و(مستمع) هنا في موضع (سامع) ؛ لأن الاستماع طلب السمع بالإصغاء إليه ، وذلك لا يجوز عليه سبحانه ، وإنما أتى بهذه اللفظة ؛ لأنه أبلغ في الصفة وأوكد .))[٣٩٩].

فتعليل الطبرسي الذي يتلخص في أن ورود لفظة (مستمع) في الآية الكريمة أبلغ في الصفة ، جاء متأخرا ، ولو اقتصر عليه حاملا إياها على المجاز لكان أفضل ؛ لأن القرآن الكريم دقيق في اختيار ألفاظه ، فلفظة (مستمع) في النص القرآني وردت مبالغة في بيان إعانة الله تعالى أولياءه ، ولولاها لما توصلنا إلى معنى المبالغة في النص الكريم ، وقد تنبه إلى ذلك الزمخشري ، حاملا لفظة (مستمع) على المجاز[٤٠٠]، وتابعه البيضاوي ، إذ يرى أن الله تعالى مثّل نفسه ((بمن حضر مجادلة قوم استماعا لما يجري بينهم ، وترقبا لإمداد أوليائه منهم ، مبالغة في الوعد بالإعانة ، ولذلك تجوز بالاستماع الذي هو بمعنى الإصغاء للسمع الذي هو مطلق إدراك الحروف والأصوات .))[٤٠١].

واستحسن أبو حيان قول ابن عطية الذي يرى أن القصد من لفظة (مستمع) : إظهار التهمم ليعظم أنس موسى (عليه السلام) ، أو تكون الملائكة بأمر الله تعالى إياها تستمع[٤٠٢].

ومن النصوص التي تأولها الطبرسي تنزيها لله تعالى مما لا يليق به ، قوله تعالى :) وَإِن يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ / الأنعام:١٧(.

فحقيقة المس تلاقي جسمين[٤٠٣]، والفعل (يمسسك) في النص القرآني مسند إلى الله تعالى ، وهذا الأمر لا يجوز نسبته إلى الله – جلت قدرته - ؛ لأنه ليس جسما ،

---

(٣٩٨) الفائق في غريب الحديث : ٦٠/١ ، النهاية في غريب الحديث : ١٢١/١

(٣٩٩) مجمع البيان : ١٧٦/٧

(٤٠٠) ينظر : الكشاف : ٣٠٤/٣

(٤٠١) أنوار التنزيل : ٢٣٣/٤

(٤٠٢) ينظر : البحر المحيط : ٨/٧

(٤٠٣) ينظر : المصدر نفسه : ٨٧/٤

فتأول الطبرسي النص بقوله : ((فإن قيل : إن المس من صفات الأجسام، فكيف قيل : (إن يمسسك الله) ؟ قلنا : الباء للتعدية ، والمراد : إن أمسك الله ضرا ، أي جعل الضر يمسك ، فالفعل للضر ، وإن كان في الظاهر قد أسند إلى اسم الله تعالى .))[٤٠٤].

فحمل الطبرسي الباء على التعدية ، وهي القائمة مقام الهمزة في إيصال معنى الفعل اللازم إلى المفعول به[٤٠٥]، نحو قوله تعالى :) لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ / البقرة: من الآية٢٠ (، قوله تعالى :) ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ / البقرة: من الآية١٧(، لكن الفعل (يمسسك) متعد ، والتعدية بالباء في الفعل المتعدي قليلة[٤٠٦]، ومن ذلك قوله تعالى :) وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ/ الحج: من الآية٤٠(، وقول العرب :

(صككت أحد الحجرين بالآخر)[٤٠٧]، واختار أبوحيان[٤٠٨] قول الطبرسي ، وذهب القرطبي إلى أن (المس) في النص القرآني مجاز وتوسع[٤٠٩].

---

(٤٠٤) مجمع البيان : ٢٨١/٤

(٤٠٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ٤٢٦/٢ ، الجنى الداني : ١٠٢ ، همع الهوامع : ٣٣٤/٢

(٤٠٦) ينظر : البحر المحيط : ٨٧/٤

(٤٠٧) ينظر : المصدر نفسه : ٨٨/٤

(٤٠٨) ينظر : المصدر نفسه : ٨٧/٤

(٤٠٩) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٣٩٨/٦

ثانيا : تنزيه الأنبياء (عليهم السلام)

تنزيه الأنبياء (عليهم السلام) من الأخطاء والذنوب ، موضوع عقائدي خطير ، أشغل ذهن علماء الإسلام ، وكان مثارا للنقاش الطويل بينهم ، فتحدثوا عن هذا الموضوع في كتبهم الإسلامية والتفسيرية وبعض آثارهم الفلسفية من الجانب العقلي والنقلي ، وتحدثوا عن إثبات العصمة أو نفيها قبل النبوة أو بعدها في تبليغ الأحكام أو في كل الشؤون[٤١٠].

وكان السبب في اختلاف المذاهب الإسلامية في عصمتهم (عليهم السلام) ورود عدد من نصوص القرآن ظاهرها يوهم بصدور الذنب منهم (عليهم السلام)، فتشبث عدد من المذاهب الإسلامية بها لإنكار عصمتهم (عليهم السلام)، والإصرار على صدور الذنب منهم شأنهم شأن الناس الآخرين .

وقد ذهب أغلب المسلمين إلى أن الأنبياء (عليهم السلام) لا يجوز عليهم شيء من المعاصي والذنوب ، كبيرا كان الذنب أو صغيرا ، لا قبل النبوة ولا بعدها[٤١١].

وقد سار الطبرسي في هذا الاتجاه متأولا النصوص التي يوهم ظاهرها بصدور الذنب منهم (عليهم السلام) ، ويمكن أن نلاحظ ذلك في تأويله قوله تعالى:) فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحاً جَعَلا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ الأعراف:١٩٠(.

فظاهر الآية الكريمة يقتضي صدور الذنب من آدم (عليه السلام) ؛ لأنه لم يتقدم من يجوز عود الضمير عليه في (جعلا) إلا آدم وحواء (عليهما السلام) اللذين كني عنهما في قوله تعالى :) هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا / الأعراف:

(٤١٠) ينظر : عصمة الأنبياء – الفخر الرازي : ٥

(٤١١) ينظر : تنزيه الأنبياء – الشريف المرتضى : ١٥

من الآية١٨٩(، مما اضطر الطبرسي إلى عدم حمل النص على ما يقتضيه ظاهر اللفظ من وقوع الشرك من آدم وحواء (عليهما السلام) ؛ ((لأن البراهين الساطعة التي لا يصح فيها الاحتمال ، ولا يتطرق إليها المجاز والاتساع ، قد دلت على عصمة الأنبياء (عليهم السلام) ، فلا يجوز عليهم الشرك والمعاصي وطاعة الشيطان .))[٤١٢]، وتنزيها لآدم (عليه السلام) من الشرك، تأول الطبرسي النص القرآني الكريم بأقوال عدة :

١-أن يكون الضمير في قوله (جعلا) راجعا إلى النسل الصالح ، أي المعافى في الخلق والبدن لا في الدين ، وإنما ثنى ؛ لأن حواء كانت تلد في كل بطن ذكرا وأنثى[٤١٣].

وتابعه في هذا القول ابن الجوزي[٤١٤]، وأراه قولا متكلفا .

٢-أن يرجع الضمير في (جعلا) إلى النفس وزوجها من ولد آدم (عليه السلام) لا إلى آدم وحواء (عليهما السلام) ، فيكون معنى قوله تعالى :) خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ (: خلق كل واحد منكم من نفس واحدة ، ولكل نفس زوجا ، من جنسها كما قال تعالى :) وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ / الروم:٢١(، وبهذا القول لا يكون لآدم وحواء (عليهما السلام) ذكر في النص القرآني ، ويؤيده قوله تعالى :) فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ / الأعراف: من الآية١٩٠(، ولو كان متعلقا بهما لكان حق اللفظ أن يقال : عما يشركان أو عما أشركا[٤١٥].

وسبقه إلى هذا القول الزجاج ، مشيرا إلى أن الآية الكريمة على هذا القول مثل ضرب لمشركي العرب ليعرفوا كيف بدأ الخلق[٤١٦].

واستحسنه : النحاس[٤١٧]، والقرطبي[٤١٨]، وأبو حيان[٤١٩]، وابن كثير[٤٢٠].

---

(٤١٢) مجمع البيان : ٥١٠/٤

(٤١٣) ينظر : المصدر نفسه : ٥٠٩/٤

(٤١٤) ينظر : زاد المسير : ٣٠٣/٣

(٤١٥) ينظر : مجمع البيان : ٥٠٩/٤

(٤١٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤٣٧/٢

وأنكره الشوكاني ذاهبا إلى أن الضمير في (جعلا) عائد إلى آدم وحواء (عليهما السلام) ، والدليل على ذلك قوله تعالى :) وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا (فهذا التقدير إنما هو لحواء[٤٢١].

ولا حجة للشوكاني في اعتراضه ؛ لأن قوله تعالى :) وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا (، يمكن أن يراد به : من نوعها ، فلا يشترط كون الكناية لحواء[٤٢٢].

وأراه قولا حسنا في توجيه النص القرآني بعيدا عن التكلف ,

٣-أن يكون قوله : (هو الذي خلقكم) عاما لجميع الخلق ، و(من نفس واحدة) يعني : آدم (عليه‌السلام) ، وقوله : (وجعل منها زوجها) أي حواء ، ثم انقضى حديث آدم وحواء وخص بالذكر المشركين من أولادهما ، ويكون هذا القول من باب ذكر العموم ثم يخص بعضهم بالذكر ، ومثله كثير في الكلام ، ونظيره قوله تعالى :) هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ / يونس: من الآية٢٢ (، فخاطب الجماعة بالتسيير ، ثم خص راكب البحر بالذكر[٤٢٣].

وأنكره الفخر الرازي ؛ لما يؤدي من تفكيك في النظم[٤٢٤]، ووافقه الطباطبائي على اعتراضه مشيرا إلى أن قوله تعالى :) هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ(((محفوف بقرينة قطعية على المراد ، وتنزيل اللبس ، بخلاف التدرج من الخصوص إلى العموم في هذه الآية ، فإنه موقع في اللبس

---

(٤١٧) ينظر : إعراب القرآن : ٦٥٦/١

(٤١٨) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٣٣٨/٧-٣٣٩

(٤١٩) ينظر : البحر المحيط : ٤٤٠/٤

(٤٢٠) ينظر : تفسير القرآن العظيم : ٣٧٥/٢-٣٧٦

(٤٢١) ينظر : فتح القدير : ٢٧٥/٢

(٤٢٢) ينظر : مجمع البيان : ٥٠٩/٤ ، الميزان : ٣٧٤/٨

(٤٢٣) ينظر : مجمع البيان : ٥٠٩/٤

(٤٢٤) ينظر : عصمة الأنبياء : ٢٥

لا يصار إليه في الكلام البليغ اللهم إلا أن يجعل قوله : (فتعالى الله عما يشركون) إلى آخر الآية قرينة على ذلك))[٤٢٥].

٤-أن تحمل الآية الكريمة على حذف مضاف ، فيكون التقدير : وجعل أولادهما له شركاء ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وهذا مثل قوله تعالى :) وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ / البقرة:٥١ (، والتقدير : واتخذتم أهل العجل ، وقوله تعالى :) وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْساً فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ / البقرة:٧٢ (، والتقدير : وإذ قتل أسلافكم نفسا ، واتخذ أسلافكم عجلا[٤٢٦].

وعلى هذا القول تكون الكناية من أول الكلام إلى آخره راجعة إلى آدم وحواء (عليهما السلام) ، ويقويه قوله تعالى :) فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ) .

وأجاز هذا القول الزمخشري[٤٢٧]، والبيضاوي[٤٢٨].

وأنكره الرازي ذاهبا إلى أن الكنايات المتوالية عقيب مذكور واحد إذا صرف بعضها إلى ذلك المذكور وبعضها إلى شيء آخر ، لأدى ذلك إلى تفكيك النظم[٤٢٩]، فضلا عن أن هذا المحذوف لا دليل عليه[٤٣٠].

٥-حمل النص على ظاهره ، فيكون الضمير في (جعلا) عائدا إلى آدم وحواء (عليهما السلام) ، وأنهما جعلا لله تعالى شريكا في التسمية دون العبادة ، وذهب الطبرسي إلى إنكار هذا القول[٤٣١].

وأجازه من النحويين : الفراء[٤٣٢]، وابن قتيبة[٤٣٣]، والزجاج[٤٣٤]، ومن المفسرين : الطبري[٤٣٥]، والواحدي[٤٣٦]، والبغوي[٤٣٧]، والشوكاني[٤٣٨].

---

(٤٢٥) الميزان : ٣٧٥/٨

(٤٢٦) مجمع البيان : ٥٠٩/٤

(٤٢٧) ينظر : الكشاف : ١٨٧/٢

(٤٢٨) ينظر : أنوار التنزيل : ٨٢/٣

(٤٢٩) ينظر : عصمة الأنبياء : ٢٥ ، البحر المحيط : ٤٤٠/٤

(٤٣٠) ينظر : الميزان : ٣٧٧/٨

(٤٣١) ينظر : مجمع البيان : ٥١٠/٤

(٤٣٢) ينظر : معاني القرآن : ٤٠٠/١

(٤٣٣) ينظر : تأويل مشكل القرآن : ٢٠٠-٢٠١

(٤٣٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤٣٧/٢

واستدلوا على صحته بروايات[٤٣٩] موضوعة مدسوسة من أهل الكتاب[٤٤٠]، وقد صح الحديث عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : (إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ، ولا تكذبوهم)[٤٤١].

وأشار هؤلاء إلى أن تسمية الولد بـ(عبد الحارث) لا تفيد كونه عبدا للحارث ، فإن الأعلام قائمة مقام الإشارة فقط ، ولا يلزم منه الكفر والفسق .

وأنكر هذا القول العديد من المفسرين[٤٤٢]غير الطبرسي ؛ لأن الآية الكريمة تقتضي أنهم أشركوا الأصنام ، لقوله تعالى :) أَيُشْرِكُونَ مَا لا يَخْلُقُ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ / الأعراف:١٩١ (، ولفظة (ما) تستعمل لغير العاقل فدل ذلك على أنهم أشركوا الأصنام مع الله تعالى لا ما ذكروه من إشراك إبليس في التسمية فقط، فضلا عن أن هذه الروايات ذكرت أن آدم وحواء (عليهما السلام) أشركا إبليس اللعين فيما ولد لهما بأن سمياه عبد الحارث ، وليس في ظاهر الآية ذكر لإبليس[٤٤٣].

وفي النص أقوال أخر لم يذكرها الطبرسي ، منها :

أ-اختار الزمخشري أن يكون الخطاب لقريش الذين كانوا في عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وهم آل قصي ، مستدلا على ذلك بقول الشاعر في قصة أم معبد[٤٤٤] :

فيالقصي ما روى الله عنكم به من فخار لا يبارى وسؤدد

---

(٤٣٥) ينظر : جامع البيان : ١٩٨/٩

(٤٣٦) ينظر : الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : ٤٢٦/١

(٤٣٧) ينظر : معالم التنزيل : ٢٢١/٢

(٤٣٨) ينظر : فتح القدير : ٢٧٤/٢

(٤٣٩) ينظر الروايات : جامع البيان : ١٩٤/٩-١٩٨ ، زاد المسير : ٢٠٤/٣-٢٠٦ ، الدر المنثور : ٦٢٣/٣-٦٢٥

(٤٤٠) ينظر : تفسير القرآن العظيم : ٣٧٥/٢

(٤٤١) مسند أحمد : ١٣٦/٤ ، سنن أبي داود : ١٧٦/٢

(٤٤٢) ينظر : تنزيه الأنبياء : ٣٣ ، عصمة الأنبياء : ٢٥ ، البحر المحيط : ٤٤٠/٤

(٤٤٣) ينظر : مجمع البيان : ٥١٠/٤

(٤٤٤) نقل ابن هشام قولا ينسب البيت إلى الجن ، ينظر: شرح شذور الذهب : ٣٠٥

فيكون المراد : هو الذي خلقكم من نفس قصي ، وجعل من جنسها زوجها عربية قرشية ليسكن إليها ، فلما آتاهما ما طلبا من الولد الصالح السوي جعلا له شركاء فيما آتاهما حيث سميا أولادهما الأربعة بـ (عبد مناف ، وعبد العزى ، وعبد قصي ، وعبد الدار) ، وجعل الضمير في (يشركون) لهما ولأعقابهما[٤٤٥].

وتابعه في هذا القول الرازي[٤٤٦].

وفي هذا القول ما لا يخفى من التكلف ؛ لأنه ليس في اللفظ ما يدل عليه .

ب-نسب إلى أبي علي الفارسي قول ، يكون فيه معنى قوله (جعلا له شركاء) ، جعل أحدهما له شركاء ، أو ذوي شرك ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، كما حذف في قوله تعالى :) وَقَالُوا لَوْلا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ) (الزخرف:٣١) ، والمعنى : على رجل واحد من رجلي القريتين[٤٤٧].

وهذا القول يشير إلى إشراك حواء دون آدم (عليه السلام) ، وهو بعيد أيضا؛ لما يؤديه من ركّة في التعبير القرآني ، فعلى هذا التقدير يكون الضمير في (دعوا الله) عائدا إلى آدم وحواء (عليهما السلام) ، وفي قوله : (جعلا له شركاء) عائدا إلى أحدهما ، وفي قوله : (فتعالى الله عما يشركون) عائدا إلى حواء ومن أشرك من ولد آدم (عليه السلام) ، وفي هذا ما لا يخفى من التكلف .

وفي توجيه النص أقوال أخر آثرت تركها اختصارا[٤٤٨].

ومن النصوص الأخر التي تأولها الطبرسي تنزيها للأنبياء (عليهم السلام) قوله تعالى :) فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ لَقَدْ جَاءَكَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ / يونس:٩٤(.

فظاهر النص الكريم يوهم بوقوع الشك من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وأوحي إليه أن يسأل ليزول عنه ذلك الشك ، وهذا غير جائز ؛ لأن الرسول (صلى الله

---

(٤٤٥) ينظر : الكشاف : ١٨٧/٢

(٤٤٦) ينظر : عصمة الأنبياء : ٢٤

(٤٤٧) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : ٥١/٥

(٤٤٨) ينظر : تنزيه الأنبياء : ٣٢-٣٣ ، روح المعاني : ١٤٢/٩

عليه وآله وسلم) معصوم قبل النبوة وبعدها من كبير الذنوب وصغيرها ، وقد ورد عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) قوله : (لم أشك ولم أسأل)[٤٤٩].

ولتنزيه الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) مما يصفه به ظاهر اللفظ ذكر الطبرسي أقوال عدة في تأويل الآية ، منها :

١-أن تكون (أن) نافية بمعنى (ما) ، وقوله (فاسأل) جوابا لشرط مقدر ، أي : ما كنت في شك مما أنزلنا إليك ، فإن أردت أن تزداد يقينا فاسأل الذين يقرؤون الكتاب ، أي لسنا نريد بأمرك أن تسأل لأنك شاك ، ولكن لتزداد إيمانا ، كما قال إبراهيم (عليه السلام) حين قال له الله تعالى :) قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَى وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي / البقرة: من الآية٢٦٠(، فالزيادة في التعريف ليس مما يبطل العقيدة ، ونقل الطبرسي هذا القول عن الزجاج[٤٥٠].

وأجازه النحاس[٤٥١]، واستبعده الآلوسي ؛ لكونه خلاف الظاهر ، وما ذكر من أقوال في توجيه النص أولى للأخذ بها[٤٥٢].

ب- أن يكون الخطاب لغير رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، فيكون المعنى : فإن كنت في شك أيها المخاطب أو أيها السامع مما أنزلنا إليك على لسان نبينا (صلى الله عليه وآله وسلم) (فاسأل الذين يقرؤون الكتاب)[٤٥٣].

وسبقه إلى هذا القول : ثعلب ، والمبرد[٤٥٤].

واستدل عليه ابن قتيبة بنظائر من التنزيل[٤٥٥]، واستحسنه القرطبي[٤٥٦]، والبيضاوي[٤٥٧].

---

(٤٤٩) الديباج على صحيح مسلم : ١٧٢/١

(٤٥٠) ينظر : مجمع البيان : ١٣٣/٥ ، وينظر : التبيان في تفسير القرآن : ٤٣٠/٥ ، روح المعاني : ١٩٠/١١

(٤٥١) ينظر : إعراب القرآن : ١٨٦/٢ ، معاني القرآن : ٣١٧/٣

(٤٥٢) ينظر : روح المعاني : ١٩٠/١١

(٤٥٣) ينظر : مجمع البيان : ١٣٣/٥

(٤٥٤) ينظر : معاني القرآن – النحاس : ٣١٧/٣ ، الجامع لأحكام القرآن : ٣٨٢/٨ ، البرهان في علوم القرآن : ٢٤٠/٢، فتح القدير : ٤٧٣/٢

(٤٥٥) ينظر : تأويل مشكل القرآن : ٢١١-٢١٢

وهذا القول مع حسنه خلاف الظاهر[٤٥٨].

وللطبرسي أقوال أخر بعيدة عن التكلف والتأويل ، منها :

أ-أن يكون الخطاب للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وهو شامل للخلق ، فيكون المعنى : إن كنتم في شك فاسألوا ، والدليل على ذلك قوله تعالى في آخر السورة :) قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ دِينِي فَلا أَعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ أَعْبُدُ اللَّهَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُمْ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ / يونس:١٠٤(، فأعلم الله سبحانه وتعالى أن نبيه (صلى الله عليه وآله وسلم) ليس في شك ، ومثل هذا قوله تعالى :) يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ / الطلاق: من الآية١(، فقال : (طلقتم) والخطاب للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ، ونسب الطبرسي هذا القول إلى الزجاج[٤٥٩].

واختاره ابن قتيبة ذاهبا إلى أن القرآن الكريم نزل بمذاهب العرب كلهم ، وهم قد يخاطبون الرجل بالشيء ويريدون غيره ، ولذلك جاء في مثلهم : (إياك أعني واسمعي يا جارة) ، ومثله قوله تعالى :) يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً الأحزاب:١ (، فالخطاب للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والمراد بالوعظ المؤمنون ، يدلك على ذلك أنه قال :

) وَاتَّبِعْ مَا يُوحَى إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيراً / الأحزاب: ٢(، ولم يقل : بما تعملَ خبيرا[٤٦٠].

واختاره أيضا : الواحدي[٤٦١]، الطوسي[٤٦٢]، والزركشي[٤٦٣]، والثعالبي[٤٦٤].

والثعالبي[٤٦٤].

---

(٤٥٦) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٣٨٢/٨

(٤٥٧) ينظر : أنوار التنزيل : ٢١٤/٣

(٤٥٨) ينظر : فتح القدير : ٤٧٣/٢

(٤٥٩) ينظر : مجمع البيان : ١٣٣/٥

(٤٦٠) ينظر : تأويل مشكل القرآن : ٢٠٩

(٤٦١) ينظر : الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : ٥٠٨/١

٢-أن الخطاب لرسول الله (ﷺ) ، وإن لم يشك ، وعلم الله تعالى أنه غير شاك ، ولكن خرج الكلام مخرج التقرير ، كما يقول القائل لعبده : إن كنت عبدي فأطعني ، ولأبيه : إن كنت والدي فتعطف عليّ ، ولولده : إن كنت ابني فبرّني ، يريد بذلك المبالغة ، فيكون معنى الآية الكريمة : لو كنت ممن يشك فشككت (فاسأل الذين يقرؤون الكتاب من قبلك) ، ونقل الطبرسي هذا القول عن الفراء[٤٦٥].

واختاره الطبري جاعلا نظير الآية قوله تعالى :) وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ/ المائدة:١١٦(، وقد علم جلّ ثناؤه أن عيسى (عليه السلام) لم يقل ذلك ، وهذا من ذلك ، فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يكن شاكا في حقيقة خبر الله تعالى وصحته ، ولكنه تعالى خاطبه خطاب قومه[٤٦٦]، واختاره أيضا البغوي[٤٦٧].

٣-وقيل : إن الخطاب للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) على أن المراد بالشك : الضيق والشدة بما يعانيه من تعنتهم وأذاهم ، أي : إن ضقت ذرعا بما تلقى من أذى قومك) فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ (، كيف صبر الأنبياء (عليهم السلام) على أذى قومهم فاصبر كذلك[٤٦٨].

وسبقه إلى هذا القول الكسائي[٤٦٩]، واستحسنه الشوكاني[٤٧٠]، واستبعده الآلوسي[٤٧١].

---

(٤٦٢) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : ٤٣٠/٥

(٤٦٣) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٢٤٢/٢

(٤٦٤) ينظر : الجواهر الحسان : ٢٦٦/٣

(٤٦٥) ينظر : مجمع البيان : ١٣٣/٥ ، وينظر : معاني القرآن : ٤٧٩/١

(٤٦٦) ينظر : جامع البيان : ٢١٨/١١

(٤٦٧) ينظر : معالم التنزيل : ٣٦٨/٢

(٤٦٨) مجمع البيان : ١٣٣/٥

(٤٦٩) ينظر : البحر المحيط : ١٩١/٥

وبعد أن عرض الطبرسي هذه الأقوال في النص القرآني لم يتطرق إلى تخطئة أحدها .

وذهب الرازي إلى أن القضية الشرطية لا تفيد إلا ترتيب الجواب على الشرط ، أما أن الشرط حاصل أو لا فهو غير مستفاد[٤٧٢].

وزاد أبو حيان هذا القول بيانا ، إذ أشار إلى أن (إن) الشرطية ((تقتضي تعليق شيء على شيء ، ولا تستلزم تحتم وقوعه ولا إمكانه ، بل قد يكون ذلك مستحيل ، كقوله تعالى :) قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ / الزخرف: ٨١(، ومستحيل أن يكون لله ولد ، فكذلك هذا مستحيل أن يكون في شك ، وفي المستحيل عادة كقوله تعالى :) فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقاً فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّماً فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ / الأنعام: من الآية٣٥(، أي : فافعل ، لكن وقوع (إن) للتعليق على المستحيل قليل ، وهذه الآية من ذلك ، ولما خفي هذا الوجه على أكثر الناس اختلفوا في تخريج هذه الآية .))[٤٧٣].

واستحسنه أيضا أبو السعود[٤٧٤]، والآلوسي[٤٧٥].

وأراه أظهر ما قيل في النص القرآني لكن الأمر المشكوك فيه ليس نبوته (صلى الله عليه وآله وسلم) كما ذهب إلى ذلك غير واحد[٤٧٦]، لأنه إن كان المقصود من أهل الكتاب عبد الله بن سلام ، وكعب الأحبار وغيرهما كما نقلت ذلك الروايات[٤٧٧]، كان إسلامهم دليلا على صحة نبوته (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وإن كان المقصود غيرهم ممن لم يؤمنوا ، فهذا غير جائز ؛ لأن هؤلاء دفعهم عنادهم إلى تحريف صفة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في التوراة والإنجيل ، وبذلك لن يعترفوا بنبوته وصفته لمن

---

(٤٧٠) ينظر : فتح القدير : ٤٧٣/٢

(٤٧١) ينظر : روح المعاني : ١٩٠/١١

(٤٧٢) ينظر : عصمة الأنبياء : ١٢٤

(٤٧٣) البحر المحيط : ١٩١/٥

(٤٧٤) ينظر : إرشاد العقل السليم : ١٧٥/٤

(٤٧٥) ينظر : روح المعاني : ١٨٩/١١-١٩٠

(٤٧٦) ينظر : عصمة الأنبياء : ١٢٤

(٤٧٧) ينظر : الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : ٥٠٨/١ ، معالم التنزيل : ٣٦٨/٢ ، فتح القدير : ٤٧٣/٢

يسألهم ، وإنما المقصود بذلك قصص القرآن ، أي : إن كنت في شك من القصص المنزلة عليك ومن جملتها قصة فرعون وقومه وأخبار بني إسرائيل) فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ / يونس: من الآية٩٤([٤٧٨]).

((ومن لطيف الإشارة أن الله تعالى لم يذكر في القصص المذكورة في هذه السورة قصة هود وصالح ؛ لعدم تعرض التوراة الموجودة عندهما لقصتهما ، وكذا قصة شعيب وقصة المسيح ؛ لعدم توافق أهل الكتب عليهما))([٤٧٩]).

وهذا القول لا يستلزم وجود ريب في قلب النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ولا تحقق شك منه ، فإن أسلوب الآية الكريمة نوع من الخطاب ، يصح أن يخاطب به من هو على يقين من القول وبينة من الأمر كون المعنى الذي أخبر به المخبر بما تعاضدت عليه الحجج ، فعلى ما بينه الله تعالى حجة وهناك حجة أخرى ، وهي أن أهل الكتب السماوية الموفين لها حق قراءتها يجدون ذلك فيما يقرؤونه من الكتاب ، وهو أمر لا يسع أهل الكتاب أن ينكروه وإنما كانوا ينكرون بشارات النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وبعض ما يختص به الإسلام ، وما غيروه من الكتب من الجزئيات([٤٨٠]).

وذهب آخرون إلى أن النص القرآني على ظاهره من وقوع الشك من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)([٤٨١])، وحاشاه من هذا الأمر .

ومن النصوص الأخر التي تأولها الطبرسي تنزيها للأنبياء (عليهم السلام)، وإثباتا لعصمتهم ، قوله تعالى :) وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ/ يوسف: ٢٤(.

فقوله :) وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَ هَمَّ بِهَا) خرج مخرجا واحدا ، ومعلوم أن همّ زليخا متعلق بالقبيح ، والشاهد على ذلك القرآن الكريم ، لقوله تعالى :) وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ/ يوسف: من الآية٢٣(، وقوله تعالى :) وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي

---

(٤٧٨) ينظر : أنوار التنزيل : ٢١٤/٣ ، روح المعاني : ١٩٠/١١

(٤٧٩) الميزان : ١٢٣/١٠

(٤٨٠) ينظر : الميزان : ١٢٣/١٠

(٤٨١) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٣٨٢/٨ ، فتح القدير : ٤٧٣/٢

الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ / يوسف: (، وقوله تعالى :) الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ / يوسف: من الآية٥١(، ويشهد بذلك أيضا إجماع المفسرين على أنها همّت بالمعصية والفاحشة(٤٨٢).

ولثبوت تعلق همها بالفاحشة تمسك عدد من المفسرين بأن همّه (عليه السلام) متعلق بالفاحشة أيضا ؛ لأن سياق الهمّين خرج مخرجا واحدا .

وهذا الأمر أنكره الطبرسي ؛ لثبوت عصمة الأنبياء (عليهم السلام) ، ولأن الأدلة العقلية التي لا يتطرق إليها الشك والاحتمال والمجاز دلت على أن يوسف (عليه السلام) لا يجوز أن يفعل القبيح ولا يعزم عليه(٤٨٣).

وقد أثبت العلماء للهمّ معاني عدة ، منها : العزم على الفعل ، كقوله تعالى :) إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَنْ يَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ / المائدة: من الآية١١(، أي : أرادوا ذلك وعزموا عليه ، فلو حمل (الهمّ) في النص القرآني على العزم لكان التأويل فيه أمرا لابد منه ، وهو ما ذهب إليه الطبرسي بأقوال عدة :

الأول : أن (الهمّ) في ظاهر الآية معلق بذاته (عليه السلام) وذاتها ، وذلك غير جائز ؛ لأن الذوات لا تراد ، فلا بد من تقدير أمر محذوف يتعلق العزم به ، وقد أمكن أن يتعلق عزمه (عليه السلام) بغير القبيح ويكون متناولا لضربها أو دفعها عن نفسه ، فكأن التقدير : ولقد همت بالفاحشة وأرادت ذلك ، وهم يوسف (عليه السلام) بضربها ودفعها عن نفسه ، وعلى هذا يكون معنى رؤية البرهان : أن الله تعالى أراه برهانا على أنه إن أقدم على ما هم به أهلكه أهلها أو قتلوه ، أو ادعت عليه المراودة على القبيح لامتناعها منه ، فأخبر الله سبحانه وتعالى أنه صرف عنه السوء والفحشاء ، ويكون التقدير : لولا أن رأى برهان ربه لفعل ذلك، ويكون جواب لولا

(٤٨٢) ينظر : مجمع البيان : ٢٢٥/٥

(٤٨٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢٢٤/٥

محذوفا يدل عليه قوله : (وهمّ بها) ، ولا يجوز أن يكون قوله : (وهمّ بها) جوابا لـ(لولا) ؛ لأن جوابها لا يتقدم عليها[٤٨٤].

وقد سبق الطبرسي إلى هذا القول ابن قتيبة[٤٨٥]، وأجازه الشريف المرتضى[٤٨٦]، والشيخ الطوسي[٤٨٧].

وذهب الرازي إلى أن (الهمّ) إن كان بمعنى (العزم) فلا بد من تعلقه بمحذوف ، وليس تعلقه ببعض الأمور أولى من تعلقه ببعض إلا لدليل ، وهمّها باتفاق متعلق بالفاحشة ، أما همّه (عليه‌السلام) فقد دلت الآيات على أنه لا يجوز تعلقه بالفاحشة لذلك أمكن أن يتعلق بدفعه إياها[٤٨٨].

لكن هؤلاء سوى ابن قتيبة لم يشترطوا إضمار جواب (لولا) ، بل أجازوا أن يكون جوابها متقدما عليها ، وهو قوله : (وهمّ بها)[٤٨٩].

الثاني : ((أن يحمل الكلام على التقديم والتأخير ، فيكون التقدير : ولقد همت به ولولا أن رأى برهان ربه لهم بها ، ولما رأى برهان ربه لم يهم بها ، ويجري هذا مجرى قولهم : قد كنت هلكت لولا أني تداركتك ، وقد كنت قتلت لولا أني خلصتك ، والمعنى : لولا تداركي لهلكت ، ولولا تخليصي إياك لقتلت ، وإن كان لم يقع هلاك أو قتل ، ومثله قول الشاعر :

فلا يدعني قومي ليوم كريهة لئن لم أعجل ضربة أو أعجل

وقال الآخر :

فلا يدعني قومي صريخا لحرة لئن كنت مقتولا ويسلم عامر

))[٤٩٠]

(٤٨٤) ينظر : مجمع البيان : ٢٢٤/٥

(٤٨٥) ينظر : تأويل مشكل القرآن : ٣١٣

(٤٨٦) ينظر : تنزيه الأنبياء : ٧٥

(٤٨٧) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : ١٢١/٦

(٤٨٨) ينظر : عصمة الأنبياء : ٥٩

(٤٨٩) ينظر : تنزيه الأنبياء : ٧٦ ، التبيان في تفسير القرآن : ١٢٢/٦ ، عصمة الأنبياء : ٥٩

(٤٩٠) مجمع البيان : ٢٢٤/٥-٢٢٥

فـ(الهمّ) على هذا القول على معناه الحقيقي ، وإنه (عليه السلام) لم يقع منه الهمّ البتّة ؛ لوجود رؤية البرهان .

وهذا القول جار على قاعدة الكوفيين من جواز تقديم جواب لولا عليها[٤٩١]، ونسب إلى قطرب[٤٩٢]، وأبي عبيدة[٤٩٣]، وأجازه الشريف المرتضى[٤٩٤]، والطوسي[٤٩٥]، وابن الجوزي[٤٩٦]، والرازي[٤٩٧]، والقرطبي[٤٩٨].

وأنكره عدد من النحويين والمفسرين من جانبين[٤٩٩] :

أحدهما : أنه لا يجوز تقديم جواب لولا عليها .

الآخر : أن جوابها يكون باللام ، كقوله تعالى :) فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ، لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ (الصافات:١٤٣ـ١٤٤) .

أما الاعتراض الأول فمردود ؛ لأن عددا من المفسرين ذهبوا إلى جواز تقديم جواب (لولا) مستدلين على ذلك بقوله تعالى :) وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى فَارِغًا إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ لَوْلَا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ (القصص:١٠) ، فقوله :) إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي (، إما أن يكون جواب (لولا) أو يكون دليلا عليه ، وإذا دار الأمر بين أن يكون جوابها محذوفا وبين أن يكون متقدما عليها ، فلا شك أن التقديم أولى[٥٠٠]، فضلا عن أن من أعلام البصرة من أجاز تقديم جواب لولا عليها كأبي زيد الأنصاري ، والمبرد[٥٠١].

---

(٤٩١) ينظر : البحر المحيط : ٥٩٥/٥ ، إرشاد العقل السليم : ٦٦/٤ ، روح المعاني : ٢١٤/١٢

(٤٩٢) ينظر : زاد المسير : ٢٠٦/٤

(٤٩٣) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٦٦/٩، الجواهر الحسان : ٣٢٠/٣

(٤٩٤) ينظر : تنزيه الأنبياء : ٨٠

(٤٩٥) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : ١٢٤/٦

(٤٩٦) ينظر : زاد المسير : ٢٠٥/٤-٢٠٦

(٤٩٧) ينظر : عصمة الأنبياء : ٦٠

(٤٩٨) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٦٦/٩

(٤٩٩) ينظر : جامع البيان : ٢٤٢/١٢-٢٤٣ ، البحر المحيط : ٢٩٥/٥ ، روح المعاني : ٢١٤/١٢

(٥٠٠) ينظر : عصمة الأنبياء : ٦١ ، البحر المحيط : ٢٩٥/٥ ، روح المعاني : ٢١٤/١٢

(٥٠١) ينظر : البحر المحيط : ٢٩٥/٥ ، روح المعاني : ٢١٤/١٢

أما الاعتراض الآخر ، وهو اقتران الجواب باللام ، فهو غير لازم ، لجواز أن يأتي جواب (لولا) – إذا كان بصيغة الماضي - باللام وغير اللام ، فيقال : لولا زيد أكرمتك ، ولولا زيد لأكرمتك[٥٠٢].

واستحسن النسفي[٥٠٣]، وأبو حيان[٥٠٤]، والآلوسي[٥٠٥]، أن يكون جواب (لولا) محذوفا ، ويكون قوله : (وهم بها) داخلا في القسم مع قوله تعالى : (ولقد همت به) ، وهو الدليل على الجواب المحذوف .

الثالث : نقل الطبرسي قولا بعيدا عن التكلف والتأويل ، يكون فيه معنى قوله : (وهم بها) : اشتهاها ، ومال طبعه إلى ما دعته إليه ، وقد يجوز أن تسمى الشهوة همّا ، على سبيل التوسع والمجاز ، ولا يقبح في الشهوة ؛ لأنها من فعل الله تعالى ، وإنما يتعلق القبح بالمشتهي[٥٠٦].

وسبقه إلى هذا القول النحاس[٥٠٧]، واستحسنه الزمخشري ، مشيرا إلى أن المراد بهمه (عليه‌السلام) : ((أن نفسه مالت إلى المخالطة ونازعت إليها من شهوة الشباب وقرمه ميلا يشبه الهمّ به والقصد إليه ، وكما تقتضيه صورة تلك الحال التي تكاد تذهب بالعقول والعزائم وهو يكسر ما به ويرده بالنظر في برهان الله المأخوذ على المكلفين من وجوب اجتناب المحارم ، ولو لم يكن ذلك الميل الشديد المسمى هما لشدته لما كان صاحبه ممدوحا عند الله بالامتناع))[٥٠٨].

واختاره البيضاوي ، مشيرا إلى أن ميل الطبع ومنازعة الشهوة خارج الاختيار وبذلك لا يدخل تحت التكليف[٥٠٩].

واستحسنه النسفي[٥١٠]، واستدل عليه أبو السعود بما سبق من آيات استعصامه المنبئة عن كمال كراهيته له ، ونفرته عنه ، وإنما عبر عنه بـ(الهم) لمجرد وقوعه في صحبة همها بالذكر بطريق المشاكلة ، لا لشبهه به ، ثم إن الآية أشارت إلى تباين

---

(٥٠٢) ينظر : البحر المحيط : ٢٩٥/٥ ، روح المعاني : ٢١٤/١٢

(٥٠٣) ينظر : مدارك التنزيل : ١٨٤/٢

(٥٠٤) ينظر : البحر المحيط : ٢٩٥/٥

(٥٠٥) ينظر : روح المعاني : ٢١٤/١٢

(٥٠٦) ينظر : مجمع البيان : ٢٢٥/٥

(٥٠٧) ينظر : إعراب القرآن : ١٣٤/٢

(٥٠٨) الكشاف : ٤٥٦/٢

(٥٠٩) ينظر : أنوار التنزيل : ٢٨٢/٣

(٥١٠) ينظر : مدارك التنزيل : ١٨٤/٢

الهمّين ، فهمّها صدر بما يقرر وجوده من التوكيد القسمي ، وعقب الثاني بما يعقبه أثره قوله عز وجل :) لَوْلاأَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ ([٥١١]).

وشبه الآلوسي همّه (عليه السلام) بظمأ الصائم في اليوم الحار إلى الماء البارد ، ومثل هذا لا يكاد يدخل تحت التكليف[٥١٢].

وبعد أن عرض الطبرسي هذه الأقوال في توجيه النص القرآني عقائديا أنكر على عدد من المفسرين ما رووه وتمسكوا به من صدور المعصية من يوسف (عليه السلام)[٥١٣].

ومن المفسرين الذين تمسكوا بوقوع المعصية من يوسف (عليه السلام) :

الطبري الذي اكتفى بأن هذا القول مروي عن السلف ولا يجوز مخالفتهم[٥١٤]، وتابعه في ذلك البغوي[٥١٥].

وأنكره الطبرسي مستدلا على خلافه بما ورد في التنزيل من تنزيه يوسف (عليه السلام) ، ومن ذلك قوله تعالى :) كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ / يوسف: من الآية٢٤(، وقوله تعالى :) ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ / يوسف:٥٢(، وقوله تعالى :) قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ / يوسف: من الآية٥١(، وقوله تعالى :) يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ / يوسف:٢٩(.

وذهب أبو حيان إلى أن ما نسبوه إلى يوسف (عليه السلام) لا يجوز نسبته حتى إلى آحاد الفساق[٥١٦].

---

(٥١١) ينظر : روح المعاني : ٢١٣/١٢

(٥١٢) ينظر : المصدر نفسه : ٢١٣/١٢

(٥١٣) ينظر : مجمع البيان : ٢٢٥/٥ ، وينظر الروايات : جامع البيان : ٢٤٠/١٢ ، معاني القرآن – النحاس : ٤١١/٣-٤١٢ ، معالم التنزيل : ٤١٨/٢ ، الدر المنثور: ٥٢١/٤-٥٢٢

(٥١٤) ينظر : جامع البيان : ٢٤٠/١٢

(٥١٥) ينظر : معالم التنزيل : ٤١٨/٢

وبعد هذا التعليل النحوي والعقائدي الذي ذكره الطبرسي لنصوص القرآن يظهر لنا – كما في الفصل الأول – محافظته على قواعد البصريين والاحترام الكامل لها ، وإخضاع النصوص القرآنية لها لتتفق وإياها ، من خلال اجتلاب ألفاظ لا يقتضيها المعنى ، أو القول بزيادتها ، أو غيرها من الأساليب .

وقد انصب اهتمامه في التعليل على المسائل النحوية الخلافية بين البصريين والكوفيين ، كوقوع الجملة الماضوية حالا ، وعمل أفعل التفضيل ، وباب الاشتغال وغيرها .

أما التعليل العقائدي فيلحظ فيه كثرة الآراء التي عرضها الطبرسي في توجيه تلك النصوص لتتفق والعقيدة الإسلامية ، ولم يرجح أغلب الأحيان أحدها ؛ لأن هدفه انصب على صرف اللفظ عن ظاهر معناه بأكثر عدد ممكن من الآراء .

---

(٥١٦) ينظر : البحر المحيط : ٢٩٥/٥

الفصل الثالث

أدلة التأويل

لم يكتف الطبرسي بتعليل عدد من النصوص القرآنية التي جاءت مخالفة للقواعد النحوية أو الاعتقادات الدينية ، بل ذكر في مواضع عدة أدلة تؤيد تأويلاته، وتجعلها مقبولة سائغة ، وذات وجه في العربية .

ولجوء الطبرسي إلى الاستدلال كان إما لطرحه تأويلا غريبا ، فيأتي بالدليل ليعضده ويجعله مقبولا ، أو قد يكون سياق النص القرآني والمعنى الذي يصير إليه دليلا يعتمده الطبرسي في تأويل النص ، فضلا عن القراءات القرآنية التي رفضها بعض النحويين ووصفها بعضهم الآخر بالشذوذ ، فيحاول الطبرسي تسويغها بإيراد نظائر لها تؤيد صحتها .

وقد يأتي الطبرسي بأكثر من دليل في الموضع الواحد ؛ ليدل على صحة ما ذهب إليه .

ووجدت أن الأدلة عند الطبرسي سبعة ، هي :

١. إيراد النظير .
٢. دليل السياق .
٣. المشاكلة اللفظية والمعنوية .
٤. بنية اللفظ .
٥. اختلاف الحكم .
٦. اختلاف المعنى .
٧. دليل المقاربة .

أولا : إيراد النظير

أيد الطبرسي العديد من تأويلاته للنصوص القرآنية بإيراد نظائر لها ، سواء كانت من القرآن الكريم ، أو من فصيح كلام العرب .

وقد يستدل بأكثر من دليل للنص المتأول ؛ لتكون هذه النظائر حجة يقوي بها الطبرسي مذهبه في تأويل الآيات الكريمة .

ومن هذه النصوص قوله تعالى :) إِنَّ اللَّهَ لا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلاً يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ (/ البقرة:٢٦ .

فـ(بعوضة) بالنصب فيها ثلاثة أقوال ، ذكرها الطبرسي مرجحا أولها ، مستدلا عليه بنظير من القرآن الكريم ، وهذا الوجه تكون فيه (ما) مزيدة ومعناها التوكيد ، كما في قوله تعالى :) فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظّاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ / آل عمران: من الآية١٥٩ (، فيكون التقدير : إن الله لا يستحيي أن يضرب بعوضة مثلا أو مثلا بعوضة ، فتكون (بعوضة) مفعولا ثانيا لـ(يضرب) ، ((وإنما اختير هذا الوجه ؛ لأن (ضرب) هاهنا بمعنى (جعل) ، فجاز أن يتعدى إلى مفعولين ، ويدخل على المبتدأ والخبر ، وفي التنزيل ما يدل عليه وهو قوله تعالى :) إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ / يونس: من الآية٢٤ (، فـ) مَثَلُ الْحَيَاةِ (: مبتدأ ، و(كَمَاءٍ) : خبره ، وفي موضع آخر :) وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ / الكهف: من الآية٤٥ (، فدخل (اضرب) على المبتدأ والخبر فصار بمنزلة قولك : ظننت زيدا كعمرو .))(١).

فالطبرسي بهذا النص صيّر الفعل (ضرب) من متعد إلى مفعول واحد إلى متعد إلى مفعولين ، كونه متضمنا معنى الفعل (جعل) ، واستدل عليه بنظير من كتاب الله تعالى دون مراعاة للمعنى الذي يترتب عليه وقوع أحد الفعلين مكان الآخر ، وقد أشار الطبرسي إلى أن هذا القول اختاره جمهور البصريين(٢).

والقول بزيادة (ما) في الآية الكريمة هو ما عرض له الفراء(٣)، واستحسنه : أبو عبيدة(٤)، والأخفش(٥)، والزجاج(٦)، واختاره جمهور البصريين(٧).

---

(١) مجمع البيان : ٦٦/١

(٢) ينظر : مجمع البيان : ٦٦/١

(٣) ينظر : معاني القرآن : ٢١/١

(٤) ينظر : مجاز القرآن : ٣٤/١–٣٥

(٥) ينظر : معاني القرآن : ٥٣/١

(٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٧٠/١

وأشار البيضاوي إلى أنه ليس المقصود بالمزيد اللغو الضائع ؛ لأن القرآن الكريم كله هدى وبيان ، بل ما لم يوضع لمعنى يراد منه ، وإنما وضعت (ما) حتى تذكر مع غيرها فتفيده وثاقة وقوة ، وهو زيادة في الهدى غير قادح فيه[٨].

لكن الذين ذهبوا إلى زيادة (ما) في النص القرآني انقسموا على ثلاثة أقسام في توجيه النص .

فمنهم من ذهب إلى أن (بعوضة) مفعول ثان لـ(ضرب) لتضمنه معنى (جعل) ، ومن هؤلاء : الزجاج[٩] من النحويين ، والطوسي[١٠]، والزمخشري[١١]، والقرطبي[١٢]، والنسفي[١٣] من المفسرين .

وذهب غيرهم إلى أن (بعوضة) بدل من قوله : (مثلا) ، وهو ما اختاره عدد من النحويين[١٤]، وأجازه الواحدي[١٥]، والبغوي[١٦] من المفسرين .

أما القسم الثالث فيرى : أن (بعوضة) عطف بيان لـ(مثلا) عند من يجوزه في النكرات ، أو مفعول لـ(يضرب) و(مثلا) حال من النكرة مقدمة عليه[١٧].

أما القولان الآخران اللذان ذكرهما الطبرسي ، فهما :

١- ((أن تكون (ما) نكرة مفسرة بـ(بعوضة) ، كما تكون نكرة موصوفة من قوله :) هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ)(قّ: من الآية ٢٣) ، فيكون تقديره : لا يستحيي أن يضرب مثلا شيئا من الأشياء بعوضة ، فتكون (بعوضة) بدلا من (شيئا) .))[١٨].

وأراه توجيها حسنا يغنينا عن التكلف في النص القرآني ؛ لأن (ما) هنا وصفت بها النكرة لمزيد من الإبهام .

---

(٧) ينظر : المصدر نفسه : ٧١/١ ، مغني اللبيب : ٣١٤/١ ، البرهان في علوم القرآن : ٧٧/٣

(٨) ينظر : أنوار التنزيل : ٢٥٧/١

(٩) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٧٠/١

(١٠) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : ١١٢/١-١١٣

(١١) ينظر : الكشاف : ١١٥/١

(١٢) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٢٤٣/١

(١٣) ينظر : مدارك التنزيل : ٣٢/١

(١٤) ينظر : إعراب القرآن – النحاس : ١٥٣/١ ، مشكل إعراب القرآن : ٨٣/١ ، التبيان في إعراب القرآن : ٢٦/١ ، مغني اللبيب : ٣١٤/١ ، البرهان في علوم القرآن : ٧٧/٣

(١٥) ينظر : الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : ٩٧/١

(١٦) ينظر : معالم التنزيل : ٥٨/١

(١٧) ينظر : أنوار التنزيل : ٢٥٧/١ ، مدارك التنزيل : ٣٢/١ ، إرشاد العقل السليم : ٧٢/١ ، روح المعاني : ٢٠٦/١

(١٨) مجمع البيان : ٦٦/١

وقد وافق الطبرسي على هذا القول : العكبري[١٩]، والآلوسي[٢٠].
وأجاز عدد من النحويين اسمية (ما) في النص القرآني ، لكن (بعوضة) عندهم صفة لـ(ما) وليست بدلا ، و(ما) بدل من قوله : (مثلا) ، وصح أن تكون (بعوضة) نعتا ؛ لأنها بمعنى (قليل)[٢١].
واستحسنه من المفسرين : القرطبي[٢٢]، وأبو السعود[٢٣]، والشوكاني[٢٤].
٢-((أن معناه : ما بين بعوضة إلى ما فوقها ، كما يقال : مطرنا ما زبالة إلى الثعلبية ، وله عشرون ما ناقة فجملا ، وهي أحسن الناس ما قرنا فقدما، يعنون : (ما بين) في جميع ذلك .))[٢٥].
فالطبرسي بهذا النص أشار إلى أن (بعوضة) انتصب على نزع الخافض، لأن التقدير : إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلا ما بين بعوضة إلى ما فوقها ، فحذفت (بين) وأعربت (بعوضة) بإعرابها .
وهذا القول مذهب الكسائي والفراء[٢٦]، وقد أشار الأخير منهما إلى أن العرب ((إذا ألقت (بين) من كلام تصلح (إلى) في آخره نصبوا الحرفين المخفوضين اللذين خفض أحدهما بـ(بين) والآخر بـ(إلى) ، فيقولون : مطرنا ما زبالة فالثعلبية ، وله عشرون ما ناقة فجملا ، وهي أحسن الناس ما قرنا فقدما ، يراد : ما بين قرنها إلى قدمها .... فإذا لم تصلح (إلى) في آخر الكلام لم يجز سقوط (بين) ، من ذلك أن تقول : داري ما بين الكوفة فالمدينة ، فلا يجوز أن تقول : داري ما الكوفة فالمدينة ؛ لأن (إلى) إنما تصلح إذا كان ما بين المدينة والكوفة كله من دارك كما كان المطر آخذا ما بين زبالة فالثعلبية))[٢٧].
فاشترط الفراء لإضمار (بين) في النص القرآني ، صحة دخول (إلى) في آخر الكلام .

(١٩) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢٦/١

(٢٠) ينظر : روح المعاني : ٢٠٦/١

(٢١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٧٠/١-٧١ ، إعراب القرآن — النحاس : ١٥٣/١ ، مشكل إعراب القرآن : ٨٣/١

(٢٢) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٢٤٢/١

(٢٣) ينظر : إرشاد العقل السليم : ٧٢/١

(٢٤) ينظر : فتح القدير : ٥٦/١

(٢٥) مجمع البيان : ٦٦/١

(٢٦) ينظر : معاني القرآن : ٢٢/١ ، إعراب القرآن — النحاس : ١٥٣/١

(٢٧) معاني القرآن : ٢٢/١

واختاره من المفسرين : ابن الجوزي مشيرا إلى أن في انتصاب (بعوضة) ، ودخول الفاء على (ما) ، دلالة على (بين وإلى) المحذوفين[٢٨].

وأجازه أيضا : القرطبي[٢٩]، والشوكاني[٣٠]، والآلوسي[٣١].

ومن النصوص التي تأولها الطبرسي مستدلا على تأويله بإيراد نظائر ، قوله تعالى :) قَالَ رَبِّ احْكُمْ بِالْحَقِّ وَرَبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ / الأنبياء:١١٢(.

فقد قرأ أبو جعفر : (رب احكم) بضم الباء[٣٢]، فيكون (رب) منادى مفردا مبنيا على الضم حذف منه حرف النداء .

لكن هذا الأمر يرفضه النحويون ؛ لأن النكرة المقصودة إذا وقعت منادى لا يحذف منها حرف النداء إلا في الضرورة[٣٣]، لكونها لا تتعرف إلا بـ(يا) الدالة على القصد والإشارة ، فإذا لم تكن كذلك بقي الاسم على تنكيره ولا يتبادر إلى الذهن أنه منادى دونها[٣٤].

وعل الرغم من ضعف هذه القراءة عند النحويين ذهب الطبرسي إلى قبولها مستدلا على صحتها بنظائر من فصيح كلام العرب ، ليجعلها سائغة مقبولة وذات وجه في العربية ، إذ أشار إلى أن معنى هذه القراءة : ((يا رب احكم ، وهي ضعيفة عند النحويين البصريين ، وقد جاء في مثله في المثل ، وهو قولهم : أصبح ليل ، أطرق كرا ، وافتد مخنوق ، أي : يا ليل ، ويا كروان ، ويا مخنوق، وقد جاء في الشعر ، وهو :

عجبت لعطار أتانا يسومنا بدسكرة المران دهن البنفسج

فقلت له عطار هلا أتيتنا بنور الخزامى أو بخوصة عرفج

---

(٢٨) ينظر : زاد المسير : ٥٤/١

(٢٩) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٢٤٣/١

(٣٠) ينظر : فتح القدير : ٥٦/١

(٣١) ينظر : روح المعاني : ٢٠٦/١

(٣٢) ينظر : المحتسب : ٦٩/٢

(٣٣) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٣٤٠/١ ، شرح المفصل : ١٦/٢ ، المقرب : ١٩٤ ، شرح الرضي على الكافية ٣٨٦/١ ، الفوائد الضيائية : ٣٨٤/١

(٣٤) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٣٤٠/١ ، شرح جمل الزجاجي : ٨٨/٢

أراد : يا عطار .))[٣٥].

وقد أنكر النحاس[٣٦]، والقرطبي[٣٧] هذه القراءة ، ونعتاها باللحن ، واكتفى الطبرسي بضعفها عندهما مجوزا الوجه الذي جاءت عليه ومستدلا عليه بنظائر من فصيح كلام العرب .

وذهب ابن يعيش إلى أن هذه الأمثال : (أصبح ليل)[٣٨]، و (افتد مخنوق)[٣٩]، و(أطرق كرا)[٤٠]، أقوال معروفة جرت مجرى العلم في حذف حرف النداء منها[٤١].

وخالفه في هذا القول ابن عصفور حاملا أمثال العرب على الشذوذ[٤٢]، متابعا في ذلك ابن الحاجب[٤٣].

وأجازت طائفة من النحويين حذف (يا) النداء مع اسم الجنس ، لورود السماع بذلك مستدلين عليه بأمثال العرب التي ذكرت آنفا ، وعدد من الشواهد الشعرية[٤٤].

وقياسا على هذا القول تكون القراءة بضم الباء في (رب) صحيحة مقبولة .

وذهب صاحب النشر في القراءات إلى أن قراءة أبي جعفر بضم الباء ((لغة معروفة جائزة في نحو : يا غلامي ، تبنيه على الضم وأنت تنوي الإضافة ، وليس ضمه على أنه منادى مفرد كما ذكره أبو الفضل الرازي ؛ لأن هذا ليس من نداء النكرة .))[٤٥].

وتابعه في هذا التوجيه أبو حيان ، ذاهبا إلى أن معنى (رب) : يا ربي[٤٦].

وعلى هذا التقدير يكون قوله : (رب) مضافا في التقدير وإن كان مفردا في اللفظ ، ولا يكون شاذا أو ضعيفا إذا حذفت منه أداة النداء .

---

(٣٥) مجمع البيان : ٦٥/٧-٦٦

(٣٦) ينظر : إعراب القرآن : ٣٨٧/٢

(٣٧) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٣٥١/١١

(٣٨) ينظر : جمهرة الأمثال : ١٩٢/١ ، مجمع الأمثال : ٤٠٣/١

(٣٩) ينظر : مجمع الأمثال : ٧٨/٢ ، المستقصى في الأمثال : ٢٦٥/١

(٤٠) ينظر : جمهرة الأمثال : ١٩٤/١ ، مجمع الأمثال : ٤٣١/١

(٤١) ينظر : شرح المفصل : ١٦/٢

(٤٢) ينظر : المقرب : ١٩٤-١٩٥

(٤٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٨٦/١

(٤٤) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٨٨/٢ ، شرح ابن عقيل : ٢٥٧/٣

(٤٥) النشر في القراءات العشر : ٣٢٥/٢

(٤٦) ينظر : البحر المحيط : ٣٤٥/٦

ثانياً : دليل السياق

يراد بالسياق : نسق الكلام ومجراه ، وهو إما متقدم أو متأخر أو مكتنف[٤٧]، وقد كان السياق القرآني لعدد من النصوص دليلا استعان به الطبرسي لتأييد تأويلاته فيها .

ومن هذه النصوص قوله تعالى :) خَلَقَكُمْ مِن نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِن بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ / الزمر:٦ (.

فسياق النص يدل على أن بني آدم خلقوا قبل حواء ، وما يؤيد ذلك قوله :) خَلَقَكُمْ (ثم تلاه قوله :) ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا (، وحرف العطف (ثم) يفيد الترتيب والتراخي والمهلة[٤٨].

وقد اتخذ الطبرسي ظاهر هذا السياق دليلا يؤيد تأويله النص القرآني الكريم ، وقد عرض فيه قولين :

أحدهما : ((أنه عطف يوجب أن الكلام الثاني بعد الأول ، ويجري مجرى قول القائل : قد رأيت ما كان منك اليوم ثم ما كان منك أمس ، وإن كان ما كان أمس قبل ما يكون اليوم ، ومثله قول الشاعر :

---

(٤٧) ينظر : التأويل النحوي في معاني القرآن للفراء (رسالة ماجستير) : ٤٥

(٤٨) ينظر : معاني الحروف – الرماني : ١٠٥ ، اللباب في علل البناء والإعراب : ٤٢٢/١ ، المقرب : ٢٥٢ ، ارتشاف الضرب : ٦٣٨/٢ ، البرهان في علوم القرآن : ٢٦٦/٤

ولقد ساد ثم ساد أبوه   ثم قد ساد قبل ذلك جده))[٤٩] .

فأشار الطبرسي بهذا النص إلى أن (ثم) في الآية الكريمة لترتيب الأخبار لا لترتيب الحكم ، وبذلك يكون قوله تعالى :) ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا (مؤخرا في اللفظ ، مقدما في المعنى .

وقد سبقه إلى ذلك الفراء ، إذ يقول : ((إن العرب إذا أخبرت عن رجل بفعلين ردوا الآخر بـ(ثم) إذا كان هو الآخر في المعنى ، وربما جعلوا (ثم) فيما معناه التقديم ، ويجعلون (ثم) من خبر المتكلم ، من ذلك أن تقول : قد بلغني ما صنعت يومك هذا ثم ما صنعت أمس أعجب ، فهذا نسق من خبر المتكلم ، وتقول : قد أعطيتك اليوم شيئا ثم الذي أعطيتك أمس أكثر ، فهذا من ذاك))[٥٠] .

وأجازه أيضا : الطوسي[٥١]، وابن الجوزي[٥٢] .

وذهب العكبري إلى أن ترتيب الأخبار دون المخبر كثير في التنزيل ومنه قوله تعالى :) وَأَنِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُمْ مَتَاعاً حَسَناً إِلَى أَجَلٍ مُسَمّىً وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ (هود:٣ ، وقوله تعالى :) وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا / يونس:٤٦ [٥٣] .

وتابعه في هذا القول : الرضي[٥٤]، والزركشي[٥٥] .

واختاره أبو حيان مشيرا إلى أن التقدير : ((ثم كان من أمره قبل ذلك أن جعل منها زوجها ، فليس الترتيب في زمان الجعل .))[٥٦] .

وإليه ذهب السيوطي[٥٧]، والأشموني[٥٨] .

---

(٤٩) مجمع البيان : ٤٩٠/٨

(٥٠) معاني القرآن : ٤١٥/٢

(٥١) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : ٩/٧-٨

(٥٢) ينظر : زاد المسير : ١٦٣/٧

(٥٣) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٤٢٢/١

(٥٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤١٤/٤

(٥٥) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٢٦٦/٤

(٥٦) البحر المحيط : ٤١٦/٧

الآخر : ((أنه معطوف على معنى (واحدة) ، فكأنه قال : خلقكم من نفس واحدة أوجدها وحدها ثم جعل منها زوجها .))[٥٩].

وإنما جاز العطف على (واحدة) ؛ لأنها في تأويل الفعل ، أي : من نفس توحدت ، أي : انفردت ثم جعل منها زوجها[٦٠].

وسبقه إلى هذا القول الفراء[٦١]، والزجاج[٦٢].

وأجازه أيضا : ابن عصفور[٦٣]، وأبو حيان[٦٤]، وأبو السعود[٦٥]، والشوكاني[٦٦].

وبعد أن عرض الطبرسي هذين القولين دون ترجيح أحدهما ، نقل قولا آخر يحمل النص على ظاهره ، وهو أن يكون الله تعالى قد خلق الذرية في ظهر آدم (عليه السلام) ، وأخرجها من ظهره كالذر ، ثم خلق بعد ذلك حواء من ضلع من أضلاعه على ما ورد في الأخبار ، ذاهبا إلى ضعف هذا الرأي[٦٧].

واستحسنه الطبري مستدلا عليه بروايات عدة[٦٨]، وتابعه في ذلك النسفي[٦٩]، وأبو حيان[٧٠].

وللنحويين والمفسرين أقوال أخر في النص القرآني لم يتطرق الطبرسي إلى ذكرها ، ومنها :

---

(٥٧) ينظر : همع الهوامع : ١٦٣/٣

(٥٨) ينظر : شرح الأشموني : ٤١٨/٢

(٥٩) مجمع البيان : ٤٩٠/٨

(٦٠) ينظر : مغني اللبيب : ١١٧/١

(٦١) ينظر : معاني القرآن : ٤١٥/٢

(٦٢) ينظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ١٠٠/١

(٦٣) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٢٣١/١

(٦٤) ينظر : البحر المحيط : ٤١٦/٧

(٦٥) ينظر : إرشاد العقل السليم : ٢٤٣/٧

(٦٦) ينظر : فتح القدير : ٤٥٠/٤

(٦٧) ينظر : مجمع البيان : ٤٩٠/٨

(٦٨) ينظر : جامع البيان : ٢٣١/٢٣

(٦٩) ينظر : مدارك التنزيل : ٤٨/٤

(٧٠) ينظر : البحر المحيط : ٤١٦/٧

١-أن تكون (ثم) بمنزلة الواو ، ونسب هذا القول إلى قطرب ، والفراء، والأخفش[٧١].

واختاره الأزهري مستدلا عليه بقوله تعالى :) هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا/ الأعراف: من الآية١٨٩(، فقد ورد العطف بالواو والقصة واحدة في الآيتين[٧٢].

وذهب الطوسي إلى أن الآية الكريمة نظير قوله تعالى :) وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ / يونس:٤٦ (، ومعناه : والله شهيد[٧٣].

وأنكره ابن عصفور مشيرا إلى أن (ثم) لو كانت بمنزلة الواو لجاز : اختصم زيد ثم عمرو ، كما يجوز اختصم زيد وعمرو بالواو ، فامتناع ذلك دليل على أنها ليست بمنزلة الواو[٧٤].

٢-أن يكون قوله :) ثم جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا (معطوفا على قوله : (خلقكم) ؛ لتفاوت ما بينهما في الدلالة ، فإنهما وإن كانتا آيتين دالتين على ما ذكر لكن الأولى لاستمرارها صارت معتادة ، وأما الثانية فحيث لم تكن معتادة ، خارجة عن قياس الأولى كما يشعر به التعبير عنها بالجعل دون الخلق ، كانت أدخل في كونها آية ، وأجلب للتعجب من السامع ، فعطفت على الأولى بـ(ثم) دلالة على مباينتها لها فضلا ومزية ، وتراخيها عنها فيما يرجع إلى زيادة كونها آية ، فهو من التراخي في الحال والمنزلة ، لا من التراخي في الوجود ، وهو مذهب الزمخشري في الآية الكريمة[٧٥].

وتابعه ابن هشام[٧٦]، وأبو السعود[٧٧]، والآلوسي[٧٨].

---

(٧١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٦٣٨/٢

(٧٢) ينظر : شرح التصريح : ١٦٤/٢

(٧٣) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : ٨/٩

(٧٤) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٢٣٢/١

(٧٥) ينظر : الكشاف : ٨٨/٤

(٧٦) ينظر : مغني اللبيب : ١١٨/١

(٧٧) ينظر : إرشاد العقل السليم : ٢٤٣/٧

(٧٨) ينظر : روح المعاني : ٢٤٠/٢٣

٣- أن يكون العطف على محذوف يقع صفة ثانية لـ(نفس) ، فيكون التقدير : هو الذي خلقكم من نفس واحدة خلقها أو أنشأها ثم جعل منها زوجها ، ونسب هذا القول إلى الفراء والزجاج[٧٩].

وأجازه البيضاوي[٨٠]، وأبو السعود[٨١]، والآلوسي[٨٢].

أما أظهر الأقوال في توجيه النص الكريم فما اختاره الطوسي ، إذ يرى : أن المراد بقوله : (زوجها) غير حواء ، بل يريد المزدوج من نسل آدم (عليه السلام) من الذكور والإناث ، فكأنه تعالى قال : هو الذي خلقكم من نفس واحدة هي آدم (عليه السلام) ثم جعل المزدوج من نسل هذه النفس[٨٣]، وهذا لا محالة متأخر عن خلق النفس الواحدة التي هي آدم (عليه السلام) ، وبذلك يحمل النص على ظاهره دون حاجة إلى تأويله .

ومن النصوص الأخر التي تأولها الطبرسي مستدلا بالسياق ، قوله تعالى :) أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ، ...، بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا وَاسْتَكْبَرْتَ وَكُنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ / الزمر:٥٧-٥٩ (.

فـ(بلى) حرف جواب مختص بالنفي[٨٤]، سواء كان مجردا ، نحو قوله تعالى :) زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ / التغابن:٧ (، أو مقرونا بالاستفهام ، حقيقة كان نحو : أليس زيد بقائم ؟ فيقال : بلى ، أو توبيخا ، نحو قوله تعالى :) أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ، بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ / القيامة: ٣-٤ (، أو تقريرا ، نحو قوله

(٧٩) ينظر : فتح القدير : ٢٥٠/٤

(٨٠) ينظر : أنوار التنزيل : ١٣٨/٢

(٨١) ينظر : إرشاد العقل السليم : ٢٤٣/٧

(٨٢) ينظر : روح المعاني : ٢٤٠/٢٣

(٨٣) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : ٨/٩

(٨٤) ينظر : معاني الحروف – الرماني : ١٠٥ ، شرح المفصل : ٥٨/١ ، الجنى الداني : ٤٠١

تعالى :) أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى / الأعراف: من الآية١٧٢(، أجري النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده بـ(بلى)[٨٥].

فالحرف (بلى) في النص القرآني لم يتقدمه نفي لفظا لكي يجاب به ، فكان سياق النص دليلا استعان به الطبرسي لتأييد تأويله النص الكريم من خلال حمله على المعنى ، إذ يقول : (( ) بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ (جواب قوله :) أو تقول لو أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ (، لأن معناه : ما هداني ، فقيل لها :) بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي (، لأن (بلى) جواب النفي ، وليس في الظاهر نفي فيحمل على المعنى .))[٨٦].

وبهذا القول أفادت (بلى) إثبات النفي في المعنى .

وسبقه إلى ذلك الزجاج ، إذ يرى أن معنى) لو أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ (: ما هديت ، فقيل :) بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي ([٨٧].

واختاره من بعده أغلب المفسرين[٨٨].

واستحسنه ابن الحاجب الذي أشار إلى أن (بلى) لإثبات النفي في المعنى لذلك حققه بقوله :) بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي (، وهي من أعظم الهدايات ، فصح أن ترد بـ(بلى) لما ذكرناه من معنى النفي ، ولولا ذلك لم تأت (بلى)[٨٩]، وتابعه في ذلك الزركشي[٩٠].

ونقل أبو حيان قول ابن عطية الذي يرى أن حق (بلى) ((أن تجيء على نفي عليه تقرير ، وقوله : (بلى) جواب لمنفي مقدر ، كأن النفس قالت : فعمري في الدنيا لم يتسع للنظر ، أو قالت : فإني لم يتبين لي الأمر في الدنيا ، ونحو هذا .))[٩١].

(٨٥) ينظر : همع الهوامع : ٤٩١/٢

(٨٦) مجمع البيان : ٥٠٤/٨

(٨٧) ينظر : زاد المسير : ١٩٣/٧ ، الجامع لأحكام القرآن : ٢٧٣/١٥

(٨٨) ينظر : الكشاف : ١٠٧/٤ ، زاد المسير : ١٩٣/٧ ، الجامع لأحكام القرآن : ٢٧٣/١٥ ، البحر المحيط : ٤٣٦/٧، أنوار التنزيل ، ٧٤/٥ ، إرشاد العقل السليم : ٢٦٠/٧

(٨٩) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٢٢١/٢-٢٢٢

(٩٠) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٢٦٣/٤

(٩١) البحر المحيط : ٤٣٦/٧

وأنكره عليه ؛ لأن حق (بلى) ليس ما ذكره ، بل حقها أن تكون جواب نفي ، ثم حمل التقرير على النفي ، ولذلك لم يحمله عليه بعض العرب وأجابه بـ (نعم)[٩٢].

وأرى أن القول الذي اختاره الطبرسي وأغلب المفسرين يغنينا عن التكلف في الآية الكريمة .

ثالثاً : دليل المشاكلة اللفظية والمعنوية

ويستعان بهذا الدليل إما للمشاكلة بين صيغتين تأخذ إحداهما حكم الأخرى للمشابهة في بعض الأحكام ، أو للمشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه ليصح العطف .

ومن نصوص القسم الأول التي تأولها الطبرسي قوله تعالى :) قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَافْعَلُوا مَا / البقرة:٦٨(.

(٩٢) ينظر : البحر المحيط : ٤٣٦/٧

فـ(ذلك) اسم إشارة للمفرد[٩٣]، و(بين) لا يصلح إلا مع اسمين أو أكثر[٩٤]، فكان حق اللفظ أن يكون التقدير : عوان بينهما ، أو بين هاتين ، أو بين تينك .

فتأول الطبرسي النص قائلا : ((فإنما أضيف فيه (بين) إلى (ذلك) ، من حيث جاز إضافته إلى (القوم) وما أشبه ذلك من الأسماء التي تدل على الكثرة ، وإنما جاز أن يكون قولنا : (ذلك) يراد به مرة الانفراد ، ومرة الجمع والكثرة ؛ لمشابهته الأسماء الموصولة كـ(الذي ، وما) ، ألا ترى أن البابين يشتبهان في دلالة كل واحد منهما على غير شيء بعينه ، فجاز أن يراد به الواحد مرة ، وأكثر من الواحد مرة .))[٩٥].

فأشار الطبرسي إلى مضارعة اسم الإشارة (ذلك) الاسم الموصول (الذي، وما) في الدلالة على الواحد مرة ، وأكثر من الواحد مرة أخرى ، وبذلك يكون قوله (بين) على أصل وضعه من إضافته إلى أكثر من واحد ، لأن التقدير : عوان بين ما ذكر ، وهو الفارض والبكر .

ولم يكتف الطبرسي بالقول بالمشابهة بين الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة، بل ذهب إلى تأييد تأويله بنظائر من فصيح كلام العرب ، كقول رؤية بن العجاج[٩٦] :

فيها خطوط من سواد وبلق كأنه في الجلد توليع البهق[٩٧]

فقال أبو عبيدة لرؤبة : ((إن أردت الخطوط وجب أن تقول : (كأنها) ، وإن أردت السواد والبلق وجب أن تقول : (كأنهما) ، قال : أردت ذلك ، فعلم بهم أنهم يقصدون بذلك غير المفرد .))[٩٨].

وبقول الآخر[٩٩] :

إن للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل

فـ (كلا) مضاف أبدا لفظا ومعنى إلى كلمة واحدة دالة على اثنين[١٠٠]، فلولا أن المراد بـ(ذلك) غير الإفراد لما أضيف (كلا) إليه ، فكذلك القول في

(٩٣) ينظر : شرح ابن عقيل : ١٣٠/١

(٩٤) ينظر : معاني القرآن — الفراء : ٤٥/١ ، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ٥٥٤/٢

(٩٥) مجمع البيان : ١٣١/١

(٩٦) الديوان : ٩٧

(٩٧) البهق : بياض يعتري الجسد بخلاف لونه ليس من البيرص

(٩٨) مجمع البيان : ١٣٣/١ ، وينظر : مجاز القرآن : ٤٣/١ ، الكشاف : ١٤٩/١-١٥٠

(٩٩) البيت لعبد الله بن الزبعرى قبل إسلامه ، ينظر : تفسير القرآن العظيم : ٤٢٣/١

) عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ (، والمراد بـ(ذلك) الزيادة على الواحد ؛ لأنه إشارة إلى ما تقدم من قوله مما دل على الفروض والبكارة[١٠١].

وقد سبقه إلى هذا القول الفراء ، إذ يرى أنه يصح أن يكنى عن الاثنين بقولهم : (ذلك) في الفعلين خاصة ولا يجوز في الاسمين ؛ ((ألا ترى أنهم يقولون : إقبالك وإدبارك يشق علي ؛ لأنهما مشتقان من فعل ، ولم يقولوا : أخوك وأبوك يزورني ، حتى تقول : يزوراني .))[١٠٢].

واختاره أيضا أبا عبيدة مشيرا إلى أن العرب ((تقول : لا كذا ولا كذا ولكن بين ذلك ، فمجاز هذه الآية : بين هذا الوصف ، ولذلك قال : بين ذلك .))[١٠٣].

واستحسنه أيضا الطوسي[١٠٤].

وعلى هذا القول يكون (ذلك) لفظا مفردا متضمنا معنى الكلام السابق .

وذهب الزمخشري قائلا : ((والذي حسن منه أن أسماء الإشارة تثنيتها وجمعها وتأنيثها ليست على الحقيقة وكذلك الموصولات ، ولذلك جاء (الذي) بمعنى (الجميع) .))[١٠٥].

فالزمخشري في هذا النص يشير إلى المشابهة الحاصلة بين (أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة) في بعض الأحكام .

وأيد القرطبي هذا المذهب بما جمعه من نظائر من القرآن الكريم ، ومنها قوله تعالى :) وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً / الفرقان:٦٧(، وقوله تعالى :) قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً / الإسراء:١١٠(، وقوله تعالى :) قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ / يونس:٥٨([١٠٦].

---

(١٠٠) ينظر : مغني اللبيب : ٢٠٣/١

(١٠١) ينظر : مجمع البيان : ١٣٣/١

(١٠٢) معاني القرآن : ٤٥/١

(١٠٣) مجاز القرآن : ٤٣/١

(١٠٤) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : ٢٩٦/١

(١٠٥) الكشاف : ١٤٩/١

(١٠٦) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١١٥/٩

واستحسنه من المفسرين أيضا : البيضاوي[١٠٧]، والنسفي[١٠٨]، وأبو السعود[١٠٩]، والآلوسي[١١٠].

واختاره من النحويين العكبري مشيرا إلى أن المعنى : (بينهما) ، ولما صلح (ذلك) للتثنية والجمع جاز دخول (بين) عليه فاكتفى به[١١١].

وإليه ذهب أيضا : الرضي[١١٢]، وابن عقيل[١١٣]، وابن هشام[١١٤]، والأزهري[١١٥].

واختار الزجاج غير هذا القول ، إذ ذهب إلى أن جواز إضافة (بين) إلى (ذلك) ، (((وبين) لا يكون إلا مع اثنين أو أكثر ؛ لأن (ذلك) ينوب عن الجمل ، فتقول : ظننت زيدا قائما ، فيقول القائل : ظننت ذلك .))[١١٦].

وأنكره أبو علي الفارسي ؛ لأن هذا الموضع ليس من مواضع الجمل حتى ينوب اسم الإشارة (ذلك) عن الجملة[١١٧].

وتفرد أبو حيان بتقدير معطوف في النص القرآني ، وإنما حذف ((لدلالة المعنى عليه ، التقدير : عوان بين ذلك وهذا ، أي : بين الفارض والبكر ، فيكون نظير قول الشاعر :

فما كان بين الخير أو جاء سالما   أبو حجر إلا ليال قلائل

أي : فما كان بين الخير وباعثه ، فحذف لفهم المعنى ، ومنه :) سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرّ / النحل: من الآية٨١(، أي : والبرد .))[١١٨].

---

(١٠٧) ينظر : أنوار التنزيل : ٣٤٠/١

(١٠٨) ينظر : مدارك التنزيل : ٤٩/١

(١٠٩) ينظر : إرشاد العقل السليم : ١١١/١

(١١٠) ينظر : روح المعاني : ٣٩٣/١

(١١١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٤٢/١

(١١٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٨٤/٣

(١١٣) ينظر : شرح ابن عقيل : ١٣٠/١

(١١٤) ينظر : مغني اللبيب : ٢٠٣/١

(١١٥) ينظر : شرح التصريح : ١٤٦/١

(١١٦) معاني القرآن وإعرابه : ١٢٣/١

(١١٧) ينظر : مجمع البيان : ١٣١/١

(١١٨) البحر المحيط : ٢٥٢/١

ويرى الآلوسي أن في هذا القول تكلفا ، والأولى توجيه النص القرآني بغيره من الأقوال التي ذكرت[١١٩].

أما القسم الثاني من هذا المبحث ، وهو المشاكلة في عطف النسق ، أي : حمل الاسم على الاسم ، أو الفعل على الفعل ، أو الجملة على الجملة ، بشرط توسط حرف بينهما من الحروف الموضوعة لذلك[١٢٠]، فقد ورد عدد من نصوص القرآن عطف فيها الاسم على الفعل ، أو الفعل الماضي على المضارع ، أو بالعكس ، والنحويون في هذه المسألة يمثلون اتجاهين :

أحدهما : جواز العطف في ذلك كله بتأويل أحدهما بالآخر ، لتحصل المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه ، وعلى هذا القول أغلب النحويين[١٢١].

والآخر : منع ذلك مطلقا ، واستدل أصحابه عليه بأن العطف أخو التثنية ، فكما لا ينضم فيها فعل إلى اسم فكذا لا يعطف أحدهما على الآخر[١٢٢].

وكان الطبرسي من أنصار المذهب الأول ، إذ أجاز عطف الاسم على الفعل، أو الفعل الماضي على المضارع ، أو بالعكس ، ولكن بتأويل أحدهما بالآخر، وقد تعددت مواضع المشاكلة عنده بين المعطوف والمعطوف عليه ، ومنها :

أ. بين اسم الفاعل والفعل المضارع

ومن هذه النصوص قوله تعالى :) إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهاً فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ، وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلاً وَمِنَ الصَّالِحِينَ / آل عمران: ٤٥-٤٦(.

فظاهر الآية يقتضي عطف قوله : (ويكلم الناس) على (وجيها) ، وعطف الفعل على الاسم لا يصح إلا بتأويل أحدهما بالآخر .

فأجاز الطبرسي هذا العطف مستدلا عليه بمضارعة (يفعل) صيغة (فاعل) ، إذ يقول : (((ويكلم) في موضع النصب على الحال عطفا على (وجيها) ، وجائز أن يعطف بلفظ (يفعل) على (فاعل) ؛ لمضارعة (يفعل) (فاعلا) ، قال الشاعر :

---

(١١٩) ينظر : روح المعاني : ٣٩٣/١-٣٩٤

(١٢٠) ينظر : المقرب : ٢٥١

(١٢١) ينظر : الإنصاف : ٤٧٧/٢ م (٦٦) ، المقرب : ٢٥١ ، ارتشاف الضرب : ٦٦٥/٢ ، همع الهوامع : ١٩٢/٣

(١٢٢) ينظر : همع الهوامع : ١٩٢/٣

بات يغشيها بعضب باتر يقصد في أسوقها وجائر

أي : قاصد في أسوقها وجائر .))[١٢٣].

وتابع الطبرسي في هذا القول الفراء ، الذي يرى أن العرب تجعل صيغتي (فاعل ، ويفعل) – إذا كانا في عطوف – مجتمعين في الكلام[١٢٤].

واختاره أيضا الزجاج ، مشيرا إلى أن جواز عطف (يفعل) على (فاعل) لمضارعة إحدى الصيغتين الأخرى[١٢٥].

وتابعها النحاس[١٢٦].

واستحسنه من المفسرين : الطوسي[١٢٧]، والقرطبي[١٢٨]، وأبو السعود[١٢٩].

وذهب الآلوسي إلى أن عطف الفعل على الاسم لتأويله به شائع سائغ ، وهو في القرآن كثير[١٣٠].

وأنكره الرازي ؛ ((لأن عطف الجملة الفعلية على الاسمية غير جائز إلا للضرورة أو الفائدة ، والأولى أن يقال : تقدير الآية : (إن الله يبشرك بكلمة منه اسمه المسيح عيسى بن مريم ، الوجيه في الدنيا والآخرة ، المعدود من المقربين) ، وهذا المجموع جملة واحدة ، ثم قال : (ويكلم الناس) ، فقوله : (ويكلم الناس) عطف على قوله : (إن الله يبشرك) .))[١٣١].

وأرى أن النص القرآني على ظاهر لفظه من عطف الفعل على الاسم ؛ لأن المعنى عليه ، فالاسم أكثر دلالة من الفعل على الاستمرار[١٣٢]، لذلك قال تعالى :

) وَجِيهاً فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ) ، ليدل بذلك على استمرار هذه الصفة لعيسى (عليه السلام)

---

(١٢٣) مجمع البيان : ٤٤٢/٢

(١٢٤) ينظر : معاني القرآن : ٢١٣/١

(١٢٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤١٧/١

(١٢٦) ينظر : إعراب القرآن : ٣٣٣/١

(١٢٧) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : ٤٦٢/٢

(١٢٨) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٩٠/٤

(١٢٩) ينظر : إرشاد العقل السليم : ٣٧/٢

(١٣٠) ينظر : روح المعاني : ١٦٣/٣

(١٣١) مفاتيح الغيب : ٥٤/٨

(١٣٢) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٦٩

في الدنيا والآخرة ، أما قوله) وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ (فقد اختصت هذه المزية بمدة محددة من الزمن لذلك عبر عنها بالفعل .

ب. بين الفعل الماضي والفعل المضارع

ومن هذه النصوص قوله تعالى :) إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ/ الحج:٢٥(.

فقد ورد في النص عطف الفعل المضارع (يصدون) على الفعل الماضي (كفروا) ، وهذا الأمر ممتنع عند النحويين إلى بتأويل أحدهما بزمن الآخر .

فذهب الطبرسي إلى أن المراد ((بالمضارع أيضا الماضي ، ويقويه قوله:) لاإِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ / النساء: من الآية١٦٧(، ويجوز أن يكون المعنى : إن الذين كفروا فيما مضى ، وهم الآن يصدون الناس عن طاعة الله))[١٣٣].

وبهذا القول يكون الفعل المضارع ماضي المعنى ؛ لتحصل المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه وإن كان ظاهر اللفظ يقتضي عطف المضارع على الماضي ، وإنما عبر عنه بالمضارع استحضارا للصورة الماضية ، وتهويلا لأمر الصد[١٣٤].

وأجاز هذا القول من المفسرين : البغوي[١٣٥]، وأبو حيان[١٣٦]، والشوكاني[١٣٧]، والآلوسي[١٣٨].

---

(١٣٣) مجمع البيان : ٨٠/٧

(١٣٤) ينظر : روح المعاني : ١٣٨/١٧

(١٣٥) ينظر : معالم التنزيل : ٢٨٢/٣

(١٣٦) ينظر : البحر المحيط : ٣٦٢/٦

(١٣٧) ينظر : فتح القدير : ٤٤٦/٣

(١٣٨) ينظر : روح المعاني : ١٣٨/١٧

أما القول الآخر الذي أجازه الطبرسي ، فأن يكون قوله (ويصدون) خبر مبتدأ محذوف ، والجملة في موضع الحال من فاعل الفعل (كفروا) ، ولا عطف في النص القرآني .

وقد سبقه إلى هذا القول : النحاس[١٣٩]، ومكي بن أبي طالب[١٤٠]، وأجازه من المفسرين : النسفي[١٤١]، والشوكاني[١٤٢].

وذهب الفراء إلى أن قوله : (ويصدون) قد لا يلحظ فيه زمان معين من حال ، أو استقبال ، فيدل إذ ذاك على الاستمرار والدوام ، وبهذا يصح العطف[١٤٣].

واستدل القرطبي عليه بنظير من التنزيل ، وهو قوله تعالى :) الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ / الرعد:٢٨(، فكأنه قال : إن الذين كفروا من شأنهم الصد[١٤٤].

وأيده الرضي بنظائر أخر من التنزيل ، منها قوله تعالى :) وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ / الأعراف:١٧٠(، وقوله تعالى :) وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ فاطر:٩([١٤٥].

واستحسنه البيضاوي مشيرا إلى أن المراد : استمرار الصد منهم ، كقولهم : فلان يعطي ويمنع ، ولذلك حسن عطفه على الماضي[١٤٦].

وأجازه أيضا الثعالبي[١٤٧]، والآلوسي[١٤٨].

(١٣٩) ينظر : إعراب القرآن : ٣٩٦/٢

(١٤٠) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٤٨٩/٢

(١٤١) ينظر : مدارك التنزيل : ١٠٠/٣

(١٤٢) فتح القدير : ٤٤٦/٣

(١٤٣) ينظر : معاني القرآن : ٢٢١/٢

(١٤٤) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٣١/١٢

(١٤٥) ينظر :شرح الرضي على الكافية : ٣٧٥/٢

(١٤٦) ينظر : أنوار التنزيل : ١٢٢/٤

(١٤٧) ينظر : الجواهر الحسان : ١١٥/٤

(١٤٨) ينظر : روح المعاني : ١٣٨/١٤

وأراه أظهر الأقوال ؛ لأن المعنى عليه ، إذ عبر الله تعالى عن كفرهم بالماضي ؛ لأنه وجد ولم يستجدوا بعده كفرا ثانيا ، أما صدهم فمتجدد على الأيام ، مستأنف في كل حين[١٤٩].

وأجاز الكوفيون أن يكون قوله : (ويصدون) خبر (إن) والواو زائدة[١٥٠].

وأنكره القرطبي ؛ لأنه مفسد للمعنى[١٥١]، والبصريون يمنعون ذلك[١٥٢].

أما خبر (إن) عند من أنكر قول الكوفيين فذهب أغلبهم إلى أنه محذوف ، تقديره : (خسروا وهلكوا)[١٥٣].

ونسب الشوكاني قولا إلى الزجاج يكون الخبر فيه (نذقه من عذاب أليم) ، وأنكره عليه ؛ لأنه لو كان خبرا لما جزم ، وأيضا لو كان خبرا لـ(إن) لبقي الشرط ، وهو : (ومن يرد) بغير جواب ، فالأولى أنه محذوف يدل عليه قوله :

(نذقه من عذاب أليم) أي : نذيقهم من عذاب أليم[١٥٤]، ويبدو أنه مذهب الزجاج .

ج. بين الاسم والفعل

ومن هذه النصوص قوله تعالى :) كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْماً كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ / آل عمران:٨٦ (.

فظاهر اللفظ يقتضي عطف الفعل (شهدوا) على الاسم (إيمانهم) ، وهذا غير جائز عند النحويين إلا بتأويل أحدهما بالآخر[١٥٥].

فذهب الطبرسي إلى المشاكلة بينهما قائلا : ((وإنما عطف قوله : (شهدوا) ، وهو فعل عل (إيمانهم) ، وهو اسم ؛ لأن الإيمان مصدر والمراد به الفعل ، والتقدير : بعد أن آمنوا وشهدوا .))[١٥٦].

وبهذا القول يكون العطف في النص من باب حمل الفعل على الفعل ، وإن كان ظاهره يقتضي عطف الفعل على الاسم .

---

(١٤٩) ينظر : المثل السائر : ١١٥/٢

(١٥٠) ينظر : الجنى الداني : ٥٤٠ ، فتح القدير : ٤٤٦/٣ ، روح المعاني : ١٣٨/١٤

(١٥١) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٣١/١٢

(١٥٢) ينظر : روح المعاني : ١٣٨/١٤

(١٥٣) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٤٧٩/٢ ، البيان في غريب إعراب القرآن : ١٧٣/٢ ، زاد المسير : ٢٨٧/٥ ، الجامع لأحكام القرآن : ٣١/١٢ ، الجواهر الحسان : ١١٥/٤ ، فتح القدير : ٤٤٦/٣

(١٥٤) ينظر : فتح القدير : ٤٤٦/٣

(١٥٥) ينظر : الإنصاف : ٤٧٧/٢ م(٦٦) ، همع الهوامع : ١٩١/٣

(١٥٦) مجمع البيان : ٤٧١/٢

وسبقه إلى هذا القول الزمخشري[١٥٧]، وتابعه الرازي مشيرا إلى أن ((عطف الفعل على الاسم لا يجوز ، فهو في الظاهر وإن اقتضى عطف الفعل على الاسم ، لكنه في المعنى عطف الفعل على الفعل .))[١٥٨].

واختاره أيضا : البيضاوي[١٥٩]، والنسفي[١٦٠].

واستحسنه أبو السعود الذي ذهب إلى أن (شهدوا) ((عطف على (إيمانهم) باعتبار انحلاله إلى جملة فعلية ، كما في قوله تعالى :) إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ / الحديد:١٨ (، فإنه في قوة أن يقال : بعد أن آمنوا .))[١٦١].

وفي توجيه النص القرآني قول آخر ، وهو أن يكون الواو في قوله : (وشهدوا) واو الحال ، و(قد) مضمرة ، والجملة حال من الضمير في قوله : (كفروا) ، والتقدير : كيف يهدي الله قوما كفروا بعد إيمانهم وقد شهدوا أن الرسول حق[١٦٢].

وأراه قولا حسنا في توجيه النص القرآني الكريم ولكن دون تقدير (قد)[١٦٣].

د. بين الاسم والجار والمجرور

ومن هذه النصوص قوله تعالى :) أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْراً فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ / البقرة:١٨٤ (.

فظاهر اللفظ يقتضي عطف الجار والمجرور على الاسم ، مما ألجأ الطبرسي إلى التأويل للمشاكلة بينهما ، إذ يقول : ((عطف قوله : (على سفر) ، وهو ظرف على قوله

---

(١٥٧) ينظر : الكشاف : ٣٨١/١

(١٥٨) مفاتيح الغيب : ١٣٦/٨

(١٥٩) ينظر : أنوار التنزيل : ٦١/٢

(١٦٠) ينظر : مدارك التنزيل : ١٦٥/١

(١٦١) إرشاد العقل السليم : ٥٦/٢

(١٦٢) ينظر : الكشاف : ٣٨٢/١ ، مفاتيح الغيب : ١٣٦/٨ ، إرشاد العقل السليم : ٥٦/٢

(١٦٣) ينظر : ص من الرسالة

: (مريضا) ، وهو اسم مع أن الظرف لا يعطف على الاسم؛ لأنه وإن كان ظرفا فهو بمعنى الاسم ، وتقديره : فمن كان منكم مريضا أو مسافرا .))[١٦٤].

واستدل على جوازه بقوله تعالى :) دَعَانَا لِجَنْبِهِ أَوْ قَاعِداً أَوْ قَائِماً / يونس: من الآية١٢ (، أي : دعانا مضطجعا .

وسبقه إلى هذا القول : الزجاج[١٦٥]، والنحاس[١٦٦].

وذهب العكبري إلى أن (على) دخلت هاهنا ؛ لأن المسافر عازم على إتمام سفره ، فينبغي أن يكون التقدير : أو كان عازما على إتمام سفره[١٦٧].

(١٦٤) مجمع البيان : ٢٧٣/٢

(١٦٥) ينظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ٢٦٥/١

(١٦٦) ينظر : إعراب القرآن : ٢٣٨/١

(١٦٧) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٨٠/١

رابعاً : بنية اللفظ

استدل الطبرسي ببنية اللفظ على تأويل عدد من نصوص القرآن حاملا إياها على المعنى ، لكون الآية الكريمة لا يمكن حملها على الظاهر ، ونجد ذلك واضحا في تأويله قوله تعالى :) هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ البقرة:٢٩ (.

فظاهر لفظ الآية يقتضي عودة الضمير (هن) في قوله :) فَسَوَّاهُنَّ (– وهو للجمع - على لفظة (السماء) – وهي لفظة مفردة – فاضطر هذا الأمر الطبرسي إلى تأويل النص الكريم بقوله : (وإنما قال :) فَسَوَّاهُنَّ (، فجمع الضمير العائد إلى (السماء) ؛ لأن (السماء) اسم جنس يدل على القليل والكثير، كقولهم : أهلك الناس الدينار والدرهم))[١٦٨].

وبهذا القول حمل الطبرسي (السماء) على المعنى للدلالة على الجمع .

وقد سبقه إلى ذلك الفراء الذي يرى أن (السماء) في معنى الجمع ، لذلك قيل : (فسواهن) للمعنى المعروف أنهن سبع سماوات[١٦٩].

واختار هذا القول الأخفش الأوسط[١٧٠]، وتابعهما من المفسرين : البيضاوي[١٧١]، والنسفي[١٧٢]، وأبو حيان[١٧٣]، والشوكاني[١٧٤].

وأنكر الأخفش قولا نقله ، إذ يقول : ((فزعم بعضهم أن قوله :) السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ / المزمل: من الآية١٨ (جمع مذكر كاللبن ، ولم نسمع هذا من العرب))[١٧٥].

وإلى كون (السماء) جمعا ذهب مكي بن أبي طالب ، معللا ذلك بأن (السماء) ((جمع سماوة وسماءة ، كتمرة وتمر ، فهو جمع بينه وبين واحده الهاء ،

---

(١٦٨) مجمع البيان : ٧٢/١

(١٦٩) ينظر : معاني القرآن : ٢٥/١

(١٧٠) ينظر : معاني القرآن : ٥٤/١

(١٧١) ينظر : أنوار التنزيل : ٢٧٦/١

(١٧٢) ينظر : مدارك التنزيل : ٣٥/١

(١٧٣) ينظر : البحر المحيط : ١٣٥/١

(١٧٤) ينظر : فتح القدير : ٦٠/١

(١٧٥) معاني القرآن : ٥٤/١

فلما حذفت الهاء في الجمع انقلبت الواو همزة كما قلبوها في الدعاء والكساء ، وأصل الهمزة الواو ؛ لأنه من : دعا يدعو ، وكسا يكسو .))[١٧٦].

وتابعه العكبري في هذا القول[١٧٧].

وأرى أن القول الذي اختاره الطبرسي أرجح ، يدل على ذلك أن أغلب الآيات القرآنية التي وردت فيها لفظة (السماء) تدل على أنها مفردة ، ومن هذه النصوص قوله تعالى :) ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ / فصلت:١١ (، وقوله تعالى :)أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ / قّ:٦ (، وقوله تعالى :) وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَاهَا رُجُوماً لِلشَّيَاطِينِ وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَ / الملك:٥ (اب والسعير ها من النصوص .

ففي هذه النصوص عاد الضمير (ها) المفرد المؤنث إلى (السماء) ، وهذا يدل على أن (السماء) لفظة دالة على المفرد ويؤيده أيضا ورود لفظة (السماء) إلى جانب لفظة (السماوات) في عدد من نصوص القرآن ، ولو كانت كلتا اللفظتين جمعا لاستغني عن أحدهما بالأخرى ، ومن هذه النصوص قوله تعالى :) فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا وَزَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَحِفْظاً ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ۝/ فصلت:١٢ (، وقوله تعالى :

) إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِ

وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ / البقرة:١٦٤(.

ومن النصوص الأخر التي استدل الطبرسي على تأويلها ببنية اللفظ قوله تعالى :) إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ،، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ / العصر:٢-٣ (.

---

(١٧٦) مشكل إعراب القرآن : ٨٥/١

(١٧٧) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢٧/١

فورد في النص القرآني استثناء المفرد (الإنسان) من الجمع (الذين) ، وهذا لا يستقيم إلا بتأويل النص ، وهو ما ذهب إليه الطبرسي الذي أشار إلى أن المراد بـ(الإنسان) ((الجمع دون المفرد بدلالة أنه استثنى منه) الَّذِينَ آمَنُوا ( ))[١٧٨].

والاستثناء في الآية الكريمة متصل المقصود به الجنس المقيد للعموم ؛ لأنه بمعنى الجماعة[١٧٩].

وقد سبقه إلى هذا القول أبو عبيدة ، إذ يقول : ((مجاز (إن الإنسان) في موضع : (إن الأناسي) ؛ لأنه لا يستثنى الجميع من الواحد ، وإنما يستثنى الواحد من الجميع ، ولا يقال : إن زيدا قائم إلا قومه .))[١٨٠].

وإلى مثل هذا القول ذهب المبرد[١٨١]، والنحاس[١٨٢].

وتابعهم ابن خالويه (ت٣٧٠ هـ) ، إذ يرى أن الإنسان لو كان واحدا لم يجز أن الاستثناء منه[١٨٣].

واختاره بعد ذلك العديد من النحويين والمفسرين[١٨٤].

ومن النصوص الأخر أيضا قوله تعالى :) وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ الأنفال:٦١ (.

فظاهر اللفظ يقتضي عودة الضمير (ها) من قوله : (لها) إلى (السلم)، ولا يستقيم عودة الضمير المؤنث على اللفظ المذكر إلا بالتأويل حملا على المعنى، وهو ما اختاره الطبرسي ، إذ يرى أنه ((أنث ؛ لأن السلم بمعنى المسالمة .))[١٨٥].

وهذا القول هو اختيار الفراء[١٨٦] والزجاج[١٨٧]، وتابعها من المفسرين – غير الطبرسي - القرطبي[١٨٨]، والثعالبي[١٨٩].

---

(١٧٨) مجمع البيان : ٥٣٥/١٠

(١٧٩) ينظر : الاستثناء في القرآن الكريم : ١٣٧

(١٨٠) مجاز القرآن : ٣١٠/٢

(١٨١) ينظر : المقتضب : ١٤٣/٢

(١٨٢) ينظر : إعراب القرآن : ٧٦٤/٣

(١٨٣) ينظر : إعراب ثلاثين سورة : ١٨٨

(١٨٤) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٨٤١/٢ ، الكشاف : ٦٣٣/٤ ، شرح الرضي على الكافية : ٢٤/١ ، البحر المحيط : ٥٠٩/٨ ، البرهان في علوم القرآن : ٢٣٣/٢

(١٨٥) مجمع البيان : ٥٥٥/٤

(١٨٦)

ومن تلك النصوص أيضا قوله تعالى :) وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ / المائدة: من الآية١٧(.

فسياق اللفظ يقتضي أن يكون التقدير : (وما بينهن) ؛ لأن (السماوات) جمع ، لكن الضمير في النص عاد إلى مثنى ، وهو قوله : (وما بينهما) ، فتأول الطبرسي ذلك بقوله : ((وإنما قال : (وما بينهما) ، ولم يقل : (وما بينهن) مع أنه ذكر السماوات على الجمع ؛ لأنه أراد به النوعين أو الصنفين ، كما قال الشاعر :

طرقا فتلك هماهمي أقريهما   قلصا لواقح كالقسي وحولا

فقال : طرقا ، ثم قال : فتلك هماهمي .))[(١٩٠)].

فحمل الطبرسي النص على المعنى ليستقيم عود الضمير .

وقد سبقه إلى هذا القول الفراء[(١٩١)]، وتابعه من المفسرين القرطبي[(١٩٢)]، والشوكاني[(١٩٣)].

ومن النصوص الأخر التي استدل الطبرسي على تأويلها ببنية اللفظ قوله تعالى :) قُلْ إِنِّي عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَكَذَّبْتُمْ بِهِ مَا عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ / الأنعام:٥٧(.

فالهاء من قوله : (به) عائد - في أحد الوجوه - إلى قوله : (بينة) ، وهي لفظة مؤنثة ، فتأول الطبرسي ذلك مشيرا إلى أن ((البينة بمعنى البيان ، فالهاء كناية عن البيان ، عن الزجاج .))[(١٩٤)].

---

(١٨٧) ينظر : زاد المسير : ٣٧٦/٣

(١٨٨) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٣٩/٨

(١٨٩) ينظر : الجواهر الحسان : ١٠٨/٢

(١٩٠) مجمع البيان : ١٧٥/٣ ، طرق القوم : أتاهم ليلا ، الهماهم هنا بمعنى الهموم ، قرى الضيف : أضافه ، القلص : جمع القلوص ، وهي من الإبل الشابة ، اللواقح : الحوامل ، القسي : جمع القوس .

(١٩١) ينظر : معاني القرآن : ٢٥/١

(١٩٢) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١١٩/٦

(١٩٣) ينظر : فتح القدير : ٢٤/٢

(١٩٤) مجمع البيان : ٣١٠/٤

فتابع الطبرسي الزجاج في حمله لفظة (بينة) على المعنى كونها تدل على (البيان) ، وهو مذكر ، وبذلك يستقيم الكلام .

وللمفسرين أقوال أخر في عود الضمير ، منها ما اختاره الطبري ، إذ يقول: ((والهاء في قوله : (به) من ذكر الرب عز وجل .))(١٩٥).

وبذلك يكون (الهاء) كناية عن الرب في قوله : (ربي) .

وقيل : يرجع إلى العذاب الذي طلبوه استهزاء(١٩٦)، وقيل : إنه عائد إلى القرآن(١٩٧).

خامساً : اختلاف الحكم

يخص هذا المبحث عددا من الأحكام الشرعية التي تعارف عليها المسلمون ، غير أن عددا من نصوص القرآن جاء ظاهرها مخالفا لبعض تلك الأحكام ، فتأولها النحويون والمفسرون ؛ لتتفق وإياها .

---

(١٩٥) ينظر : جامع البيان : ٢١٠/٧

(١٩٦) ينظر : زاد المسير : ٥١/٣ ، الجامع لأحكام القرآن : ٤٣٨/٦ ، فتح القدير : ١٢٢/٢

(١٩٧) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٤٣٨/٦ ، الجواهر الحسان : ٥٢٥/١ ، فتح القدير : ١٢٢/٢

ومن هذه النصوص قوله تعالى :) شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ / البقرة:١٨٥ (.

فـ(شهد) في النص القرآني بمعنى (حضر) ، وهو فعل متعد إلى مفعول واحد ، وظاهر اللفظ أن يكون (الشهر) مفعوله ، وهذا الأمر يؤدي إلى إشكال في الحكم الشرعي ؛ لأن حضور الشهر يقع من المسافر والمريض ، وبذلك يجب عليهما الصيام ، وهو خلاف المقصود من الآية الكريمة .

فتأول الطبرسي النص مستدلا عليه باختلاف الحكم الشرعي ، إذ يقول :

((فـ(الشهر) ينتصب على أنه ظرف لا على أنه مفعول به ؛ لأنه لو كان مفعولا به للزم الصيام المسافر كما يلزم المقيم ، من حيث أن المسافر يشهد الشهر شهادة المقيم ، فلما لم يلزم المسافر علمنا أن معناه : فمن شهد منكم المصر في الشهر .... فإن قلت : كيف جاء ضميره متصلا في قوله : (فليصمه) إذا لم يكن مفعولا به ؟ قلنا : لأن الاتساع وقع فيه بعد أن استعمل ظرفا .))[١٩٨].

فقدر الطبرسي مفعولا في النص القرآني ليستقيم والحكم الشرعي .

وسبقه إلى هذا القول أبو إسحاق الزجاج الذي يرى أن المفعول به لا بد من تقديره ؛ لأن المسافر شاهد الشهر ولا يلزمه الصوم ، بل يجوز له الإفطار ، فانتصاب (الشهر) على الظرف ، ((وإنما قال : (فليصمه) ، ولم يقل : فليصم فيه ، والظروف إذا كني عنها رد حرف الظرفية معها ؛ لأنه قد اتسع فيها ، ونصب نصب المفعول بعد أن استعمل ظرفا .))[١٩٩].

واختاره أيضا من النحويين : النحاس[٢٠٠]، ومكي بن أبي طالب[٢٠١]، والعكبري[٢٠٢].

واستحسنه من المفسرين : الزمخشري[٢٠٣]، والقرطبي[٢٠٤]، والبيضاري[٢٠٥]، وأبو حيان[٢٠٦].

---

(١٩٨) مجمع البيان : ٢٧٥/٢

(١٩٩) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ٤٤٩/٢

(٢٠٠) ينظر : إعراب القرآن : ٢٣٨/١

(٢٠١) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١٢٢/١

(٢٠٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٨٢/١

وقد أجاز الزجاج قولا آخر في توجيه النص ، إذ عقد بابا في كتابه سماه (باب ما جاء في التنزيل من إضمار الحال والصفة جميعا) ، وعدّقوله تعالى :

) فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ / البقرة: من الآية١٨٥ (، منه ؛ لأن التقدير : فمن شهد منكم الشهر صحيحا بالغا فليصمه[٢٠٧].

وبهذا القول يكون (الشهر) مفعولا به للفعل (شهد) ، وأجازه النحاس[٢٠٨]، وابن جني[٢٠٩].

وذهب آخرون إلى أن التقدير : فمن شهد منكم هلال الشهر فليصمه .

وعلى هذا القول يكون (الشهر) مفعولا به صريحا لـ(شهد) لقيامه مقام (الهلال) ، وهو قول ضعيف ، ويبدو ذلك من وجهين[٢١٠] :

١- وجوب الصوم على العموم ، ومنهم المريض والمسافر ، وليس الأمر كذلك ؛ لأن الذي يلزمه الصوم الحاضر بالمصر ، إذا كان صحيحا .

٢- إن (شهد) بمعنى (حضر) ، ولا يقال : حضرت هلال الشهر ، وإنما يقال : شاهدت الهلال .

ومن النصوص الأخر التي تأولها الطبرسي مستدلا باختلاف الحكم ، قوله تعالى :) لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعاً بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُحْسِنِينَ / البقرة:٢٣٦(.

فقد اختلف في الضمير المتصل بقوله :) وَمَتِّعُوهُنَّ (، من المراد به من النساء ؟

وأجمع أهل العلم أن التي لم يفرض لها ، ولم يدخل بها ، لا شيء لها غير المتعة ، وهذا الإجماع إنما هو في الحرة ، فأما (الأمة) إذا طلقت قبل المسيس والفرض ، فالجمهور على أن لها المتعة[٢١١].

(٢٠٣) ينظر : الكشاف : ٢٢٧/١–٢٢٨

(٢٠٤) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٢٩٩/٢

(٢٠٥) ينظر : أنوار التنزيل : ٤٦٥/١

(٢٠٦) ينظر : البحر المحيط : ٤١/٢

(٢٠٧) ينظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ٧٨٣/٣

(٢٠٨) ينظر : إعراب القرآن : ٢٣٨/١

(٢٠٩) ينظر : الخصائص : ٣٧٥/٢

(٢١٠) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٨٢/١

لكن قوله :) وَمَتِّعُوهُنَّ (عام في النص القرآني غير مختص ، وهذا يؤدي إلى اختلاف الحكم الشرعي .

وللتوفيق بين النص والحكم الشرعي تأول الطبرسي النص بقوله : ((وقلنا : إن) وَمَتِّعُوهُنَّ (لا يحمل على العموم ، إذ لا متعة لمن فرض لها المهر ، وإن لم يدخل بها ، فلا بد من تخصيص فيه وتقدير وحذف ، أي : متعوا من طلقتم منهن ولم تفرضوا لهن فريضة ، وإنما جاز هذا الحذف لدلالة ذكر من فرض لها المهر ، وحكمها في الآية الأخرى عليه ، وهو ما سنح لي هاهنا ، ولم أر أحدا من المفسرين تعرض لذكره ، وبالله التوفيق .))[٢١٢].

وبهذا القول يعود الضمير من) وَمَتِّعُوهُنَّ (إلى محذوف ، وهو المطلقات اللاتي لم يفرض لهن فريضة .

ولم يسبقه أحد من المفسرين إلى هذا القول ، وتابعه فيه أبو حيان مشيرا إلى أن الضمير المنصوب في) وَمَتِّعُوهُنَّ (ضمير المطلقات قبل المسيس وقبل الفرض ، فيجب لهن المتعة[٢١٣].

وذهب العكبري إلى أن) وَمَتِّعُوهُنَّ (معطوف على محذوف ، تقديره : فطلقوهن ومتعوهن[٢١٤].

وتابعه فيه البيضاوي[٢١٥]، وأبو السعود[٢١٦].

---

(٢١١) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٣/٢٠٠-٢٠١

(٢١٢) مجمع البيان : ٢/٣٤٢

(٢١٣) ينظر : البحر المحيط : ٢/٢٣٢

(٢١٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١/٩٩

(٢١٥) ينظر : أنوار التنزيل : ١/٥٣٣

(٢١٦) ينظر : إرشاد العقل السليم : ١/٢٣٤

سادساً : اختلاف المعنى

تنبه الطبرسي إلى أن عددا من نصوص القرآن ، ظاهر لفظها يقتضي خلاف المعنى المراد منها ، فاعتمد ذلك دليلا لتأويلاته هذه النصوص ، لتتفق والمعنى المقصود منها .

ومن هذه النصوص قوله تعالى :) يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ / المائدة:١٠٩ (.

فقد اختلف في انتصاب (يوم) على وجوه ذكرها الطبرسي مرجحا أحدها ، وهو أن ينتصب على تقدير : واتقوا يوم يجمع الله الرسل ، وبذلك يتصل بقوله :) وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاسْمَعُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ: مِنَ الآية١٠٨ المائدة(.

وبهذا القول ينتصب (يوم) على أنه مفعول به لا ظرف ، كونهم لم يؤمروا بالتقوى في ذلك اليوم ، والمعنى : اتقوا عقاب يوم يجمع الله الرسل ؛ لأن (اليوم) لا يتقى ولا يحذر ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وقد نقل الطبرسي هذا القول عن الزجاج[٢١٧].

وأجازه أيضا الطوسي ، الذي أشار إلى أن (اليوم) لا يتقى ، وإنما يتقى ما يكون فيه من العقاب والمحاسبة[٢١٨].

وابن الجوزي[٢١٩]، واستحسنه الرازي[٢٢٠].

أما التأويلات الأخر التي ذكرها الطبرسي ، فهي :

١-أن يكون (يوم) ظرفا متعلقا بقوله : (لا يهدي) ، فيكون التقدير : لا يهدي القوم الفاسقين يوم يجمع الله الرسل[٢٢١].

وأنكره عدد من المفسرين ؛ لأن المعنى على هذا التقدير يكون : أنه سبحانه وتعالى لا يهديهم مطلقا لا في ذلك اليوم ولا في الدنيا[٢٢٢].

---

(٢١٧) ينظر : مجمع البيان : ٢٦٠/٣ ، وينظر : التبيان في تفسير القرآن : ٥٢/٤ ، زاد المسير : ٤٥٣/٢ ، مفاتيح الغيب : ١٢٢/١٢

(٢١٨) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : ٥٢/٤

(٢١٩) ينظر : زاد المسير : ٤٥٣/٢

(٢٢٠) ينظر : مفاتيح الغيب : ١٢٢/١٢

(٢٢١) ينظر : مجمع البيان : ٢٦٠/٣

(٢٢٢) ينظر : الجواهر الحسان : ٤٣٦/٢ ، روح المعاني : ٥٤/٧

ولا حجة لأصحاب هذا الاعتراض ؛ لأن المقصود من ذلك التقدير : أن الله تعالى لا يهديهم طريق الجنة يومئذ كما يفعل بغيرهم[٢٢٣]، أو لا يهديهم ذلك اليوم إلى حجة[٢٢٤].

وأجاز هذا القول الزمخشري[٢٢٥]، والعكبري[٢٢٦]، واستحسنه البيضاوي[٢٢٧]، ويرى الآلوسي أن في هذا القول مراعاة لمذهب الاعتزال ، من أن نفي الهداية المطلقة لا يجوز على الله جل وعلا ، ولذلك خصص المهدي إليه[٢٢٨].

٢-أن يكون (يوم) منصوبا بمضمر معطوف على قوله (واتقوا) ، تقديره: احذروا أو اذكروا[٢٢٩]، فإن تذكيرهم بذلك اليوم الهائل يضطرهم إلى تقوى الله تعالى وتلقي أمره[٢٣٠].

وأجاز هذا القول الطوسي[٢٣١]، والواحدي[٢٣٢]، والنسفي[٢٣٣].

وذهب الثعالبي إلى أن رصف الآية وبراعتها يقتضي أن يكون هذا الكلام مستأنفا ، والعامل في (يوم) مقدرا إما : (اذكر ، أو تذكر ، أو احذر) ، ونحو هذا مما حسن اختصاره لعلم السامع به[٢٣٤].

واختار غيرهم أن يكون (يوم) مفعولا به لقوله : (اسمعوا) ، فيكون التقدير : واسمعوا خبر يوم يجمع الله الرسل ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وهو مذهب النحاس[٢٣٥]، وتابعه فيه القرطبي[٢٣٦].

---

(٢٢٣) ينظر : الكشاف : ٦٨٩/١

(٢٢٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢٣١/١

(٢٢٥) ينظر : الكشاف : ٦٨٩/١

(٢٢٦) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢٣١/١

(٢٢٧) ينظر : أنوار التنزيل : ٣٧٨/٢

(٢٢٨) ينظر : روح المعاني : ٥٤/٧

(٢٢٩) ينظر : مجمع البيان : ٢٦٠/٣

(٢٣٠) ينظر : روح المعاني : ٥٤/٧

(٢٣١) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : ٥٢/٤

(٢٣٢) ينظر : الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : ٣٤١/١

(٢٣٣) ينظر : مدارك التنزيل : ٣٠٨/١

(٢٣٤) ينظر : الجواهر الحسان : ٤٣٦/٢

(٢٣٥) ينظر : إعراب القرآن : ٥٢٧/١

(٢٣٦) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٣٦٠/٦

وقيل : إن (يوم) منصوب بفعل مؤخر قد حذف للدلالة عليه على ضيق العبارة عن شرحه وبيانه لكمال فضاعة ما يقع فيه ، كأنه قيل : يوم يجمع الله الرسل يكون من الأحوال والأهوال ما لا يفي ببيانه نطاق المقال[٢٣٧].

وأجاز الزمخشري أن يكون (يوم يجمع) بدلا من المنصوب قي قوله : (واتقوا الله) ، بدل اشتمال ، فهو حينئذ مفعول به لا ظرف[٢٣٨].

وأنكره أبو حيان ؛ لطول الفصل بين الجملتين[٢٣٩].

ولا حجة له في ذلك ؛ لأن هاتين الجملتين من تمام معنى الجملة الأولى[٢٤٠].

واعترض عليه بأن بدل الاشتمال هاهنا ممتنع ؛ لأنه لا بد فيه من اشتمال البدل على المبدل منه أو بالعكس ، وهنا يستحيل ذلك[٢٤١].

ورد هذا أيضا بأن بدل الاشتمال ما بينهما من الملابسة بغير الكلية والبعضية ، بطريق اشتمال المبدل منه على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف ، بل بمعنى أن ينقل الذهن إليه في الجملة ويقتضيه بوجه إجمالي ، مثلا إذا قيل : اتقوا الله ، يتبادر إلى الذهن منه ، إلى أنه من أي أمر من أموره ، وأي يوم من أيام أفعاله يجب الاتقاء ؟ أيوم جمعه سبحانه للرسل أم غير ذلك ؟ ، وقيل : هناك مضاف محذوف به يتحقق الاشتمال ، أي : اتقوا عقاب الله ، فحينئذ يجوز انتصابه منه بطريق الظرفية[٢٤٢].

وأنكر أبو حيان هذه الأقوال كلها ذاهبا إلى أن (يوم) انتصب لكونه معمولا لقوله :) قَالُوا لا عِلْمَ لَنَا / المائدة: من الآية١٠٩(، أي قال الرسل وقت جمعهم[٢٤٣].

ومن النصوص الأخر أيضا قوله تعالى :) وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ /يس: ٣٩(.

---

(٢٣٧) ينظر : الكشاف : ٦٩٠/١ ، مفاتيح الغيب : ١٢٢/١٢ ، البحر المحيط : ٤٨/٤ ، إرشاد العقل السليم : ٩٣/٣ ، فتح القدير : ٩٠/٢ ، روح المعاني : ٥٤/٧

(٢٣٨) ينظر : الكشاف : ٦٨٩/١-٦٩٠ ، أنوار التنزيل : ٣٧٨/٢

(٢٣٩) ينظر : البحر المحيط : ٤٨/٤

(٢٤٠) ينظر : روح المعاني : ٥٤/٧

(٢٤١) ينظر : المصدر نفسه : ٥٤/٧

(٢٤٢) ينظر : إرشاد العقل السليم : ٩٣/٣

(٢٤٣) ينظر : البحر المحيط : ٤٨/٤

فالقمر ليس هو المنازل ، فكيف قال :) قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ (؟ فتأول الطبرسي النص بقوله : (( ) وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ (، تقديره : ذا منازل ثم حذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، ولا يجوز أن يكون بلا حذف ؛ لأن (القمر) غير (المنازل) وإنما يجري فيها ، ولا يجوز أن ينتصب (منازل) على الظرف ؛ لأنه محدود ، والفعل لا يصل إلى المحدود إلا بحرف جر نحو : جلست في المسجد ، ولا يجوز : جلست المسجد .))[٢٤٤].

وبهذا القول ينتصب (ذا) إما على الحال ، أو على أنه مفعول ثان لتضمن (قدرناه) معنى (صيرناه)[٢٤٥].

وقد سبقه إلى هذا القول النحاس جاعلا نظير الآية الكريمة قوله تعالى :) وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ / يوسف: من الآية٨٢ ([٢٤٦]، وأجازه مكي بن أبي طالب[٢٤٧]، والقرطبي[٢٤٨]، وابن هشام[٢٤٩].

وأجاز النحاس قولا آخر في توجيه النص ، يكون التقدير فيه : قدرنا له منازل ، ثم حذف اللام ، وحذف اللام هنا حسن ؛ لتعدي الفعل إلى مفعولين ، مثل قوله تعالى :) وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً / الأعراف: من الآية١٥٥ ([٢٥٠].

واختاره بعده عدد من النحويين والمفسرين[٢٥١].

وذهب الزمخشري إلى تقدير مضاف في النص القرآني ، فكأن المعنى : قدرنا مسيره منازل[٢٥٢].

وتابعه أبو حيان في هذا التقدير[٢٥٣].

---

(٢٤٤) مجمع البيان : ٤٢٤/٨

(٢٤٥) ينظر : شرح شذور الذهب : ١٧٦

(٢٤٦) ينظر : إعراب القرآن : ٧٢١/٢

(٢٤٧) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٦٠٣/٢

(٢٤٨) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٢٩/١٥

(٢٤٩) ينظر : شرح شذور الذهب : ١٧٦

(٢٥٠) ينظر : إعراب القرآن : ٧٢١/٢-٧٢٢

(٢٥١) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٦٠٣/٢ ، الجامع لأحكام القرآن : ٢٩/١٥ ، مغني اللبيب : ٦٤٠/٢

(٢٥٢) ينظر : الكشاف : ١٢/٤

(٢٥٣) ينظر : البحر المحيط : ٣٣٦/٧

سابعاً : دليل المقاربة

وتكون المقاربة بين لفظين متضادين كالبرد والحر ، أو لفظين متقاربين في الاستعمال كالبرق والرعد ، وذكر أحدهما يغني عن ذكر الآخر .

وقد استعان الطبرسي بهذا الدليل لتأييد تأويله قوله تعالى :) حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مَنْ نَشَاءُ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ يوسف:١١٠ (.

فقوله تعالى :) قَدْ كُذِبُوا (فيه قراءات عدة ، منها :

١-تشديد الذال وضم الكاف ، وهي قراءة ابن كثير ، ونافع ، وأبي عمرو ، وابن عامر[٢٥٤].

٢-تخفيف الذال وضم الكاف ، وهي قراءة عاصم ، وحمزة ، والكسائي[٢٥٥].

فمن قرأ بتشديد الذال حمل الظن في النص القرآني على العلم ، والمعنى : أيقن الرسل أن الأمم كذبوهم ، فيكون الضمير في قوله : (ظنوا) للرسل أنفسهم[٢٥٦]، ومثله قول الشاعر[٢٥٧] :

فقلت لهن ظنوا بألفي مدجج سراتهم في الفارسي المسرب

معناه : أيقنوا .

(٢٥٤) ينظر : السبعة في القراءات : ٣٥١ ، حجة القراءات : ٣٦٧ ، تيسير الداني : ١٣٠

(٢٥٥) ينظر : السبعة في القراءات : ٣٥٢ ، حجة القراءات : ٣٦٦

(٢٥٦) ينظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ٥٧١/٢ ، التبيان في تفسير القرآن : ٢٠٧/٦ ، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : ٥٦٣/١ ، مجمع البيان : ٢٧٠/٥ ، التبيان في إعراب القرآن : ٥٩/٢

(٢٥٧) لم أعثر على قائله ، ينظر : التبيان في تفسير القرآن : ٢٠٧/٦

أما القراءة بتخفيف الذال ، فلو عاد الضمير في قوله : (ظنوا) إلى الرسل لكان المعنى : ((ظن الرسل أن الذي وعد الله سبحانه أممهم على لسانهم قد كذبوا به .))[٢٥٨].

ومثل هذا القول لا يجوز أن ينسب إلى الأنبياء (عليهم السلام) ، ولا إلى الصالحين من عباد الله تعالى[٢٥٩].

ولأجل توجيه هذه القراءة بما لا يصطدم وعصمة الأنبياء (عليهم السلام) ، تأولها الطبرسي ذاهبا إلى أن الضمير في قوله : (وظنوا) للمرسل إليهم ، أي : ظن المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم فيما أخبروهم به من أنهم إن لم يؤمنوا انزل بهم العذاب ، وإنما ظنوا ذلك لما شاهدوه من إمهال الله تعالى إياهم ، وإملائه لهم ، ((فإن قلت : كيف يجوز أن يحمل الضمير في (ظنوا) على أنه للمرسل إليهم ؟ قيل : إن ذلك لا يمتنع ؛ لأن ذكر الرسل يدل على المرسل إليهم ، لمقاربة أحد الاسمين الآخر ، ولما في لفظ (الرسل) من الدلالة على (المرسل إليهم) .))[٢٦٠].

فاستدل الطبرسي على صحة تأويله بالمقاربة الحاصلة بين لفظي (الرسل ، والمرسل إليهم) ، وأيده بقول الشاعر[٢٦١] :

أمنك البرق أرقبه فهاجا فبت إخاله دهما خلاجا

أي : بت إخال الرعد صوت دهم ، فأضمر (الرعد) ولم يجر له ذكر ؛ لدلالة (البرق) عليه ، لمقاربة لفظ كل واحد منهما الآخر[٢٦٢].

وأيده بقول آخر من التنزيل ، وهو قوله تعالى :) سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ / النحل: من الآية٨١ (، واستغنى عن ذكر (البرد) ؛ لدلالة (الحر) عليه[٢٦٣].

والقول بالمقاربة الذي اختاره الطبرسي سبقه إليه الزجاج[٢٦٤]، وتابعه الطوسي[٢٦٥].

---

(٢٥٨) مجمع البيان : ٢٧٠/٥

(٢٥٩) ينظر : المصدر نفسه : ٢٧٠/٥

(٢٦٠) المصدر نفسه : ٢٧٠/٥

(٢٦١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي ، ينظر : ديوان الهذليين : ١٦٤/١

(٢٦٢) ينظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ٥٧١/٢ ، التبيان في تفسير القرآن : ٢٠٨/٦ ، مجمع البيان : ٢٧٠/٥

(٢٦٣) ينظر : مجمع البيان : ٢٧٠/٥

(٢٦٤) ينظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ٥٧١/٢

(٢٦٥) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : ٢٠٧/٦–٢٠٨

إلا أن الطبرسي أشار إلى أن القول بالمقاربة بين لفظي (الرسل ، والمرسل إليهم) يحصل إذا لم يجر ذكر للمرسل إليهم ، لكن بالإمكان عود الضمير في قوله : (ظنوا) على مذكور في النص القرآني ، ويدل على ذلك قوله تعالى :) وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِي إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ الْقُرَى أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفَلَا تَعْقِلُونَ يوسف:١٠٩ (، فيكون الضمير عائدا إلى) الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ (، وهم مكذبو الرسل[٢٦٦].

وقد سبقه إلى هذا القول الطبري ، الذي أشار إلى أن الأمر الذي زاد ذلك وضوحا : اتباع الله تعالى في سياق الخبر عن الرسل وأممهم قوله :) فَنُجِّيَ مَن نَّشَاءُ (، إذ الذين أهلكوا هم الذين ظنوا أن الرسل قد كذبتهم ، فكذبوهم ظنا منهم أنهم قد كذبوهم[٢٦٧].

وتابعه في هذا القول الطوسي[٢٦٨].

وروي عن ابن عباس (رضي الله عنه) : أن معنى قوله تعالى :) وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا (بالتخفيف : أنهم ضعفوا فظنوا أنهم قد أخلفوا ما وعدهم الله من النصر ، لأنهم كانوا بشرا ، ويدل عليه قوله تعالى :) وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ / البقرة: من الآية٢١٤ ([٢٦٩].

وأنكره الطبرسي ؛ لأن الله تعالى لا يخلف الميعاد[٢٧٠].

وذهب الزمخشري إلى أن هذا القول إن صح عن ابن عباس (رضي الله عنه) ((فقد أراد بالظن ما يخطر بالبال ، ويحبس في القلب من شبه الوسوسة ، وحديث النفس على ما عليه البشرية ، وأما الظن الذي هو ترجيح أحد الجائزين على الآخر فغير جائز على

---

(٢٦٦) مجمع البيان : ٢٧٠/٥

(٢٦٧) ينظر : جامع البيان : ١١١/١٣-١١٢

(٢٦٨) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : ٢٠٨/٦

(٢٦٩) ينظر : معاني القرآن – النحاس : ٤٦١/٣ ، الكشاف : ٥١٠/٢

(٢٧٠) ينظر : مجمع البيان : ٢٧٠/٥

رجل من المسلمين ، فما بال رسل الله الذين هم أعرف الناس بربهم، وأنه متعال عن خلف الميعاد ، ومنزه عن كل قبيح .))[٢٧١].

وبعد هذا يمكننا القول : إن الطبرسي في أغلب مباحث هذا الفصل راعى المعنى للنصوص القرآنية التي استدل عليها .

وقد استعان في تأويل عدد من تلك النصوص بأكثر من دليل ، وهذا الأمر إما يعضد به التأويل الغريب الذي يذهب إليه في النص القرآني ، أو ترجيح قراءة نعتها بعض النحويين بالشذوذ ، ورفضها بعضهم الآخر ، فيأتي الطبرسي بتلك الأدلة ليجعل التأويل مقبولا ، والقراءة سائغة وذات وجه في العربية .

وقد تفرد بتوجيهات نحوية لعدد من نصوص القرآن ، لا سيما في مبحث (اختلاف الحكم) وتابعه في ذلك عدد من المفسرين .

(٢٧١) الكشاف : ٥١٠/٢

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، بغداد ، ١٩٨٢
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥ هـ) ، تحقيق الدكتور أحمد مصطفى النماس ، الجزء الأول ، مطبعة النسر الذهبي ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤م ، الجزء الثاني ، مطبعة المدني ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧م ، الجزء الثالث ، مطبعة المدني ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩م .
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، (تفسير أبي السعود) ، محمد بن محمد العمادي أبو السعود (ت٩٥١ هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- الاستثناء في القرآن الكريم (نوعه ، حكمه ، إعرابه) ، حسن طه الحسن، مطبعة الزهراء ، العراق .
- أسرار العربية : ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧ هـ) ، تحقيق الدكتور فخر صالح قدارة ، ، دار الجيل، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥م .
- أصول التفكير النحوي ، الدكتور علي أبو المكارم ، منشورات الجامعة الليبية ، مطابع دار القلم ، بيروت ، ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣م .
- الأصول (دراسة ايستيمولوجية الفكر اللغوي عند العرب) ، الدكتور تمام حسان ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٨م .
- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت٣١٦ هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مطبعة النعمان ، النجف الأشرف ، ١٩٧٣م .
- الاعتقادات ، محمد بن علي بن الحسين بن بأبويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق (ت٣٨١ هـ) ، تحقيق عصام عبد السيد ، (مطبوع ضمن ثلاثة كتب بعنوان تصحيح اعتقادات الإمامية للشيخ المفيد (ت٤١٣ هـ)) ، دار المفيد ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- اعتقاد أهل السنة والجماعة ، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي (ت٤١٨ هـ) ، تحقيق الدكتور أحمد سعد حمدان ، دار طيبة، الرياض ، ١٤٠٢هـ .
- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد ، أحمد عبد الحسين البيهقي (ت٤٥٨ هـ) ، تحقيق أحمد عصام الكاتب ، دار الآفاق العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ .

- الإعجاز البياني للقرآن الكريم ومسائل ابن الأزرق ، بنت الشاطئ عائشة عبد الرحمن ، مطابع دار المعارف ، مصر ، ١٩٧١م .
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، ابن خالويه أبو عبد الله الحسين ابن أحمد (ت٣٧٠ هـ) ، دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد .
- إعراب القرآن ، جامع العلوم الأصبهاني علي بن الحسين الباقولي (ت٥٤٣ هـ) ، المنسوب خطأ إلى الزجاج ، تحقيق ودراسة إبراهيم الأيباري ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، الجزء الأول ، ١٩٦٣م، الجزء الثاني ، ١٩٦٤م ، الجزء الثالث ، ١٩٦٥م .
- إعراب القرآن ، النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل (ت٣٣٨ هـ) ، تحقيق زهير غازي زاهد ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م .
- الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١ هـ) ، تحقيق محمد حسن محمد حسن اسماعيل ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
- أمالي المرتضى ، الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي (ت٤٣٦ هـ) ، تحقيق محمد بدر الدين النمساني الحلبي ، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي ، الطبعة الأولى ، ١٩٠٧م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، (ت٥٧٧ هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م .
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، (تفسير البيضاوي) ، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت٦٨٥ هـ) ، تحقيق عبد القادر عرفات العشا حسونة ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٦م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١ هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الندوة الجديدة ، بيروت – لبنان ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٠م .
- الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب أبو عمرو عثمان بن عمر (ت٦٤٦ هـ) ، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٢م .
- البحث النحوي عند الأصوليين ، الدكتور مصطفى جمال الدين ، دار الرشيد ، ١٩٨٠م .
- البحر المحيط ، أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان الأندلسي (ت٧٤٥ هـ) مطبعة السعادة ، مصر ، الطبعة الأولى، ١٣٢٨ هـ .

- البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤ هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م .
- البيان في غريب إعراب القرآن ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧ هـ) ، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه ، مراجعة مصطفى السقا ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- تأويل مشكل القرآن ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦ هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار إحياء الكتب العلمية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- التأويل النحوي في القرآن الكريم ، عبد الفتاح أحمد الحموز ، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م .
- تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد مرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥ هـ) ، مكتبة الحياة ، بيروت – لبنان .
- التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن أبي عبد الله الحسين العكبري (ت٦١٦ هـ) ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية .
- التبيان في تفسير القرآن ، شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠ هـ) ، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي ، مكتب الإعلام الإسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩ هـ .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢ هـ) ، حققه وقدم له محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٧م .
- التعبير القرآني ، فاضل صالح السامرائي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، العراق .
- التعريفات ، علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت٨١٦ هـ) ، تحقيق إبراهيم الأيباري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .
- تفسير القرآن العظيم ، عماد الدين أبو الفداء اسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت٧٧٤ هـ) ، دارالفكر ، عمان .
- التقديم والتأخير في القرآن الكريم ، حميد أحمد عيسى العامري ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦م .
- تقويم الفكر النحوي ، الدكتور علي أبو المكارم ، دار الثقافة ، بيروت – لبنان .
- تنزيه الأنبياء ، الشريف المرتضى أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي (ت٤٣٦ هـ) ، دار الأضواء ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩م .

- تهذيب اللغة ، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠ هـ) ، تحقيق إبراهيم الأيباري ، دار الكاتب العربي ومطابع سجل التراث ، القاهرة ، ١٩٦٧م .
- التوقيف على مهمات التعاريف ، محمد عبد الرؤوف المناوي (ت١٠٣١ هـ) ، تحقيق الدكتور محمد رضوان الدايه ، دار الفكر المعاصر – دار الفكر ، بيروت – دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ .
- التيسير في القراءات ، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤ هـ) ، عني بتصحيحه أوتويرتزل ، مطبعة الدولة ، استانبول ، ١٩٣٠م .
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، أبو جعفر محمد بن جرير بن زيد بن خالد الطبري (ت٣١٠ هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ .
- الجامع لأحكام القرآن ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت٦٧١ هـ) تصحيح أحمد عبد العليم البردوني ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية .
- الجملة العربية تأليفها وأقسامها ، الدكتور فاضل صالح السامرائي ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٤١٩ هـ – ١٩٨٨م .
- الجمل في النحو ، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥ هـ) ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، الطبعة الخامسة ، ١٩٩٥م .
- جمهرة الأمثال ، أبو هلال العسكري (ت٣٩٥ هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعبد المجيد قطامش ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٨م .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، حسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩ هـ)، تحقيق طه حسن ، دار الكتب للطباعة والنشر ، ١٣٩٦ هـ – ١٩٧٦م .
- الجواهر الحسان في تفسير القرآن ، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي المالكي (ت ٨٧٥ هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح أبو سنة ، والشيخ علي محمد معوض ، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، دار إحياء التراث العربي ، ١٤١٨ هـ .
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي المسماة (غاية القاضي وكفاية الراضي) ، أحمد شهاب الدين محمد الخفاجي (ت١٠٦٩ هـ) ، دار صادر ، بيروت .
- حاشية الشيخ ياسين الحمصي على التصريح ، ياسين بن زيد الدين بن أبي بكر الحمصي (ت١٠٦١ هـ) ، مطبوع بهامش شرح التصريح على التوضيح ، دار إحياء الكتب العربية ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، أبو محمد بن علي الصبان (ت١٠٢٦ هـ) ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي ، القاهرة .

- الحجة في القراءات السبع ، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠ هـ) ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠١ هـ .
- حجة القراءات ، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (من رجال المائة الرابعة) ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢م .
- الحروف ، أبو الحسين المزني ، تحقيق محمود حسني محمود ، ومحمد حسن عواد ، جمعية عمال المطابع التعاونية ، عمان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م .
- حقائق التأويل في متشابه التنزيل ، السيد الشريف الرضي (ت٤٠٦ هـ)، شرحه محمد الرضا آل كاشف غطاء ، دار المهاجر ، بيروت .
- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢ هـ) ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، الطبعة الرابعة ، ١٩٩٠م .
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور عبد الرحمن بن كمال الدين السيوطي (ت٩١١ هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٣م .
- دلائل الإعجاز ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت٤٧١ هـ) ، تحقيق محمد التنجي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥م .
- الديباج على صحيح مسلم ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١ هـ) ، تحقيق أبو إسحاق الحويني ، مطبعة دار عفان ، السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦م .
- ديوان الأعشى الكبير ، ميمون بن قيس ، شرح وتعليق محمد محمد حسين ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٤م .
- ديوان الأعشى ، ميمون بن قيس ، دار صادر ، دار بيروت ، بيروت ، ١٣٨٠ هـ – ١٩٦٠م .
- ديوان حاتم الطائي ، شرحه وقدم له أحمد رشاد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م .
- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري (ت٥٤ هـ) ، دار صادر للطباعة والنشر ، دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٣٨١ هـ – ١٩٦١م .
- ديوان الحماسة ، أبو تمام حبيب بن آوس الطائي (ت٢٣١ هـ) ، علق عليه وراجعه محمد عبد المنعم خفاجي ، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، مصر ، ١٣٧٤ هـ – ١٩٥٥م .
- ديوان رؤبة بن العجاج ، جمع وليم بن آلورد ، ليبزك ، ١٩٠٣م .

- ديوان العباس بن مرداس السلمي ، جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبوري، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة ، دار الجمهورية ، بغداد ، ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م .
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري (ت٤١ هـ) ، دار صادر ، بيروت .
- ديوان المتنبي (ت٣٥٤ هـ) ، وضعه عبد الرحمن البرقوقي ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ديوان الهذليين ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٦٧ هـ – ١٩٤٨م .
- الرد على النحاة ، ابن مضاء أحمد عبد الرحمن القرطبي (ت٥٩٢ هـ) ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٦٦ هـ – ١٩٤٧م .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي (ت١٢٧٠ هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨م .
- زاد المسير في علم التفسير ، عبد الرحمن بن علي بن محمود الجوزي (ت٥٩٧ هـ) ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ.
- السبعة في القراءات ، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (ت٣٢٤ هـ) ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٠ هـ .
- سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢ هـ) ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥م .
- سنن أبي داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥ هـ) ، تحقيق سعيد محمد اللحام ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠م .
- السنن الكبرى ، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت٤٥٨ هـ) ، دار الفكر ، بيروت .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت٧٦٩ هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٥م .
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، أبو عبد الله محمد بن محمد بن مالك (ت٦٨٦ هـ) ، حققه وضبطه عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) ، أبو الحسن علي بن محمد الأشموني (ت٩٢٩ هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٥ هـ – ١٩٥٥م .

- شرح التصريح على التوضيح ، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥ هـ) ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠م .
- شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي (ت٦٦٩ هـ) ، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، الجزء الأول ، ١٩٨٠م ، الجزء الثاني ، ١٩٨٢م .
- شرح ديوان الخنساء بالإضافة إلى مراثي ستين شاعرة من شواعر العرب، دار التراث ، بيروت ، ١٣٨٨ هـ – ١٩٦٨م .
- شرح ديوان الفرزدق ، تحقيق عبد الله اسماعيل الصاوي ، المكتبة التجارية الكبرى ، مطبعة الصاوي ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٩٣٦م .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١ هـ) ، تحقيق عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١ هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، الطبعة الحادية عشرة ، ١٣٨٣ هـ – ١٩٦٣م .
- شرح كافية ابن الحاجب ، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٦ هـ) ، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م .
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية ، أبو محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١ هـ) ، تحقيق الدكتور هادي نهر ، مطبعة الجامعة ، بغداد ، ١٩٧٧م .
- شرح المفصل ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت٦٤٣ هـ) ، عالم الكتب ، بيروت .
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ، اسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣ هـ) ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٧ هـ .
- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، يحيى بن حمزة ابن علي بن إبراهيم العلوي اليمني ، مطبعة المقتطف ، مصر، ١٩١٤م .
- ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم ، الدكتور محمد عبد القادر هنادي، مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، الدكتور طاهر سليمان حمودة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية .

- عصمة الأنبياء ، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التميمي البكري فخر الدين الرازي (ت٦٠٦ هـ) ، المكتبة الشرقية ، طبع الدار العربية ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠م .
- العين ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥ هـ) ، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي ، الدكتور إبراهيم السامرائي ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م .
- غريب الحديث ، ابن الجوزي أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت٥٩٧ هـ) ، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥م .
- الفائق في غريب الحديث ، محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٢٨ هـ) ، تحقيق علي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، لبنان ، الطبعة الثانية .
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير ، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت١٢٥٠ هـ) ، دار الفكر ، بيروت .
- الفروق اللغوية ، أبو هلال العسكري (ت٣٩٥ هـ) ، تحقيق حسام الدين المقدسي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ، أبو عبيدة البكري ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، والدكتور عبد المجيد عابدين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٣م .
- فقه اللغة وسر العربية ، أبو منصور بن محمد الثعالبي ، مطبعة الاستقامة، القاهرة .
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ، نور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي (ت٨٩٨ هـ) ، تحقيق الدكتور أسامة طه الرفاعي ، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، مطبعة الوزارة ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٣م .
- في النحو العربي نقد وتوجيه ، الدكتور مهدي المخزومي ، ، المطبعة العصرية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٤م .
- القاموس المحيط ، محب الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧ هـ) ، مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع ، القاهرة .
- القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية ، الدكتور محمد الحبش ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩م .
- الكامل في اللغة والأدب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥ هـ) ، المكتبة التجارية الكبرى ، مطبعة حجازي ، مصر ، ١٣٦٥ هـ .

- كتاب سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠ هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مطبعة المدني ، مصر ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م .
- الكشاف عن حقائق وغوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٢٨ هـ) ، رتبه وضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٣م .
- اللامات ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت٣٣٧ هـ) ، تحقيق مازن المبارك ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٥م .
- اللامات (دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية) ، الدكتور عبد الهادي الفضلي ، دار القلم ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠م .
- اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت٦١٦ هـ) ، ، تحقيق غازي مختار طليمان ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥م .
- لسان العرب ، محمد بن مكرم بن منظور المصري (ت٧١١ هـ) ، دار صادر بيروت ، ١٩٥٦م .
- اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢ هـ) ، تحقيق حامد المؤمن ، مطبعة العاني ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢م.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد المعروف بابن الأثير الموصلي (ت٦٣٧ هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٩٥م .
- مجاز القرآن ، أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي (ت٢١٠ هـ) ، عارضه بأصوله وعلق عليه الدكتور محمد فؤاد ، مطبعة السعادة ، مصر، الطبعة الأولى ، ١٣٧٤ هـ – ١٩٥٥م .
- مجمع الأمثال ، أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري الميداني (ت٥١٨ هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار القلم ، بيروت – لبنان.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢ هـ) ، علي النجدي ناصف ، والدكتور عبد الحليم النجار ، والدكتور عبد الفتاح اسماعيل الشلبي ، مؤسسة دار التحرير للطباعة والنشر ، مطابع شركة الإعلانات الشرقية ، القاهرة ، ١٣٨٦ هـ .
- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه (ت٣٧٠ هـ) ، عني بنشره ج . برجستراسر ، دار الهجرة .

- مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي) ، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت٧١٠ هـ) ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي ، مصر .
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، الدكتور مهدي المخزومي ، مطبعة البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، الطبعة الثانية ، ١٣٧٧ هـ – ١٩٥٨م .
- المستقصى في أمثال العرب ، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٢٨ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٧م .
- مسند أحمد ، أحمد بن حنبل (ت٢٤١ هـ) ، دار صادر ، بيروت .
- مشكل إعراب القرآن ، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧ هـ) ، تحقيق حاتم صالح الضامن ، دار الحرية ، بغداد ، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥م .
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي (ت٧٧٠ هـ) ، المكتبة العلمية ، بيروت .
- معالم التنزيل ، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٦ هـ) ، تحقيق خالد العك ، ومروان سوار ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م .
- معاني الحروف ، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي (ت ٣٨٤هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، دار الشروق، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م .
- معاني القرآن ، الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي (ت٢١٥ هـ) ، تحقيق فائز فارس الغنطاس ، الكويت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١م .
- معاني القرآن ، الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد (ت٢٠٧ هـ) ، الجزء الأول ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، الجزء الثاني ، تحقيق ومراجعة محمد علي النجار ، مطابع سجل العرب ، مصر ، الجزء الثالث ، تحقيق عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، مراجعة علي النجدي ناصف ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢م .
- معاني القرآن الكريم ، أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨ هـ) ، تحقيق الشيخ محمد علي الصابوني ، جامعة أم القرى ، السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م .
- معاني القرآن وإعرابه ، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت٣١١ هـ) ، شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبدة شلبي ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤م .

- معاني النحو ، الدكتور فاضل صالح السامرائي ، الجزء الأول ، مطبعة التعليم العالي ، الموصل ، ١٩٨٩م ، الجزء الرابع ، دار الحكمة ، للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٩١م .
- معجم آيات القرآن ، ترتيب الدكتور حسين نصار ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤م .
- معجم لغة الفقهاء ، الدكتور محمد قلعجي ، والدكتور حامد صادق قنيبي ، دار النفائس للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٨م .
- معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ، أبو عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت٤٨٧ هـ) ، تحقيق مصطفى السقا ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الكتب المصرية ، ١٩٤٥م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١ هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٤٠٥ هـ .
- مفاتيح الغيب ، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التميمي البكري فخر الدين الرازي (ت٦٠٦ هـ) ، المطبعة البهية ، مصر ، ١٩٣٨م .
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة ، أحمد بن مصطفى الشهير بـ(طاش كبرى زادة) (ت٩٦٨ هـ) ، تحقيق الدكتور كامل بكري ، وعبد الوهاب أبو النور ، دار الكتب الحديثة ، القاهرة .
- مفتاح العلوم ، السكاكي (ت٦٢٦ هـ) ، المطبعة الأدبية ، مصر .
- المفردات في غريب القرآن ، الراغب الأصبهاني أبو القاسم الحسين بن محمد (ت٥٠٢ هـ) ، تحقيق محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .
- المفصل في علم العربية ، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٢٨ هـ) ، تحقيق الدكتور علي بو ملجم ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣م .
- المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥ هـ) ، تحقيق عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت .
- المقرب ، ابن عصفور علي بن مؤمن (ت٦٦٩ هـ) ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد .
- الميزان في تفسير القرآن ، العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي ، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت – لبنان ، الطبعة الثانية، ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣م .

- نحو التيسير ، الدكتور أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٩٧٤م .
- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة ، عباس حسن ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الخامسة ، ١٩٧٥م .
- النشر في القراءات العشر ، الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي ، الشهير بابن الجزري (ت٨٣٣ هـ) ، أشرف على تصحيحه ومراجعته للمرة الأخيرة علي محمد الضياع ، مطبعة مصطفى محمد ، مصر .
- نظرية النحو القرآني ، الدكتور أحمد مكي الأنصاري ، طبع بمطابع أبي الفتوح ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ .
- النهاية في غريب الحديث والأثر ، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت٦٠٦ هـ) ، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ، ومحمود محمد الطناجي ، المكتبة العلمية ، بيروت ، ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١ هـ) ، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م .
- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، علي بن أحمد الواحدي (ت٤٦٨ هـ)، تحقيق صفوان عدنان داوودي ، دار القلم – دار الشامية ، دمشق – بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥ هـ .

الرسائل الجامعية

- التأويل النحوي عند أبي جعفر النحاس في كتابه (إعراب القرآن) (رسالة ماجستير) ، حسين كاظم البنا ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩م .
- التأويل النحوي في كتاب البرهان في علوم القرآن للزركشي (ت٧٩٤هـ) ، (رسالة دكتوراه) ، هاشم محمد مصطفى ، كلية الأداب، جامعة القادسية ، ٢٠٠٢م .
- التأويل النحوي في معاني القرآن للفراء (ت٢٠٧ هـ) (رسالة ماجستير)، غادة غازي عبد المجيد ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م .
- التأويل النحوي واللغوي ومباحث الاحتجاج عند أبي البركات الأنباري (رسالة ماجستير) ، حيدر ناجي مظلوم ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م .

- المباحث اللغوية في تفسير مجمع البيان للطبرسي (رسالة دكتوراه) ، علي عبيد جاسم ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ١٤١٩هـ -١٩٩٨م .
- المباحث النحوية في تفسير مجمع البيان للطبرسي (رسالة دكتوراه) ، عامر عيدان اللامي ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٧م .
- معاني الأبنية الصرفية في مجمع البيان للطبرسي (رسالة ماجستير) ، نسرين عبد الله شنوف ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ١٩٩٦م .

البحوث

- التضمين في القرآن الكريم ، الدكتور عبد الفتاح البحيري ، مجلة كلية اللغة العربية ، جامعة الرياض ، الجزء الثالث ، ١٩٧٣م .
- تفسير القرآن بالقرآن (نشأته وتطوره حتى عصر الجلالين) ، الدكتور كاصد ياسر الزيدي ، مجلة آداب الرافدين ، كلية الآداب ، جامعة الموصل، العدد الثاني عشر ، ١٩٨٠م .
- حروف الزيادة وجواز وقوعها في القرآن الكريم ، الدكتور الشيخ عبد الرحمن التاج ، مجمع اللغة العربية ، الجزء الثلاثون ، ١٩٧٢م .
- حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر ، ، الدكتور أحمد عبد الستار الجواري ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد الثاني والثلاثون ، الجزآن الثالث والرابع ، ١٩٨١م .
- مشكلات النحو بين القديم والجديد ، ، الدكتور كاصد ياسر الزيدي ، مجلة الدراسات اللغوية ، المجلد الأول ، العدد الثاني ، الرياض ، ١٩٩٩م .
- من أوهام الفراء في معاني القرآن للفراء ، الدكتور كاصد ياسر الزيدي ، جامعة الموصل ، كلية الآداب (مخطوط) ، ١٩٩٣م .

الخاتمة

وفي ختام هذه الدراسة نستطيع أن نقرر مسائل عدة قبل أن نعرض نتائجها التي تعلقت بالطبرسي :

المسألة الأولى : - وهي المسألة التي انصب اهتمام البحث عليها – إذ كشفت الدراسة عن إمكانية حمل العديد من نصوص القرآن التي اضطرب فيها أغلب النحويين والمفسرين على ظاهرها دون الحاجة إلى تأويلها ، من خلال توصل عدد من النحويين والمفسرين إلى المعاني الدقيقة لها على الترتيب الظاهر لألفاظها ، مرجحين بذلك كفة المعنى على الإعراب ، ولو ذهبنا نتأولها مراعاة للإعراب لابتعدنا عن المعنى المقصود لتلك النصوص .

المسألة الثانية : لم يختلف موقف المفسرين من النصوص القرآنية المشكلة نحويا عن موقف النحويين أنفسهم ، إذ كانت القواعد النحوية نصب أعينهم لا يحيدون عنها إلا نادرا ، على أني وجدت الزمخشري أكثر المفسرين مراعاة للمعنى، وأبعدهم عن التكلف في نصوص القرآن ، وتابعه في توجيهاته عدد من المفسرين ، أبرزهم الآلوسي .

المسألة الثالثة : أثبتت الدراسة أن نحويي البصرة أكثر ميلا من الكوفيين إلى التأويل حفاظا على قواعدهم ، فقد كان الكوفيون أقل تكلفا في التقديرات النحوية، وأكثر مراعاة للمعنى ، إذ إنهم لا يقولون بالتأويل إلا إذا اضطروا إليه ، ومما يؤكد ذلك ، قولهم بجواز وقوع الجملة الماضوية حالا دون (قد) ، والعطف على اسم (إن) بالمرفوع قبل تمام الخبر ، ووقوع مميز العدد المركب جمعا ، وترك الإخبار عن المبتدأ ، وقالوا أيضا بمفعولية الاسم المنصوب في باب الاشتغال للفعل المذكور نفسه لا لفعل مقدر ، وفاعلية الاسم الواقع بعد أدوات الشرط للفعل المذكور نفسه دون تقدير فعل آخر ، وغيرها من المسائل التي تؤكد رؤيتهم اللغوية الخاصة للنصوص الفصيحة .

المسألة الرابعة : أظهرت الدراسة أن للتأويل معاني عدة ، فهو موضع في بلاد هوازن ، وهو نوع من النبات ، وقد يأتي بمعنى التفسير والتبيين ، وغيرها من المعاني التي ذكرت في محلها .

المسألة الخامسة : كشفت الدراسة عن أن التأويل والتفسير لفظتان تدلان معا عن كشف المعنى وبيانه ، وقد دارتا بادئ الأمر في كتب المفسرين ، ثم انتقلتا إلى مؤلفات النحويين ، واختلفوا فيهما ، هل هما لفظتان مترادفتان أم لا ؟ وكان الطبرسي من القائلين بالفرق بينهما .

أما نتائج الدراسة التي تعلقت بالطبرسي فيمكن إيجازها بما يلي :

١-حفل تفسير (مجمع البيان) بأساليب التأويل النحوية المختلفة ، فقد قال صاحبه بالزيادة ، والحذف ، والنيابة ، والتقديم والتأخير ، والتعلق ، والحمل على المعنى .

٢-أثبتت الدراسة أن الطبرسي من القائلين بالزيادة اللفظية في القرآن الكريم، وقد دارت عنده في فلكي الحروف والأفعال ، واختصت زيادة الأفعال عنده بالفعل (كان) .

٣-أظهرت الدراسة أن أهم أساليب التأويل وأوسعها عند الطبرسي ، أسلوب الحذف ، إذ إنه شمل الحرف ، والفعل ، والاسم ، والتركيب .

٤-كشفت الدراسة عن شخصية الطبرسي النحوية ، وذلك من خلال عرضه الآراء في النص القرآني المشكل ثم يخطئ بعضها ، ويرجح بعضها الآخر ، أو قد يأتي بأقوال أخر يراها مناسبة لمعنى النص القرآني مع المحافظة على القاعدة النحوية .

٥-أثبتت الدراسة موافقة الطبرسي للكوفيين في عدد من مسائل التأويل ، وموافقة البصريين في مسائل أخر ، وهذا يدل بشكل ما على عدم تعصبه لأحد المذهبين ، بل يختار منهما ما يراه مناسبا ، وإن كان في أغلب آرائه بصريا .

٦-لم يستعن الطبرسي بأسلوب الحمل على المعنى للتوفيق بين النص القرآني والقاعدة النحوية فقط ، بل ذهب إليه في بعض الأحيان للتوصل إلى معنى أكثر دقة في النص القرآني .

٧-كشفت الدراسة عن عناية الطبرسي الكبيرة بقواعد النحويين ، من خلال تعليله النصوص القرآنية المشكلة ، ومن ثم إخضاعها لها لتتفق وإياها .

٨-انصب اهتمام الطبرسي في التعليل على المسائل النحوية الخلافية التي دارت بين البصريين والكوفيين ، كوقوع الجملة الماضوية حالا ، وعمل أفعل التفضيل ، وباب الاشتغال ، وغيرها من المسائل ، وكان متفقا أغلب الأحيان مع البصريين .

٩-على الرغم من وجود توجيهات نحوية مقبولة لنصوص القرآن المشكلة من مفسرين ونحويين معاصرين أو سابقين للطبرسي ، إلا أنه لم يخترها مرجحا عليها مذاهب تأويلية لا تخلو من التكلف ، وهذا الأمر يؤكد صبغته النحوية ؛ كون تلك التوجيهات رجحت المعنى على الإعراب .

١٠-أضاف الطبرسي فائدة أخرى لأساليب التأويل النحوي ، وهي التوفيق بين عدد من نصوص القرآن والعقيدة الإسلامية ، إذ نسبت تلك النصوص القبيح إلى الله تعالى والأنبياء (عليهم السلام) ، فاستعان الطبرسي بتلك الأساليب ليجعلها متفقة والعقيدة الإسلامية .

١١-أكثر الطبرسي من آراء التأويل النحوي ، بل وحتى آراء التوجيه في نصوص القرآن التي تصطدم والعقيدة ، ويبدو أن غايته من ذلك صرف اللفظ عن معناه الظاهر بأكثر عدد ممكن من الآراء .

١٢-اعتمد الطبرسي في تأويلاته على جملة من الأدلة إلى جانب التعليلات التي قدمها في عدد من نصوص القرآن ، ومن هذه الأدلة ما كان معنويا كالمقاربة والمشاكلة واختلاف المعنى ، ومنه ما كان لفظيا كإيراد النظير ودليل السياق .

١٣-استعان الطبرسي بأكثر من دليل لتأويل عدد من نصوص القرآن ، وغايته من ذلك إما يعضد بتلك الأدلة تأويلا غريبا يطرحه في النص القرآني ، أو توجيه قراءة أنكرها عدد من النحويين والمفسرين ، فيجعل ذلك التأويل مقبولا ، وتلك القراءة سائغة .

١٤-لم يرفض الطبرسي القراءات التي نعتها النحويون بالشذوذ واللحن ، بل اكتفى بضعفها عندهم باحثا لها عن وجه يسوغها في العربية ، ومستدلا عليه بفصيح كلام العرب .

١٥-أبدى الطبرسي عناية كبيرة بمعاني النصوص القرآنية ، ويظهر ذلك واضحا في أدلته في التأويل النحوي ، إذ كان جلّها مستمدا من معاني الآيات القرآنية ودلالاتها .